

مختار

السنة الأولى - العدد الرابع - نوفمبر ٢٠٠٠

- العولمة والسياسة الخارجية الإيرانية
- هل يكرر هاشمي أخطاء رفسنجاني؟
- رائحة الدم تفوح من السلام
- الإغتيالات : ثورة تصحيح خاتمة
- إيران والمشكلة العالمية للمخدرات
- بنية النظام السياسي الإيراني



السنة الأولى - العدد الرابع - نوفمبر ٢٠٠٠

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام

إبراهيم نافع

مدير المركز :

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير :

د. محمد السعيد إدريس

المنسق :

أحمد منيسى

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

د. محمد محمود عبد الحسنى

د. مصطفى موسى شرف

أ. فتحى أبو بكر المرازى

المدير الفنى :

السيد عزمى

الاخراج الفنى :

حامد العويضى

صورة الغلاف :

نافذة زجاجية من درب إمام فى أصفهان
معجون زجاجى ملون ، القرن الخامس عشر
جهل ستون ، أصفهان - إيران

« مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهي أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية . أما القسم الرابع فيحمل عنوان « رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

◆ الافتتاحية

- ٤ - العولة والسياسة الخارجية

◆ شئون داخلية:

- ٦ (١) هل يكرر خاتمي أخطاء رافسنجاني؟
- ٧ (٢) قانون العفو العام
- ٨ (٣) حكومة التعقيم والغموض وعلامات الاستفهام
- ٩ (٤) هل يستقيل وزير الداخلية؟
- ١١ (٥) الحقيقة والوهم في قضية مهاجراني
- ١٣ (٦) ألم يعد مجلس الشورى في المقدمة
- ١٥ (٧) الاغتيالات (أحاديث خلال عشرة أيام)
- ١٨ (٨) الإحصائيات الخاصة بالجرائم عن عامي ٩٨-٩٩
- ١٩ (٩) الانكماش الاقتصادي يتزامن مع التراجع الصناعي
- ٢٠ (١٠) ٤٠٠ مليون دولار تحترق في شوارع طهران
- ٢١ (١١) المرض من مخلفات المستشفيات
- ٢٣ (١٢) السجاد الإيراني

◆ أحداث إيرانية:

◆ تفاعلات اقليمية:

- ٢٩ (١) محادثات السلام الشرق أوسطية والأمن القومي الإيراني
- ٣١ (٢) الاتحاد الأردني - الفلسطيني من الفرضية الى الواقع
- ٣٧ (٣) رائحة الدم تفوح من السلام

علاقات دولية

- ٣٩ (١) إيران والعولة
- ٤٥ (٢) خاتمي في أمريكا - إيران وقمة الألفية
- ٥٣ (٣) إيران والمشكلة العالمية لانتشار المخدرات

◆ شخصية العدد: هاشمي رفسنجاني

◆ ملصق عربي

- ٦٠ (١) قضية الاغتيالات السياسية في إيران : ثورة تصحيح خاتمية
- ٦٢ (٢) بين التحول والتغيير : خصوصية بنية النظام السياسي الإيراني

العولمة والسياسة

موضوعا للتعايش إلا في إطار أمنها الثقافي الخاص بعيدا عن الأفق المفتوح للثقافة العالمية».

هل هذا يعني أن خاتمي مستعد للتفاعل والقبول بظاهرة العولمة كظاهرة عالمية حديثة أخذت تشكل هوية الثقافة العالمية؟ كيف ستؤثر العولمة على الثقافة الإيرانية من ناحية، وعلى السياسة الخارجية الإيرانية من ناحية أخرى؟

السؤال يعيدنا إلى نمط العلاقات بين قيادة النظام العالمي من ناحية، والنظم الفرعية الإقليمية ووحداتها الفاعلة من ناحية أخرى.

فإذا كانت العلاقة في الأصل بين قيادة النظام العالمي والنظم الفرعية الإقليمية هي علاقة تبعية من الثانية للأولى، فإن الواقع العملي أثبت أيضا قدرات فاعلة للنظم الإقليمية تؤثر فيها بقوة في تفاعلات النظام العالمي، الأمر الذي يعني أن العلاقة هي، من الناحية الفعلية، علاقة تأثير متبادل وليست تأثير في اتجاه واحد فقط، وهذا بالفعل يتطابق مع منظور الرئيس خاتمي للتأثير والتفاعل المتبادل بين مختلف الثقافات، بما يعني أن الحديث عن ثقافة عالمية يجب أن يعبر عن المكونات الأصلية لمختلف الثقافات في العالم.

قد يكون هذا صحيح نظريا، لكن درجة ومستوى التأثير تختلف بالطبع من دولة إلى أخرى، ومن نظام فرعي إلى آخر. فتأثير ثقافات القوى العظمى والكبرى في الثقافة العالمية يفوق بكثير تأثير ثقافات الدول الأصغر، الأمر الذي يجعل ثقافة الأخيرة معرضة للاهتزاز بعنف بفعل ضغوط الثقافة العالمية، ويجعل التفاعل أقرب إلى الصراع منه إلى التفاعل الطبيعي.

من هنا بالتحديد تختلف علاقات الدول مع دعوة العولمة، وما ينطبق على الثقافة ينطبق أيضا على الاقتصاد، وكذلك على السياسة الخارجية.

أين إيران من كل هذا؟

في إجابته على سؤال قريب من هذا السؤال، وبالذات

في خطابه الهام أمام مؤتمر حوار الحضارات الشهير في نيويورك على هامش قمة الألفية في سبتمبر الماضي شرح الرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي تأثير الموقع الإيراني جغرافيا واستراتيجيا في قلب العالم على الثقافة والفكر في إيران وهما بالطبع من أهم مكونات السياسة الخارجية.

أوضح خاتمي في هذا الخطاب أن هذا الموقع الاستثنائي «جعل إيران تقع في مسار هبوب الأعاصير السياسية وتفاعلات العلاقات التجارية، وكذلك في مسار نسيم التبادل الثقافي الذي يسمو بالروح والنفس»، ومن النتائج الطبيعية المترتبة على هذا الموقع الجغرافي، كما يقول خاتمي، «نمو نوع من الذوق والثقافة يمكن اعتباره سمة أصلية للروح الإيرانية على مدار التاريخ». هذه السمة عندما نخضعها للملاحظة من منظور علم النفس الاجتماعي والتحليل الفلسفي للعناصر المكونة للطبيعة الإيرانية، يتبين - كما يوضح خاتمي - وجود «قوة استثنائية منفردة داخل الثقافة الإيرانية يمكن أن يعبر عنها بقوة الاستيعاب». والمقصود بقوة الاستيعاب هنا قدرة التأمل والتدبر في عادات وأسابيل ومنجزات مختلف الثقافات والحضارات والقيام باختيار العناصر المناسبة لاقتباسها وإضافتها إلى الرصيد الثقافي الخاص بالأمة الإيرانية.

خاتمي كان يقول ويوضح هذا كله أمام مؤتمر الحضارات ليؤكد حقيقة التفاعل المتبادل بين مختلف الثقافات والتأثير المتبادل، وبالتالي بين كل ثقافة وأخرى الأمر الذي يفرض التلاقى والحوار وليس الانقطاع والصراع بين هذه الثقافات والحضارات.

ويضيف خاتمي إلى ذلك: «إن الانتقال الحر للمفاهيم الحضارية إلى مناطق العالم المختلفة أمر لا يستطيع أن يقف أحد أمامه. وإذا لم يتم الحوار بين المثقفين والعلماء والمفكرين والفنانين حول مختلف المجالات الحضارية يخشى أن تعاني الشعوب نوعاً من فقدان الهوية الثقافية تكون نتيجته ألا تجد هذه الشعوب

الخارجية الإيرانية

مركزا لاهتمام المناطق الجغرافية المحيطة. ولذلك تركت التطورات الدولية، ولا تزال، أثارا هامة على بيئة الأمن الخارجى لإيران، وليس من قبيل المبالغة القول أن البيئة الأمنية الخارجية لإيران هي من أكثر البيئات الأمنية عالمية، ومن ثم فإن أى تحليل لعلاقة السياسة الخارجية والثقافة الإيرانية بالعولمة يجب أن تعى حقيقة «عالمية» العنصر النوى فى تشكيل البيئة الأمنية الإيرانية.

ألا يعنى هذا أن السياسة الخارجية الإيرانية لا تستطيع أن تكون معزولة عن البيئة العالمية أو أن تكون أسيرة فقط للمكونات الداخلية؟ وأن أى محاولة لحصر تأثير العامل الداخلى، خاصة العامل الدينى، دون العوامل الخارجية يعنى أن هذه السياسة ستكون فى حالة صدام حاد ليس فقط مع العالم بل وأيضا مع نفسها؟

يقول مهدي فاخرى فى مجلة السياسة الخارجية (سياست خارجى) أن الأسس النظرية للسياسة الخارجية الإيرانية قد استلهمت، بعد انتصار الثورة، من مجموعتين من «القيم» تبدوان فى حالة تكامل حيناً، وفى حالة تناقض وتصارع حيناً آخر. فمجموعة القيم المأخوذة عن الرؤية الإسلامية كانت نتاجا للفكر والقيمة المذهبية الدينية. وكانت أيضا نتاجا لفكر النخبة السياسية ولقطاع هام من الشعب. ولقد وضعت فكرة تشكيل «أمة واحدة» للدفاع عن المستضعفين فى العالم والأخذ بنظرية «أم القرى» وضعت السياسة الخارجية الإيرانية فى صدام ليس مع البيئة الخارجية فى ظل خصوصيات النظام العالمى، بل وأيضا مع بعض المصالح الوطنية الإيرانية.

هذه الحقيقة تزيد من أهمية تأثير العولمة فى السياسة الخارجية الإيرانية، لكن تبقى المشكلة هى مدى قدرة النظام السياسى على التكيف مع متطلبات العولمة، ومدى قدرة العولمة على التغيير فى النظام السياسى الإيرانى.

د. محمد السعيد إدريس

عن تأثير العولمة على الأمن الخارجى لإيران، ومن ثم على سياسة إيران الخارجية يوضح الدكتور سيد كاظم سجاد بور المدير العام لمعهد الدراسات السياسية والدولية التابع للخارجية الإيرانية أن معرفة هذا التأثير تقتضى من الاجابة على تساؤلات ثلاثة هي:

١- كيف يمكن للعولمة ان تسير وتوظف البيئة الأمنية العالمية؟

٢- ما هو تأثير هذا التطور على الأمن الخارجى لإيران؟
٣- أية اجابات مناسبة يجب على إيران ان تقدمها فى مجال أمنها الخارجى؟

والاجابة على هذه التساؤلات الثلاثة هي:
* إن العولمة تعد ظاهرة ذات طبيعة مزدوجة، إذ تحتوى فى ذاتها على بعض جوانب الغموض، كما أنها صارت من ناحية أخرى، سببا لظهور متغيرات جديدة وبارزة فى البيئة الدولية، وفى اللاعبين الدوليين الجدد، وكذلك فى القواعد الجديدة، وأيضا فى التركيبة الجديدة الخاصة بالأمن الخارجى للدولة.

* إن العولمة لا تقدر، ولن تستطيع اصلا ان تغفل تأثير البيئة الأمنية الخارجية لايران. لذلك فقد أثرت هذه الظاهرة فى بعض عناصر الثبات، وأيضا فى بعض عناصر التغيير.

* إن المكاسب الأمنية للعولمة لا تعد فى مجموعها ذات أثر سلبى على إيران، والعكس أيضا، حيث لا يمكن اعتبارها ذات آثار ايجابية وحسب، ذلك أن الماهية التركيبية لهذه الظاهرة قد خلقت لإيران فرصا ايجابية وأيضا خلقت صراعات بها. وليس من الواجب على ايران أن تنسى مرة واحدة التهديدات والمخاطر التقليدية لبيئتها الأمنية، كما لا يجب عليها فى الوقت نفسه أن تتجاهل التطورات الجديدة.

وإذا نظرنا إلى خصوصية الموقع الجغرافى والاستراتيجى لإيران - كما أوضحه الرئيس خاتمي- فسوف نجد أن بيئة الأمن الخارجى لإيران، كما يقول سجاد بور، لا تعد من البيئات القائمة على أساس العلاقات الثنائية فقط، بل هى بيئة أمنية تقوم على أساس الاتصال والضغط والتفاعل مع البيئة الدولية نظرا لأن الموقع جعل من إيران

هل يكرر خاتمي أخطاء رافسنجاني؟

■ سياست (السياسة) ٢٦/٨/٢٠٠٠

يقدم في حديثه أى توضيح حول عدم اصلاح الاقتصاد الايرانى وكذلك بشأن ايجاد علاج للأزمة الاقتصادية طوال الثلاث سنوات السابقة. ليس هذا فحسب بل إنه سلك نفس نهج رئيس الجمهورية السابق فأعلن ان سياسات الحكومة فى حل المشكلات الاقتصادية موفقة وجديرة بالتقدير فى حين انه اعترف فى الوقت نفسه بأنه لم يستطع حتى الآن ايجاد نظرية محددة - وبعد مرور ثلاث سنوات - لادارة الدولة.

من ناحية اخرى فإن السيد خاتمي نظر الى النصف المملوء من الكأس وتغافل عن رؤية النصف الخالى بشكل جعله يقول إن الأوضاع المعيشية والاقتصادية للشعب ليست سيئة بل إنها قد صارت أفضل من ذى قبل، وذلك فى حين أن نظرة عابرة للنصف الخالى من الكأس يمكن أن تجعله يعترف بالحقيقة القائلة انه طوال سنوات ثلاث سابقة وعلى الرغم من الزيادة الشديدة فى الدخل النقدى والمالى للدولة فإن قدرة الشعب على الشراء قد قلت وأن عدد العاطلين قد ازداد وبلغ عدة ملايين وان مصانع كثيرة قد تعطلت وأن الفساد الادارى قد ازداد كما سادت التفرة وعدم العدالة. على اية حال، فكما ان السيد خاتمي يعتزم المشاركة فى الانتخابات الرئاسية القادمة فإن كان يريد ان يصوت الناس لصالحه من دون ان يكون تصويتا مماثلا لما حدث لرئيس الجمهورية السابق، فمن الافضل له ان يعترف ويقبل بجوانب الضعف فى حكومته فيما يخص الملف الاقتصادى وأن يعمل من الآن على وضع برنامج لاصلاح وتقوية خططه الاقتصادية وتحسين الوضع المعيشى للناس مع حل الازمات الاقتصادية التى تواجهها حكومته.

قبل فوز خاتمي فى الإنتخابات الرئاسية الماضية عندما كان يتحدث رئيس الجمهورية آنذاك السيد هاشم رفسنجاني حول القضايا المختلفة عبر وسائل الإعلام من صلاة جمعة وإذاعة وتلفزيون وحين كان يتناول فى أحاديثه تحديداً بالتحليل والتقييم الاقتصاد الإيراني، كان يردد دائماً بأن حكومته لم تخطئ على أى نحو كان، فيما يخص سياساتها الاقتصادية وأن الشعب الإيراني لا توجد لديه أية مشكلات معيشية واقتصادية وأنه - أى الشعب الإيراني - وفقاً للتعبير الذى كان دارجاً آنذاك - كان يعيش حياة «وردية غنائية».

وهو ما كان يتنافى تماماً مع ما كان يعرفه الخبراء ورجال الاقتصاد من معاناة الناس من المشاكل والازمات الاقتصادية التى كانت قائمة فى ظل ازدياد للفوارق الطبقة.

ولنفس هذا السبب فإن السيد هاشمي رفسنجاني عندما دخل معركة الانتخابات الرئاسية لفترة ثانية ورغم أنه لم تكن توجد آنذاك منافسة جدية وحقيقية فقد انخفض عدد الأصوات التى صوتت له الى عشرة ملايين صوت فقط.

ونظراً لأن السيد هاشمي لم يهتم بمغزى ودلالة ومفهوم انخفاض الأصوات التى صوتت لصالحه فقد أخذ يردد كلامه ورؤيته المعرفية حول الحياة «الوردية الغنائية» للشعب وذلك الى أن سقط فى انتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى الاسلامى فى أسوأ مصير له وهو ما لا توجد حاجة لذكره الآن.

لقد ذكرنا هذه المقدمة القصيرة لكى نقول ان السيد خاتمي فى حديث له مع الاذاعة والتلفزيون الايرانى فى ٢٢/٨/٢٠٠٠ قد كرر نفس أخطاء السيد هاشمي حيث لم

قانون العفو العام

■ حسين صفار مرتضى ■ كيهان (الدنيا) ٦/٩/٢٠٠٠

على الرغم من ان تقديم بعض نواب مجلس الشورى الإسلامى لمقترحات حول مشروع قانون العفو العام أمرا ليس بجديد وله سوابق تمتد الى عهد حكومة المهندس موسى، الا ان عرضه فى الظروف الحالية كان له حساسية اكبر مما سبق، مما جعل مختلف أجهزة النظام تقوم بوضع تصورات جادة حوله.

جاء فى مشروع القانون المقترح ان قرار العفو سيشمل جميع الافراد الذين خرجوا من ايران بعد انتصار الثورة الاسلامية ولم يرجعوا بسبب انشطتهم السياسية والاجتماعية وخوفهم من التعرض للعقاب والمحاكمة سواء كانوا من الافراد العاديين أو اعضاء الجماعات والأحزاب على ان يستثنى من هذا القانون الاشخاص الذين قاموا بأعمال ارهابية.

وفيما يلى الحالات السابقة لعرض مشروع هذا القانون:

١ - قامت الحكومة المؤقتة فى عام ١٩٧٩ بإعداد لائحة العفو العام لأول مرة بعد انتصار الثورة الاسلامية وقدمتها الى مجلس الثورة، وفى اوائل عام ١٩٨٠ أعلن الامام الخمينى مع صدور قرار العفو العام انه بداية من تاريخ صدور القرار ليس لأى أحد حق التعرض للاشخاص الذين شملهم قرار العفو.

٢ - فى شهر اكتوبر عام ١٩٨١ تحدث السيد ريشهرى وزير الاستخبارات آنذاك عن عفو عام لأعضاء الأحزاب لكن بشروط خاصة.

٣ - فى منتصف الثمانينات قدمت حكومة المهندس موسى مقترحا يتم على اساسه منح عفو عام للايرانيين المقيمين بالخارج مع اعداد الظروف الملزمة لعودتهم وتقديم خدماتهم للبلاد.

٤ - فى شهر ديسمبر ١٩٩٠ أعلن محبى نيا ممثل ميانوآب فى مجلس الشورى الخامس فى حوار له مع جريدة (كيهان) ان ثمة مشروع قانون ينص على العفو العام لجميع الايرانيين الفارين من البلاد باستثناء الذين تلوّث ايديهم بدماء مواطنيهم، يستتبط مما سبق ان مسئولى النظام فى مختلف مراحل عمر الثورة قاموا بطرح مشروع العفو العام، واضعين فى اعتبارهم المصلحة العامة الايرانية من خلال اعطاء فرصة خدمة البلاد لأولئك المجرمين والمخطئين الذين ندموا على ماضيهم وأرأوا التوبة.

ويأتى المشروع الاخير فى نفس الاطار متوافقا مع المصلحة العامة، لكن من خلال امعان النظر فى الحالات السابقة يلاحظ بعض الأمور المغايرة تحيط بالمشروع الحالى ولا تتفق مع الروح العامة لفكرة القانون، مما يجعلنا نضع نصب اعيننا عدة نقاط هامة فى إطار بحث المشروع الجديد لقانون العفو العام:

١ - إن الاجابة الصادقة على تساؤل من هم الاشخاص الذين سيشملهم العفو؟ ستحل الكثير من المشكلات. بالطبع الغالبية العظمى من الايرانيين المقيمين بالخارج ليسوا ممن يخصهم هذا الاقتراح لأنهم لم يتركبوا جرما ولم يوجه إليهم إتهاما بسبب إقامتهم خارج وطنهم وبناء عليه يكون مشروع القانون مقترحا لضالغ الاشخاص المتهمين بسبب انشطتهم المعادية للثورة واتصالهم بالجماعات المناهضة للنظام، وبحكم هذا الاتهام تعقبته المحاكم القضائية والأجهزة الأمنية للجمهورية الاسلامية. اذا يلزم بحث الحجم الفعلى للموضوع، وكما يبلغ عدد الاشخاص الذين سيشملهم قرار العفو.

ومع ان المعارضين للثورة المقيمين بالخارج يحاولون دائما تضخيم تعداد المنضمين اليهم ليلفتوا انظار المجتمعات الاوروبية والأمريكية لكن الحقيقة أن النسبة المئوية لمن أعلنوا صلتهم بمخططات الجماعات المعادية للثورة مقارنة بمجموع الايرانيين المقيمين بالخارج ضئيلة جدا، ولا تتجاوز نسبة ٥٪. على أية حال يجب الاهتمام بالواقع الفعلى للقضية فى اثناء بحث القانون.

٢ - تأسيسا على الفرضية السابقة، نرى من البديهي جدا أن المشمولين بالعفو العام من خلال تسليم انفسهم للنظام والشعب وإعلان ندمهم على ماضيهم إنما يقومون بتقليل أوزار ذنوبهم لكن بعد فترة وجيزة سيظهر بعض من ستشملهم رحمة النظام ورأفته بصورة المطالب بدور ما دون مراعاة حالهم السابق. لذلك من الضروري التأكيد على انهم مجرد مخطئون يستحقون الجزاء وقد تم قبولهم فى احضان الأمة على أمل توبتهم وأن يقوموا بإصلاح أفعالهم الإجرامية السابقة والتكفير عنها، وأمانة توبتهم هى ألا يعودوا مرة اخرى الى نشاطاتهم التى اوجبت فرارهم الى الخارج، وإذا لم تؤخذ هذه الاعتبارات مأخذ الجد فى مشروع القانون ولائحته التنفيذية بعد التصديق الموقع عليه، سيكون النظام والشعب الوفى للثورة والذى تحمل عبئها على أكتافه لحفظ هذا الميراث الالهى طوال عقدين كاملين، عرضة لاسجوابات هؤلاء المعفى عنهم قائلين لما فعلتم الشئ على هذا النحو او ذاك، حينئذ سيتبدل موقع الحاكم والمحكوم وحكما سيصل الأمر الى حد محاكمة الثوريين على يد المسيطرين الجدد على كرسى الحكم فيستجوبوا ويحاكموا بسبب ثورتهم وتصديهم للاعتداء، وتقديم الشهداء تحت وطأة قذف القنابل والصواريخ وعدم ترك المصانع ومراكز الانتاج والعمال اثناء الحرب الطاحنة بالاضافة، الى اعادة التعمير النسبى فى سنوات ما بعد الحرب.

ولعلمهم فى النهاية يمنون ويصفحون عن الشعب الذى اقترف

هذه الآثام. هذا ليس حلمًا أو محض خيال وأوهام، فهو واقع مرير قد شوهد جزء منه في السنوات الأخيرة. فالمنتقمون لمعارضة الثورة حتى أولئك الذين لديهم سوابق إرهابية في صحيفة أعمالهم المشينة هم أنفسهم الذين وضعوا أيديهم على الجرائد والصحف الإيرانية وسيطروا عليها، وأخذوا يتعقبون القوات الثورية المخلصة أكثر من أي شيء آخر، ونهضوا يحاكمونها ويكيلوا لها الاتهامات والضربات الانتقامية تلك القوات التي تشكلت من سنوات على يد الحرس الثوري والبسيج والجمعات الإسلامية والعناصر الثورية الملتزمة. وعلى الرغم من وجود وجوه مضيئة مساندة للثورة داخل المجلس السادس لكن يبدو أن قانوننا ما سيتم التصديق عليه في بيت الأمة يجعل من الثوريين والفدائيين وأسر الشهداء والأحرار من أبناء هذا الوطن مدنيين لأولئك الأشخاص الذين فروا من وطنهم وهو في أشد محنة، فضلًا عن اعلانهم العداء للنظام ولجوانهم للأجانب منشغلين باللهو وليالي الخمر. والآن

حينما وصلت سبل معاداة الجمهورية الإسلامية في الخارج الي طريق مسدود، طرأت على أذهانهم فكرة التبرج من العودة الي الوطن.

٣ - نظرا للتداخل المشثوم الحادث في السنوات الأخيرة بين قطاعات من القوى المنتمية اليها وأحداث معادية للثورة، يستلزم تنفيذ مثل هذا القانون إعداد مقدمات له داخل ايران أولا.

فتنفيذه في تلك الظروف التي جعلت بعض الجماعات السياسية الإيرانية تتوافق مع اعداء ظاهرين للثورة من اجل زيادة ثقلها فحسب يمكن ان يجر ايران الي مواجهة مخاطر أمنية كبيرة. وطالما لم يتم وضع ضوابط وقواعد محددة لسلوك النشاطات الحزبية والسياسية تجاه الجماعات المعادية للثورة سيخلق الدخول الي هذا المعترك خطرا داهما علي ايران. وعلى وزارة الاستخبارات والأجهزة الأمنية الإيرانية أن تترك حساسية الأمر أكثر من غيرها.

حكومة التعقيم والغموض وعلامات الاستفهام!

■ صحيفة شما (أنتم) ٢١/٨/٢٠٠٠

منذ بدء عمل الحكومة المشهورة بحكومة جناح الثاني من خرداد (الاصلاح) وكأن السياسة الأصلية والثابتة التي استندت اليها هي إحداث التعقيم في الدولة. فكلما تحدث سياسيو هذا الجناح، وكل حادثة تقع، يقام من حولها تعقيم كبير. لاحظوا الاصطلاحات التي استخدموها في هذه الفترة:

١- الاصلاحات:

يتحدث كل أطراف ذلك الجناح عن الاصلاحات وضرورتها ومستلزماتها، إلا أنهم لم يحددوا الاصلاحات التي يريدونها، ولم ينفذوا أيًا منها. فهم يريدون فقط ضرورة الاصلاحات، وأهمية الاصلاحات، وقيمة الاصلاحات، جماعة معارضة للاصلاحات، شخص ما نموذج ومظهر للاصلاحات، جماعة ما وجناح ما بأكمله خلف الاصلاحات.

وفي النهاية لا أحد يمكنه أن يعرف ما هي اصلاحات هؤلاء السادة؟ وما الاصلاحات التي قاموا بها، أو يريدون أن يقوموا بها إن شاء الله قبل ظهور المهدي المنتظر.

٢- المجتمع المدني:

كأن فترة شهر العسل لهؤلاء السادة مع المجتمع المدني قد انتهت حاليا، واشتد الخلاف بينهم، ومن المقرر أن يقع الطلاق، ليحل محله ضرب المجتمع، وحرب العصابات، وسيطرة جماعة، ومجتمع إلقاء الحجارة وتحطيم الزجاج، ومنع أي نوع من التجمعات ولو لحماية الدين.

ولكن على أية حال مازال هذا التعقيم والغموض قائماً.

٣- الاغتيالات:

عرف في النهاية لماذا وقعت أربعة حوادث اغتيال في فترة هؤلاء السادة؟ ولماذا أمسكوا بالمرتكبين والقتلة، إلا أنهم ضاعفوا

الغموض. ولماذا لم تستطع اللجنة الأولى والثانية والثالثة التي تم تشكيلهم للتحقيق إزالة التعقيم؟ ولماذا أخذوا الفيلم، ولماذا لم يسمحوا بعرضه؟ ولماذا قال رئيس الجمهورية «أنا اللجنة» وكان فقط في الاسبوع الأول!! ولماذا كان كل هذا بإسم لجنة تحقيق رئاسة الجمهورية موضع اهتمام الصحف المؤيدة لاختمى فقط؟ ولماذا قال السيد/ نيازي إن لجان رئيس الجمهورية كانت دائمة، وقد قدمت تقارير متتابعة. ولماذا جاء السيد ربيعي باعتباره أقرب شخص لرئيس الجمهورية، ورفض أحاديث نيازي، وقال: إنني أقول ما لم يقل، ولم يقل شيئاً، وكأنه لن يقول. ولم يظهر أحد ليقول للسيد ربيعي «قل بالله عليك، ودع هذا الغموض يزول، ولا تبقى القضية غامضة».

٤- الصحف المستقلة:

لم يعرف في النهاية ما هي الصحف المستقلة؟ فهل الصحف الحكومية مثل همشهري وايران مستقلة أم التابعة للحكومة؟ هل الصحف المتعلقة بحلقة كيان وشركة مجتمع اليوم مستقلة أم تابعة؟ هل الصحف المدعومة من أمريكا وأوروبا وبقية حلفائهم تابعة أم مستقلة؟ هل صحف مثل (رسالت: الرسالة) شما: أنتم، جوان: الشاب، وانتخاب) مستقلة أم لا؟

٥- قضية المدينة الجامعية:

كانت هذه القضية غامضة تماماً ومازالت، ولم يعرف مؤخراً لماذا وقعت الحادثة؟ لماذا قام تدعيم الوحدة بتشغيل أول تجمع؟ لماذا لم تتم المتابعة، وماذا كان زى الأشخاص؟ ومن الأشخاص الذين ألقيوا بالحجارة على قوات الشرطة في منتصف الليل؟ ومن الأشخاص الذين أخذوا قوات الشرطة كرهائن، ولماذا؟ من الأشخاص الذين أتوا بالحجارة؟ ومن أعطى الهاتف المحمول

للأفراد؟ وماذا كان دور بعض أعضاء الحكومة، وهل كان لهم دور أساسي أم لا؟ لماذا كان السلاح الذي قتل به عزت إبراهيم نجاد، في يد السيد رهامي ورفاقه؟ لماذا كانوا يخفونه؟ لماذا أحضروه إلى المحكمة، ولم يسلموه من قبل للاستخبارات وقوات الشرطة والسلطة القضائية؟ ولماذا لم يتم تعقب رهامي بهذا الخصوص؟ وفي النهاية عندما سأل السيد رئيس الجمهورية، فماذا يكون موقف شخص مقتول؟

٦- قضية اغتيال حجارين:

وماذا كانت قصة اغتيال حجارين؟ ولماذا ضربوه؟ لماذا تمت محاكمة هؤلاء الشباب فقط؟ ماذا كان دور حكيمى بور؟ وفي النهاية أولئك الذين كانوا رفاق حجارين، لماذا ضربوه؟ لماذا جاعوا وقالوا إنهم أصابوا حجارين برصاصتين، أصابته واحدة منهما في كتفه، في حين أنه عرف بعد ذلك أنه أصيب برصاصة واحدة فقط، وأن كتفه سليم. ولماذا لم يتم تعقب شريط تهديد أحمدى، وماذا كانت قضية التهديد والشريط؟ والاسلاميون الاصوليون الذين كانوا يبلغون باسم (فدائى الاسلام الخالص) ماذا كانوا، وماذا فعلوا؟ ولماذا يبلغون ثانية؟ ولماذا لا يهددون أى شخص بعد أصابته بالرصاص!

٧- التنمية السياسية:

لا أحد حتى الآن يعرف ماذا تعنى التنمية السياسية؟ ولم ير أحد أيضا كيف يجد السياسى التنمية! عرف فقط أن التنمية السياسية تعنى القاء المحاضرات والسماح بنشرات شديدة تابعة لجناح ما، ويتعدد الأحزاب ظاهريا، وفي الواقع تجمع بضعة اشخاص، والاساءة لجميع الاجنحة المخالفة لهذا الجناح، واشتباك وتصفيق وصفير، وفي النهاية مثلما حدث أسمى مظهر للتنمية السياسية فى خرم آباد حيث ألقى مؤيدو تدعيم الوحدة الحزبية فى عمليات ديمقراطية ومتسامحة تماما وقانونية وعقلانية، كما حطموا الزجاجات، وأصابوا قوات الشرطة بجروح بعيدا عن أى نوع من العنف وبكل

رقعة الثانى من خرداد، وقتلوا واحدا منها. وبالقطع كان الغموض فى طريقة تلقي صحف الثانى من خرداد (الاصلاحيين)، حيث اطلقت واحدة منها على قاذفى الحجارة فى خرم آباد اسم (الشعب) وأسمتهم أخرى (انتهازيين) وثالثة اسمتهم (مؤيدى طلاب تدعيم الوحدة) والآن ما هو الصحيح، يجب أن تشكل عدة لجان تحقيق من المجلس والحكومة، وآخرين. وفي النهاية يصلون إلى نوع من التنمية السياسية فى هذا الصدد!!

٨- نشاط الحكومة:

قبل انتخابات رئاسة الجمهورية كان البحث عن الاستجواب، وكانت الحكومة مستجيبة؛ وبعد الانتخابات رفعوا شعارات معرفة حق الشعب وما شابه ذلك. ولكن لم يعرف ما معنى الحكومة المستجيبة، وعلى هذا النحو ظل هذا المصطلح (المستجيبة) فى غموض وتعتيم وما زال هكذا وسيظل. ولكن على أية حال كان أسبوع الحكومة، وكان من المقرر أن يتم استجواب هذه الحكومة ولكن تقرر أن يتم تنازل نشاط الحكومة فى حديث صحفى. ولكن فى آخر لحظة وربما ساعات تغير هذا القرار لأنه عرف أنه ستطرح أسئلة على أصحاب الحديث من قبل صحف غير مستقلة (والمستقلون من وجهة نظر السادة هى القواعد التى كانت قد تعطلت) لن ترضيهم. ولذلك كان القرار أن يدير الحديث ثلاثة أشخاص، ويسألون أسئلة معدة من قبل.

وضاعت عدة ساعات فى الحديث، وأبعدوا الكثير مثل كاتب صحيفة (كاروخانووة: العمل والأسرة)، وحدقوا فى شاشة التليفزيون ليعرفوا ماذا وضعت هذه الحكومة الاصلاحية المحترمة خلال ثلاث سنوات من ورود على رؤوسهم ودولتهم وأمتهم حيث أنهم لا يرون هذه الورود.

وبعد ليلتين وفى كل ليلة حوالى ساعتين، فى النهاية لم يعرف أحد قط ماذا كان نشاط السيد خاتمى؟ وماذا يريد أن يفعل؟ وظل نشاط الحكومة غامضا أيضا كما كان وسيظل.

هل يستقيل وزير الداخلية؟

■ صحيفة شما (أنتم) ٢١/٩/٢٠٠٠

كان رئيس الجمهورية منهمكا فى إلقاء خطبة للشعب، هاجمت جماعة بالخناجر والبلط سوق الذهب بشعار الحرية، وروعت المواطنين، وسرقت ذهبهم.

فإذا كان الوزير لا يستطيع الحفاظ على الأمن، ويعجز أمام عشرات من الهمجين فليسمح لشعبه الذى يستطيع ان يحافظ على الأمن جيدا بجماعات المتطوعين والمساجد والمتدينين فى الأحياء مثلما فعلوا فى سنتي ٧٨، ٧٩.

هل يقبل رئيس السلطة التنفيذية - المسئول عن اعمال مجلس الوزراء وعن كل واحد من الوزراء - هذا العجز فى

إن عملية إحصاء بسيطة خلال فترة تولى موسى لارى لوزارة الداخلية ستثبت لكل شخص محايد فى الدولة انه لم يستطع القيام بأى من وظائفه على النحو المطلوب.

إنه لم يستطع الحفاظ على الأمن فى الدولة، وهذا اهم مسئولياته، فقد وقعت فى عهده حوادث مريرة مثل حوادث المدينة الجامعية واضطرابات طهران، جتيشساران خلال خرم آباد، وكان جميعها يمكن منعه والحيولة بونه بالاجراءات الجادة. إلا انه لم يستطع اتخاذ التدابير اللازمة. وقد كانت آخر حادثة وقعت مريرة للغاية ولا مثيل لها، فبينما

وزارة الداخلية؟

إن وزير الداخلية ليس بمقدوره الحفاظ على ارواح المواطنين في سراوان، فقد تحركت الاهالي جميعا يوم الجمعة، وطالبوا بأن يقوم مسئولو الأمن والشرطة بوظائفهم. وفي قم قتل اللصوص بعض الاشخاص من بينهم الشهيد سليم زاده عضو مجلس الجمعية الاسلامية للمثقفين بقم، وأيضا لم يستطع السيد الوزير القيام بأى شئ.

وأثناء الحوادث المتعددة تشير التقارير الى تدخلات نسبية او عجز المسئولين بوزارة الداخلية. وفي تقرير حادثة خرم آباد، اعتبر النائب السياسى - الأمنى للسيد لارى، والنائب السياسى والمستشار الثقافى لحافظ لرستان الذين كانوا يتلقون الأوامر من المركز بدلا منه اعتبروا دخلاء، ويقوم وزير الداخلية بحمايتهم بدلا من التحقيق وإقالتهم مؤقتا على الأقل. وتقوم سكرتارية مجلس أمن الدولة التى يرأسها، بالمواجهة الحزبية والسياسية لتقرير هيئة التحقيق الرسمى فى الدولة.

وبناء على ذلك فمن الطبيعى ان يتحمل وزير الداخلية بشخصه مسئولية هؤلاء الافراد المباشرة، وبحمايته لهم يستجوب نفسه امام مسئولى القضاء.

وقد قصر وزير الداخلية كثيرا فى الانتخابات التى يتمثل فيها مبدأ شعبية وجمهورية النظام الاسلامى.

لم يستطع موسى لارى أن يقر التفاهم الطبيعى بين المنفذين والمشرفين. وتقريبا فى اغلب الانتخابات شهد الجميع خلافات منفذى وزارة الداخلية مع لجان الاشراف سواء إشراف المجلس على اللجان أو إشراف مجلس صيانة الدستور.

وفى النهاية فى انتخابات المجلس السادس حيث بلغ الأمر مراحل الشديدة ادت الى شكوى مجلس صيانة الدستور من وزارة الداخلية، وبالمثل قامت وزارة الداخلية بشكوى مجلس صيانة الدستور، وفى النهاية اتضح أنه حدث تزوير واسع النطاق فى انتخابات طهران وكانت آراء ٨٠٠ صندوق باطلة، وانتهى الأمر الى التحقيق القضائى. ورغم انه لم تعلن نتيجة التحقيق القضائى حتى الآن، الا ان نتيجة ذلك التحقيق مهما تكن، فليس فى استطاعة وزارة الداخلية كتمان فعلتها السيئة حيث اعلنت نتيجة الآراء للدكتور حداد عادل فى صندوق تحت سيطرة منفذى الانتخابات بلا شئ (صفر) فى حين أنه كان قد أدلى برأيه بنفسه فى هذا الصندوق، وأعلن ذلك الا ان وزير الداخلية لم يهتم حتى قامت لجنة الاشراف

بالحصر، وأقرت ٢٧٠ صوتا لصالح حداد عادل.

وما يحسب علي موسى لارى ايضا أنه سجل فى فترته اقل رقم للمشاركين فى الانتخابات فى المرحلة الثانية للمجلس السادس فى طهران.

لقد قال وزير الداخلية - نقلا عن صحف الاصلاحيين - موضوعات جدية بالتأمل، فقد قال (استخدام الدين كأداة مؤشر لانحراف جديد) وقال: إن تيارا سياسيا مع الأسف عندما حل محله تيار آخر، قال لقد ضاع الدين. وقد ادان وزير الداخلية هذه المقولة (لم يعرض عن الدين طوال ٥٠ سنة من حكومة بهلوى بقدر ما اعرض عنه فى السنوات الثلاث الاخيرة). ليس الحديث الغامض وإيجاد التساؤلات فى المجتمع لانقا بوزير الداخلية، وهو المسئول عن شئون الدولة. فمن فضلك قل بصراحة وسرعة من هم هؤلاء الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم تمثالا للدين ويستخدمون الدين كأداة.

هل تقصد خبراء الأمة؟ هل تقصد مراجع التقليد وفقهاء الاسلام؟ قطعاً ليسوا هم . اذن فمن تقصد؟ قل للشعب بصراحة وصدق حتى يتضح واجيب الشعب معك ومعهم.

من وجهة نظرك ماالجناح السياسى فى الدولة الذى هزم فى الانتخابات.

اذا لم تقل هذا التيار السياسى بوضوح، لن يصدق الشعب كلامك لأنهم لا يعرفون من تقصد حتى يقرروا. والنتيجة ان وزير الداخلية يتدنى عندما يصبح عديم الثقة، وعلى درجة عضو لجماعة او جناح سياسى يتحدث ضد منافسه.

فمن ناحية، يؤدى الغموض فى مثل هذه المواقف الى الاستغلال من التيارات غير الذاتية. وفى النهاية يطالب الشعب بالوضوح فى المواقف.

يا سيادة وزير الداخلية ان مشكلتك لن تحل بهذه الكلمات. ان مشكلتك الأساسية هى العجز فى اداء المهام، مشكلتك هى التحرك الحزبى المتعصب فى وزارة الداخلية. ولهذا السبب اجبرك البعض من خارج المجموعة على بعض أعمال، وقد اجبرت المؤسسات الأمنية والاستخبارات والقضاء فى الدولة قانونيا علي ان تستدعيهم. ولأن أكثر المطالبين يعلمون أنهم سينالون الادانة القانونية، فقد اصابهم القلق . فمن الافضل لك ان تترك أمرهم للقانون وتحافظ على الدولة والأمن القومى بدلا من هذه المواقف.

الحقيقة والوهم في قضية مهاجراني

■ حياة نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠٠/٩/٣٠

فجأة أشيعت أنباء عن استقالة وزير الثقافة عطاء الله مهاجراني الذي اثار جدلاً كبيراً في الساحة الإيرانية منذ توليه هذا المنصب. فالتيار المحافظ ينسب لمهاجراني انه يريد «تخريب» الثقافة الإيرانية، وأنه منذ اعتقاله لموقعه الوزاري قد مارس العديد من السلوكيات التي تمثل خروجاً واضحاً عن الخط العام لأيدولوجية الثورة الإسلامية. أما التيار المعتدل والذي يعد مهاجراني أحد سواعده الأساسية فقد سخر من هذه الأنباء واعتبر أن ورائها من يريد تشويه صورة الرجل في الشارع السياسي. أياً يكن الأمر، فإن هذا الخبر المغلوط حول مهاجراني قد أعاد الجدل حول هذا الوزير «المشاكس»، والذي هو في الحقيقة لا يمثل جدلاً حول شخص الوزير، وإن كان يحمل في ظاهره ذلك، حيث أنه جدل حول سياسة الإصلاح برمتها والسياسات العامة التي تولى تنفيذها حكومة الرئيس خاتمي الذي صعد الى سدة الحكم فيما عرف بملحمة خرداد ١٩٩٧. هذا الموضوع يحمل رؤيتين مختلفتين حول تقييم هذه الاشاعة.

(١) استقالة مهاجراني وآمال المحافظين

■ حياة نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠٠/٩/٣٠

في خواطر له تحت اسم اجهزة الاعلام المرئية: من أين كل هذه الوقاحة ولأجل أي شيء كانت؟ الزملاء في الاذاعة والتلفزيون انتم تعلمون جيداً انه سيعقد في الاسبوع القادم مؤتمر وزراء سياحة الدول الإسلامية في أصفهان بحضور سكرتير عام منظمة المؤتمر الإسلامي، وسكرتير عام منظمة السياحة العالمية وغيرهم، وعليكم القيام بدوركم. إن التنافس السياسي امر طيب ولكن الاذاعة والتلفزيون وسيلة اعلام قومية وليست قطاع اذاعي - مرئي لصحيفة (رسالت)، وأتمنى من زملائي الأعضاء في الاذاعة والتلفزيون ان يغلبوا المصالح القومية على الصراعات السياسية والحزبية وحتماً سيأتي اليوم الذي أترك فيه وزارة الثقافة.

وقد قال رسول منتجب نيا عضو جبهة رجال الدين المناضلين في حديث له مع وكالة انباء الطلاب الإيرانية (ايسنا) إن كثيراً من الانتقادات التي وجهت للدكتور مهاجراني كانت تنصب على نقاط قوته وليس نقاط ضعفه، وبعبارة أخرى كان النقد موجهاً لشعارات الحكومة ورئيس الجمهورية وليس الى انجازات الوزير أو الوزارة. وحينما كان السيد خاتمي يتولى مسئولية وزارة الارشاد كان هجوماً مماثلاً ينصب عليه من جميع النواحي، وكان يشاع كذلك ان وزارة الثقافة قناة لعبور العدو والغزو الثقافي.

نشرت جريدة (رسالت نو) يوم ٩/٢٥ في عمود مجلس الإصلاحات نقلاً عن مصدر موثق خبر استقالة عطاء الله مهاجراني وزير الثقافة والارشاد الإسلامي، وأن استقالته قد قبلت. كما ذكرت جريدة (رسالت) في نشرها للخبر أن احمد مسجد جماعى سيخلفه في منصبه وهو من ينوب عن مهاجراني بالفعل الآن. وقالت كيهان في عددها الصادر في نفس اليوم أن بعض نواب المجلس كانوا ينتظرون اعلان اسم المرشح لتولى منصب وزير الثقافة مع إعلان اسم وزير الاتصالات الجديد بالقرار الصادر من رئاسة الجمهورية والذي قرئ بالمجلس، ووصلت سعادة المحافظين بهذا الخبر الى هيئة الاذاعة والتلفزيون فأذاعوه في النشرات الاخبارية الخارجية وقد جمعت الوحدة المركزية للأخبار التابعة للاذاعة والتلفزيون الخبر بقولها «لقد انتقد علماء الدين والشعب الفيور على الثورة والقيم الإسلامية سياسات وزير الثقافة والارشاد الإسلامي لمرات عديدة».

إلا أن كل هذه السعادة التي غمرت المحافظين لم تدم، ففي اليوم التالي كذبت ادارة العلاقات العامة لرئاسة الجمهورية خبر الاستقالة وقالت: ان رئاسة الجمهورية لم تتخذ قراراً بشأن هذه الاستقالة وأعرب عطاء الله مهاجراني عن عمق أسفه وأساه لاذاعة الخبر في هيئة الاذاعة والتلفزيون وكتب

(٢) بشري "مهاجراني" الى المؤمنين!

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٠/٩/٢٠

في حديث صحفي له مؤخراً قال السيد محمود فرشيدى «مهاجراني»: «حتما سأمضى ذات يوم من وزارة الارشاد، وربما لا يعلم «مهاجراني» نفسه بارقة الأمل التي قدأ شعلها في قلوب المؤمنين بهذا القول. وكيف أن المؤمنين يفقدون صبرهم لكي يسرع الزمان بتحقيق هذا الوعد. من المسلم به ان السيد «مهاجراني» يعد شخصية استثنائية. وربما تنشر المؤسسات الدولية الغربية - بعد عدة سنوات - كتابا حول شخصيته وخدماته. لكن اذا ما اردنا ان نذكر اهم صفاته فإن ابرزها هي جسارته وجراته وتكبره على كل من حوله. وقد جعلته هذه الجراءة رائد وقائد المنتهكين للمحارم والحرمان.

إنه اول رجل دولة يقترح - بشكل صريح - اجراء مباحثات مباشرة مع امريكا، وذلك في وقت لم تزل فيه بعد من الذاكرة خاطرة مياه الخليج الفارسي الملطخة بالدماء وكذلك خاطرة شهداء الطائرة الايرباص.

هو أيضا اول وزير قدم من خلال مسئوليته الثقافية والاسلامية بوزارة الإرشاد اقتراحا باختلاط الشباب والفتيات في البرنامج التليفزيوني «طعم الشمس» وهو كذلك اول من روج لفكرة علمنة الحجاب واختراق حرمة عقيدة الحجاب في المجتمع.

وفي فترة تولى السيد مهاجراني مسئولية وزارة الارشاد الاسلامي انتشرت افلام سينمائية كثيرة هدفت لترويج المسائل غير الاخلاقية بين الشباب خاصة الشباب تحت الثامنة عشرة.

والمثير ان هذه الخطوات المخلة بالثقافة والمنتهكة للحرمان كانت تحدث بدعوى ضرورة صيانة وحماية الحريات الثقافية، إلا انها كانت تهين المجال لنشر الفساد وترويج الشبهات ضد الدين من نون اى تصدى من جانب وزارة الارشاد.

إن السيد مهاجراني لم يجب في اى وقت علي السؤال التالي: ما هي حدود الحريات؟ وذلك أمر مهم جداً حتى لا يظن احد - لا قدر الله - بأن السيد مهاجراني يعتقد بالحرية المطلقة الخالية من اى قيد وشرط في العلاقات الجنسية والهجوم على المقدسات وسائر الحرمات.

إن النقطة الدقيقة الجديرة بالملاحظة هي أن السيد مهاجراني على الرغم من انه كان يسعى لأن يظهر ويقدم نفسه في ثوب ثقافي وليس سياسى، إلا أن المسلم به انه كان أكثر وزير ثقافة وإرشاد ذا طبيعة سياسية. فعندما كان معاوناً لرئيس الجمهورية السابق استفاد من القدرات والامكانيات الحكومية وبيت المال لتأسيس حزب في خطوة غير مسبوقة في الجمهورية الاسلامية - منتهكا بذلك محاذير وظيفته ومعتمدا ايضاً على منصبه والمزايا التي يوفرها له.

بالاضافة لهذا، فإن إصدار ترخيصات لدوريات مشبوهة ومساعدتها بأموال حكومية فضلاً عن شواهد اخرى متعددة، كل هذا يعد ويمثل قرائن واضحة تدل على توظيف السيد مهاجراني الثقافة في خدمة السياسة بشكل واضح.

في نفس هذا الاطار ايضاً، يجب الاشارة الى الأحداث الغامضة لمقابلات السيد مهاجراني المتنوعة مع سفراء عدة نول اوروبية، وكذلك بدعة انتاج افلام سينمائية حزبية وهو ما يحدث لأول مرة في وزارة الارشاد.

لقد وصل أمر توظيف الامكانيات الثقافية لتحقيق أهداف سياسية الى درجة تداول وانتشار التوظيف المبتذل لفناني السينما والمسرح في عهد النظام الطاغوتي الفاسد من اجل حماية جبهة الثانى من خرداد والتصدى للجناح المنافس.

وأسفاه ... ان السيد مهاجراني أنفق نصف عمله لأغراض مجموعة حزبية او جناح سياسى وكذلك فعل في قدراته. وعلى الرغم من انه كان يكرر في خطبه وأحاديثه على انه يسعى لأن يضع السياسة في مواجهة الثقافة ورغم انه قال في آخر احاديثه إن «الثقافة» بمثابة المائدة والسياسة هي الضيف إلا ان اعماله خلال السنوات الماضية كانت عكس ذلك تماماً.

إن الأمل هو أن يأتى ذات يوم وزير جديد للثقافة والارشاد وأن يعتبر من حالة مهاجراني ويبتعد عن الألاعيب السياسية ويبدل مساعيه لتقوية الفكر والثقافة الاسلامية.

ألم يعد مجلس الشورى فى المقدمة؟

■ صحيفة عصرنا (عصرنا) ٢٦/٧/٢٠٠٠

منذ هزيمة اليمين فى الانتخابات وتشكيل الدورة السادسة لمجلس الشورى باعتباره مجلس الاصلاحات والتنمية، والشواهد تدل على أن خطة السيطرة على المجلس تغيرت إلى خطة إضعافه، وأن القوى المعارضة للاصلاحات لا تفضل أن يكون المجلس على رأس الأمور كما كان فى السابق. ولابد أننا سنشهد فى الفترة القادمة للمجلس ولأربع سنوات تالية هى مدة الدورة السادسة أنواعا من المساعى لتقليص قوته والحد من صلاحياته وإضعافه فى النهاية. ولأنها فقدت سلطاتها، تعتمد الجبهة المضادة للاصلاحات على السلطتين التنفيذية والتشريعية حيث تنظر الى السلطة القضائية كحصن فى مواجهة الحكومة والمجلس والاصلاحيين وحركة الاصلاح بوجه عام. وتسعى لتقييم حاجزا أمنيا لها مستفيدة من هذه الأداة فى مواجهة إرادة ورغبة الأمة وتقتلع ما أسمته (عين الفتنة) وفقا لتعبير هذه الجبهة، وتقصد بها الاصلاحات والاصلاحيين. وتعيد مياه السلطة الأمرة والناحية الوحيدة والثروة المرتكزة عليها إلى مجاريها. وليس هذا الأمر بعجيب، فهو مفهوم بالنظر إلى ماهية وسابقة ولائحة عمل اليمين المحافظ والقوى، إلا أن ما يثير التساؤل غير العادى هو وقوف السلطة القضائية فى مواجهة السلطة التشريعية وصمتها عن التمسك بالقانون.

إن الموضوع الذى يثير القلق فى انزلاق الجهاز القضائى فى وادى التجمعات السياسية والحزبية وسيطرة جماعة سياسية عليه بين الشعب أن موقف السلطة القضائية فى مواجهة المجلس وعدم تعاونها مع لجنة التقصى الموفدة من قبل المجلس بخصوص القضية المسماة (صانعى الأشرطة) يعارض لائحة عمل المجالس السابقة فى القيام بمهمة التقصى المقررة من المجلس (والمؤيدة من قبل مجلس صيانة الدستور)، وي طرح هذا التساؤل : ما الموقف القانونى الذى بنى على أساسه التحقيق والتقصى فى المجالس السابقة؟ ولماذا لم نشهد

تصريحات من نوعية تصريحات المتحدث بإسم السلطة القضائية من قبل؟ فعلى أساس المادة ٧٦ من الدستور يعتبر للمجلس الحق والتكليف فى القيام بالتحقيق والتقصى فى جميع شئون الدولة. وعلى أساس القانون المقرر من المجلس بهذا الخصوص يشمل التحقيق والتقصى جميع المشكلات والموضوعات الداخلية للمؤسسات والاجهزة فى الدولة. ولأن مرجع تفسير الدستور هو مجلس صيانة الدستور، لم يعتبر هذا المجلس القانون المقرر من مجلس الشورى بخصوص التحقيق والتقصى مغايرا للشرع والدستور، بل أكد. فإن هذا التأكيد يعد بمثابة تفسير للمادة المذكورة فى الدستور، وفى حالة وقوع خلاف فى تفسير قانون عادى فإن المرجع المفسر له هو مجلس الشورى الاسلامى. ولأن هذا المجلس قرر مادة التحقيق والتقصى فى القضية المسماة (صانعى الأشرطة) وكلف لجنة محددة بالتحقيق فيها، فلا يوجد أى سند قانونى لمعارضة السلطة القضائية لهذا الأمر، بل يعتبر هذا نوعا من العرقلة أمام المجلس لعدم القيام بوظيفته القانونية، وتدلل الحثثيات التى قدمها المتحدث بإسم السلطة القضائية بهذا الخصوص على الجهل بالقانون، وضعف المعرفة القضائية. فقد صرح بأن حق المجلس فى التحقيق والتقصى يشمل الأمور العامة للدولة فقط، ويفتقد هذا الحق للسند القانونى فى الأمور الخاصة.

أولا: يجب توجيه السؤال للمتحدث المحترم لأى مرجع قانونى ساوى مجلس الشورى الاسلامى الصلاحية فى الفصل بين الأمور الخاصة والأمور العامة موضوع التحقيق والتقصى؟ إذا كان من المقرر أن تضع كل مؤسسة وجهاز - موضوع التحقيق - نفسه فى مكان مرجع تحديد وتفسير القانون وتتمرد على التمسك بتحقيق المجلس معتمدة على رأيها ووجهة نظرها، فأى مكان يبقى للتحقيق والتقصى؟ لقد أبطل المجلس باعتباره المرجع المفسر القانونى الطبيعى رأى المتحدث بإسم السلطة

القضائية المحترم مباشرة بإقرار التحقيق والتقصي في هذه القضية وتكليف أعضائه، وعلى السلطة القضائية أن تثبت التزامها بالقانون عن طريق التعامل والتعاون مع لجنة التحقيق.

ثانياً: ألم يكن تحقيق وتقصى المجالس السابقة في أمور مثل الاتفاقيات المبرمة بين البنوك والمؤسسات والشركات الحكومية، والبلدية تحقيقاً وتقصياً في أمور خاصة؟

ثالثاً: إن قضية (صانعي الأشرطة) ليست قضية شخصية على خلاف قول المتحدث باسم السلطة القضائية. ومنذ البداية فإن الصحيفة التابعة لجناح اليمين قدمت شيئاً باسم قضية (صانعي الأشرطة) وأعلنت سياسة مواجهتهم واعتبرته موضوعاً قومياً ومرتباً بأمن النظام. ولهذا السبب بدأ عمل تحقيق السلطة القضائية في الموضوع مع خطاب وكيل وزارة الاستخبارات، وبسبب الحساسية الأمنية - وليست الحساسية الشخصية أو الأخلاقية - عقدت محكمة غير علنية. والسبب الآخر الذي تمسك به المتحدث المحترم لمعارضة تحقيق وتقصى المجلس، هو استقلالية القاضي. ونحن نذكره باستقلالية السلطة القضائية والسلطة التنفيذية بالإضافة إلى القاضي أيضاً. إلا أن المشرع بقرار التحقيق والتقصي أوضح رأيه القائم على عدم تعارضه مع مبدأ الاستقلالية. فإذا تناهى تحقيق وتقصى المجلس في الأمور المتعلقة بالسلطتين الأخريين مع مبدأ فصل السلطات واستقلاليتها، فلا الدستور ولا القانون يعارض في ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك كيف لا يعتبر المتحدث باسم السلطة القضائية التحقيق والتقصي في الأمور العامة للسلطة القضائية من قبل المجلس معارضة لاستقلالية السلطة القضائية، مع أنه يرفض التحقيق بخصوص قضية (صانعي الأشرطة) استناداً على استقلالية القاضي؟ هل طلب المجلس أن يتدخل في رأى القاضي حتى يمنع حضور ممثلى الشعب في المحكمة كمشرفين استناداً على استقلاليته. هذا فضلاً عن أنه في النظام القضائى الموجود ومع وجود محكمة الاستئناف والنقض حيث يستطيع المحكوم عليه أو محاميه أن يعتبر الحكم الصادر من القاضي مخالفاً للعدالة والقانون، ويعترض

عليه. فكيف لا تستطيع سلطة من السلطات الثلاث في الدولة القيام بالتحقيق والتقصي، وتحول المقصر للجهات المختصة في حالة تحديد الاجراءات المخالفة للقانون.

وفضلاً عما سبق، فقد استند المتحدث باسم السلطة القضائية على كون القضية غير علنية، وإذا قبل استناده، فهذا يعنى أن لجهاز الاستخبارات والأمن الحق في عدم وضع المستندات والأدلة تحت تصرف المجلس للتحقيق والتقصي لسريتها. وبناء على ذلك فإن الاتفاقيات السرية والخفية العسكرية والأمنية المبرمة بين الحكومات مع الدول الأجنبية تخرج عن حدود التحقيق والتقصي.

إن المستندات السرية للمحكمة غير العلنية والاسرار والأمور الخفية للدولة وجميع سلطاتها ومؤسساتها غير علنية وسرية بالنسبة للمجتمع والساحة العامة. ولكن للجهة المسئولة والمؤسسات المسئولة والرسمية المنوطة بذلك كل الحق، بل هي مكلفة بالاطلاع على أمور الدولة باعتبارهم أمناء ونواب الشعب، وكما أن القاضي لا يمكنه منع تواجد محامى المتهم في المحكمة استناداً على كون الجلسة غير علنية، فلا يحق للقاضي أو السلطة القضائية أيضاً أن تمنع نواب الشعب عن حضور الجلسة وبحث مستندات القضية للقيام بمهمتهم القانونية في التحقيق والتقصي بالقانون.

مع الأسف، لقد اعتبر المتحدث باسم السلطة القضائية نفسه المرجع المفسر للقانون بون الاهتمام بالقانون ومتطلباته. وقام بتحديد صلاحيات المجلس وواجباته فيما يحق له البحث فيه وما لا يحق. ومن الأمور المسموح بها - من وجهة نظره - أن يحقق المجلس فيما يخص المشكلات الادارية والمالية للسلطة القضائية، وهل الجهاز القضائى يحقق في القضايا في حينها؟ كما أنه - من وجهة نظر المذكور - يجب على اللجنة القضائية - طبقاً للاتحة الداخلية للمجلس - أن تكلف بالتحقيق في الموضوع، وعلى اللجنة الأمنية أن تنسحب، ويجرى التحقيق والتقصي فيما يتعلق بالأجهزة المرتبطة بعمل اللجنة - ولا بد أن من وجهة نظره أيضاً لا مانع من التدخل في شئون المجلس.

إننا نوصيه - اشفاقاً عليه - أن يضع الأمور في نصابها وهذا الى العدالة أقرب، لأنهم قالوا «العدل وضع الأمور بمواضعها».

الاغتيالات (أحاديث خلال عشرة أيام)

■ صحيفة شما (أنتم) ٢٠٠٠/٨/٢١

يونسى وزير الاستخبارات ورئيس لجنة التحقيق آنذاك. وأضاف نيازى أن سيادته دعى عدة مرات إلى جلسات لجنة رئيس الجمهورية باعتباره القاضى المسئول عن القضية فى تلك الفترة. وقد بحثت تلك اللجنة مشكلات قضية الاغتيالات، وتوجد مستندات بذلك، وقد أشار إلى أن ارسال هذه القضية من وزارة العدل إلى الهيئة القضائية قد حدث بناء على توصية لجنة رئيس الجمهورية، وقال: بينما كانت القضية موضع التحقيق فى الهيئة القضائية كنت أطلع رئيس الجمهورية على تقارير المعلومات فى القضية بشكل منتظم وأسبوعى مع العناية بالدور المباشر والمؤثر الذى قام به سيادته فى متابعتها. وهذا الأمر ليس له سابقة فى أى قضية.

وتابع السيد/ نيازى حديثه قائلاً: فى أول جلسة لقمم النظام- عند مرشد الثورة وقد عقدت بخصوص هذه القضية بعد انتحار «سعيد امامى» المتهم الأول فى حوادث الاغتيالات- تم الاتفاق على تشكيل لجنتين، إحداهما لجنة لوضع سياسة بخصوص مسار متابعة القضية ولجنة للإبلاغ عن القضية فى سكرتارية المجلس الأعلى للأمن القومى الذى يقع تحت إشراف رئيس الجمهورية، ولكن أولى الأمر لن ينفذوا أياً من هذه القرارات مع الأسف، وإلا لما وقعت الكثير من المشكلات الحالية، وأشار إلى تشكيل اللجنة الثانية التى تشكلت لهذه القضية، وبدأ أعضاؤها عملهم بإبلاغ رؤساء السلطتين التنفيذية والقضائية كتابياً، وقال إن هذه اللجنة التى كانت مسئولة عن الإبلاغ عن القضية، تولت القضايا لمدة ٤٥ يوماً، وفى النهاية تحول التحقيق فى هذه القضية إلى مجموعة جديدة من القضاء والاستخبارات تم اختيارها عن طريق رؤساء السلطتين القضائية والتنفيذية، وذلك على أساس تقرير هذه المجموعة الذى كان يلزمه بحث كثير من وجهة نظرنا.

ويذكر السيد/ نيازى تشكيل اللجنة الثالثة قائلاً بخصوص قضية الاغتيالات، إن هذه اللجنة التى تشكلت بمشاركة رئيس الجمهورية، ولمثل الرئيس دور فعال فيها، تتكفل فى الوقت الحالى بالتحقيق فى هذه القضية، وقد مضى حوالى سبعة أشهر من نشاطها، وتعمل تحت إشراف رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية «شاهرودى» مباشرة.

وصرح أن ما يثير التعجب أن البعض يتجاهل دور رئيس الجمهورية الملحوظ ولجانه المختارة فى هذه القضية نون الاهتمام

قال الرئيس الإيرانى محمد خاتمى فى حديثه بمناسبة بدء اسبوع الحكومة بخصوص سؤال عن مسار متابعة قضية الاغتيالات: «بعد مقتل السيد/ فروهر وزوجته ١٩٩٨م قررت أن أواجه هذه القضية، وقد أيد مرشد الثورة ذلك، وإننى على ثقة أنه لولا تأييده، ما أمكننى المواصلة، وقد توكلت على الله وأقدمت، وكنت على ثقة من أنها بؤرة فساد تخرج منها هذه الأمواج القذرة، ويجب مواجهتها. شكلت لجنة، وبمجرد أن تبين من أين تبدأ المشكلة، ومن الأشخاص القانونيون بالاغتيالات أى خلال سبعة أو ثمانية أيام، تحول الأمر برمته إلى الهيئة القضائية بالقوات المسلحة. ولا توجد لجنة أخرى من جانب رئيس الجمهورية». وقال: لقد تم كشف الحوادث بمساعدة وزارة الاستخبارات نفسها، وأستطيع أنؤكد أن جهاز استخباراتنا جهاز فى خدمة الثورة.

وعقب هذا الحديث أوضح السيد/ نيازى رئيس الهيئة القضائية بالقوات المسلحة الأمور فى حديث باجتماع هذه الهيئة فى «مشهد» على النحو التالى: «أشار رئيس الهيئة القضائية للقوات المسلحة حجة الاسلام نيازى فى اجتماع مسئولى الهيئة بمشهد، فى ٢٣/٨/٢٠٠٠ إلى أهمية وحساسية قضية الاغتيالات، وذكر المواجهات المختلفة والتدخلات غير القضائية الحادثة أثناء التحقيق فى هذه القضية وأعرب عن تعجبه بخصوص تصريحات بعض الأفراد المسئولين المتضمنة أن هناك لجنة من قبل رئيس الجمهورية لها دور فى هذه القضية. واعتبر هذه التصريحات نون علم ومغايرة للحقائق. وقال إنه قد تشكلت عدة لجان أو جماعات تحقيق كان لرئيس الجمهورية دور أساسى فى ثلاث منها وأضاف أن أول لجنة قضائية خاصة تشكلت سنة ١٩٩٨م وأعلنت رسمياً من قبل مكتب رئاسة الجمهورية. وقد أصدرت هذه اللجنة بياناً بعد حوالى شهر من تشكيلها، وذكرت معلومات هامة بخصوص التحقيق فى هذه القضية، وورد فيها أن اللجنة ستستمر فى إجراءاتها ونشاطها للتوصل إلى النتيجة النهائية.

وفى تلك الاثناء أعلن السيد/ ربيعى مستشار رئيس الجمهورية للشئون الاجتماعية أسماء أعضاء اللجنة لوكالة الأنباء الإيرانية (ايرانا) وبعد حوالى شهر التقت اللجنة برئيس الجمهورية، وقدمت تقريراً بعملها فى القضية، ونشرت صحيفة صبح امروز: (صباح اليوم) الموضوع ضمن حديث مع السيد/

بالحقائق والمستندات الموجودة، وانتقد رئيس السلطة القضائية المواجهات الثنائية في هذا الصدد، وقال إن مشكلة هذه القضية أنها تحظى بثروة معلوماتية. وأضاف أنه لما كانت معلومات القضية تتعلق بالأمن القومي، فقد سعت دائما إلى أنه أتولى بالصمت.

وعقب تصريحات السيد/ نيازي، أدلى السيد/ علي ربيعي باعتباره مستشار رئيس الجمهورية للشئون الاجتماعية وطبقا لقوله أقرب شخص لرئيس الجمهورية بتصريحاته في هذا الصدد قائلا: إنني سأجيب على تساؤلاتكم مع مراعاة القيود الشخصية، ولا أستطيع أن اتحدث مثل الأفراد الذين لا يشعرون بالمسئولية، فإذا كان المقرر أن استفيد من الثروة المعلوماتية، لكان لدى حديث طويل. وانتقد الأشخاص الذين تحدثوا خطأ حول الاغتيالات سواء من واقع المسئولية أو خارجها، وقال إذا كان المقرر أن يستمر الكلام خلاف الحقيقة، سأصرح بالحقائق، رغم أنني أثرت كتمانها اليوم لمصلحة النظام.

وقد حدد علي ربيعي مستشار رئيس الجمهورية بعد فترة في مؤتمر صحفي بهذه الكلمات أنه تقدم باستراتيجية (الاستجواب المفيد)، واكتفى بالتحليل فيما يخص مرتكبي الاغتيالات قائلا: «يمكن أن يكون لهذه الاغتيالات ثلاثة عوامل: نظرة التبعية لقوة الثقافة، والادارات غير الواعية وعدم الاشراف فضلا عن الادارات المغامرة، وثالثا دور الموجهين الذين هدفهم الاطاحة بالنظام السياسي»، واعتبر العاملين الأول والثاني حقيقة، أما الثالث فاحتمال، من الممكن أن يرتبط بعوامل خارجية.

وقد تعرض لأسئلة صريحة كثيرة دار جميعها حول كيفية تناول قضية الاغتيالات وتصريحات نيازي الأخيرة في لقائه مع رئيس الجمهورية، إلا أنه قال صراحة إن ما قاله رئيس الجمهورية أنها كانت لجنة واحدة فقط تحت اشرافه، صحيح تماما. إلا أنه أكد على أنه باعتباره مستشار الرئيس كان مرافقا لخاتمي في هذه القضية منذ اليوم الأول، وقد كتب موضوعاتها يوما بيوم في مذكراته، فإذا طرأت تحولات أكثر، سينشرها بالقطع. وإذا تناقلت أقوال مغايرة للحقيقة أكثر، سينشر المشكلات التي لم يصرح بها حتى الآن لمصلحة النظام.

وقال ربيعي بخصوص اللجنة المشرف عليها خاتمي: إن نواة هذه اللجنة قد تشكلت قبل آخر اغتيال، وعقدت جلسات متعددة مع بدء تشكيلها ولم تعلن عن نفسها في الأيام الأولى، وفي النهاية عرض بحث هذه اللجنة في المحافل الصحفية تدريجيا، وعرف أن هذه اللجنة قد تشكلت. وأضاف أن الفترة ما بين بدء عمل اللجنة ومرحلة الكشف امتدت ما يقرب من شهرين، وتصريح رئيس الجمهورية صحيح لأنه بعد آخر مراحل الكشف، وبعد فترة قصيرة حوالى سبعة أو ثمانية أيام قال السيد/ خاتمي أن اللجنة قد حلت بالفعل.

وأشار عضو لجنة التحقيق في قضية الاغتيالات إلى مذكراته اليومية في شهر ديسمبر ١٩٩٨، وقال: إنهم حددوا محاور بيان حل لجنة التحقيق خلال جلسة عقدت بمنزل وزير الاستخبارات يونسى، بمعنى أن العمل كان قد وصل إلى مرحلة اصدار البيان وحل اللجنة. وفي تلك الأثناء تحدث معي السيد/ نيازي وقال إنه

في حالة اعلان حل اللجنة، سيواجه عمله مشكلة، لأن الشعب سيتصور أن رئيس الجمهورية لم يعد خلف هذه القضية. ومع هذا المناخ الذي سيسود المجتمع سيواجه مشكلات، وطلب عدم اعلان حل اللجنة. وأكد أنه بعد ذلك نقل فكرة السيد نيازي لرئيس الجمهورية الذي اقتنع أيضا بعدم اعلان حل اللجنة، ونتيجة لذلك لم يعلن حل لجنة التحقيق رسميا، إلا أنه لم يعد لهذه اللجنة شأن بقضية الاغتيالات.

وحول مسار التحقيق في هذه القضية ودور رئيس الجمهورية فيه، قال عضو لجنة التحقيق إنهم لم يبلغوا السيد نيازي بأي فرد للعمل في لجنة التحقيق، وبعد أن اختار الأفراد للتعاون معه، أبلغ رئيس الجمهورية بأحد الأفراد، فأيد خاتمي اختياره، إلا أنه أكد باعتباره أقرب شخص من الرئيس أنه لم يبلغه عن أي شخص، ولم يقرأ عليه كلمته عن هذه القضية، ولا يعرف حتى الآن في أي معتقل كان المتهمون. كما أكد أنهم عرفوا أسماء بعض أعضاء فريق التحقيق مؤخرا. وأضاف أنه منذ ذلك الحين كان القاضي العسكري بطهران آنذاك (نيازي) يقدم تقارير لرئيس الجمهورية بشكل واضح. وفي اغسطس ١٩٩٩م وصل أول تقرير كتابي إلى مرشد الثورة ورئيسي السلطتين التنفيذية والقضائية مصحوبا بوجهة نظر رئيس الجمهورية. وأكد مستشار رئيس الجمهورية أنه بعد الاطلاع على التقرير وسائر المعلومات التي وردت بخصوص مسار متابعة القضية، بدت تساؤلات لدى رئيس الجمهورية في هذا الصدد ضمن ما قدمه وزير الاستخبارات «يونسى» من أفكار بخصوص مسار المتابعة في الجلسات المختلفة.

وأضاف ربيعي أن رئيس الجمهورية أطلع مرشد الثورة على مواطن قلقه وطلب منه أن يدعم المحققين بأفراد آخرين، فوافق وقرر ذلك لازالة المخاوف والشكوك، وقال إن السبب في زيادة عدد فريق التحقيق هو أنه إذا أكد هؤلاء الأفراد كلام الفريق السابق، فإن الموضوع ايجابي، وإذا لم يؤكدوا ذلك، لا يضيع الوقت على النظام.

وأكد عضو لجنة التحقيق أن هؤلاء الأفراد الذين يطلق عليهم إسم المجموعة الثانية، لم تكن مهمتها التحقيق، بل كانت مهمتها قراءة الحثيات والأساليب المستخدمة وبعض الحثيات التي قدمتها لجنة التحقيق الأولى مثل وضع القنابل في «مشهد» واغتيال عدد من الشخصيات، وتحديد صحتها من عدمها.

وأوضح ربيعي أن وزارة الاستخبارات كانت تعتقد باعتبارها المسئولة عن الاستخبارات في النواة أنه من الطبيعي أن تتابع مثل هذه القضايا، ولكن لأن المتهمين كانوا من نفس الوزارة، تعرضت القضية للمساءلة، ولكي ينسق رئيس الجمهورية هذه المشكلة بين جهاز الاستخبارات والسلطة القضائية ولتابعة موضوع خاص بالاستخبارات في القضاء، كان يتابع جلسات التنسيق مضطرا. وأكد أن رئيس الجمهورية كان يريد فقط أن ييسر متابعة القضية. وقد استغرق اتفاق وزارة الاستخبارات والجهاز القضائي وقتا طويلا من الرئيس. وعلى أساس هذا الاتفاق صار أربعة من أفراد وزارة الاستخبارات مسئولين عن مراجعة القضية وبحث أسلوب تعامل فريق التحقيق الأول، وكانت

نتيجة نشاط مجموعة مراجعة القضية التي قدمت في ثلاث نسخ للمرشد ورئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية أن الأساليب المستخدمة في التحقيق كانت أساليب صحيحة من وجهة نظر هذه المجموعة، وأعلنوا أيضا «الانحراف في التحقيق»، وقالوا إن هذه الأمور ابتعدت عن مسار كشف الجرائم، ودخلت في مسار آخر. وكانت النقطة الثالثة أنه عقب الدراسة أعلن أن نقاط الادعاء مثل تفجير محطة مياه مشهد واغتيال وقتل بعض الأفراد لا يمكن أن يكون من اختصاص هذه المجموعة. وبعد هذا التقرير انتهى عمل مجموعة المراجعة، ولم تقم بأي عمل بعد ذلك، ووصل النظام إلى أن مسار متابعة القضية لم يسلك الطريق الصحيح.

وصرح عضو لجنة التحقيق في قضية الاغتيالات أنه إذا لم تكن متابعة رئيس الجمهورية، ما كانت الاكتشافات الأولية، وما كانت المراجعة، إلا أن هذا كان بسبب أن رئيس الجمهورية كان يعمل على تيسير التحقيق في القضية وتحركها في المسار الصحيح، ولا يعني هذا أن الرئيس كان مسئولاً عن القضية. وبعد ذلك أشار إلى عرض فيلم اعترافات المتهمين بالاغتيالات في المجلس الخامس، وقال: لما كانت وجهة نظر مجموعة المراجعة أن القضية تعرضت للانحراف عن مسارها، تحدت مجموعة لتري هذا الفيلم، وتصرح برأيها. وهؤلاء الأشخاص الذين اتهموه وبعض أشخاص آخرين، في صحفهم آنذاك، أنهم منعوا عرض هذا الفيلم، يدعون اليوم شيئا آخر. إلا أنه بناء على وجهة نظره وتأييد رئيس الجمهورية تم منع عرض هذا الفيلم في الاذاعة والتلفزيون، إلا أنه عرض في المجلس وبعض المراكز بشكل غير رسمي.

وأشار ربيعي إلى «تشكيك كبار رجال النظام في نشاط مجموعة التحقيق الأولى» وأضاف أنه لهذا السبب تحولت القضية إلى جلسة قمة للسلطات الثلاث وفي شهر فبراير ١٩٩٩م عرض الموضوع في تلك الجلسة التي تقرر فيها أن يحدد رئيس السلطة القضائية شخصا القاضي، وتحدد وزارة الاستخبارات مسئولا منها. وقال بخصوص مسئول الاستخبارات في القضية، إنه بعد مشاورات وزير الاستخبارات مع رئيس الجمهورية عمل أحد معاوني السابقين بوزارة الاستخبارات - وكان عضوا في لجنة التحقيق أيضا - إلى جانب القاضي. وأجريت جميع تحقيقات الاستخبارات طبقا للقانون وبتصريح من القاضي أيضا. وفي هذه المرحلة، وطبقا لقرار القاضي تم الافراج عن المتهمين الذين لم تكن جريمتهم القتل، وتم القبض عليهم لجرائم فرعية، وتم اعتقال الأفراد الذين كانت جريمتهم القتل.

وأشار ربيعي إلى حديثه الهاتفي مع السيد/ سمردي مسئول الاستخبارات، وصرح أنه منذ حوالي شهرين لم يكن لسمردي كمسئول استخبارات دور في هذه القضية، فالقضية برمتها تحت

تصرف السلطة القضائية، وأكد أن الأشخاص الذين يدعون أن التحقيق في هذه القضية يجب أن يكون من اختصاص السلطة القضائية، فهذه فرصة للجهاز القضائي لكي يستمر في عمله، ويعقد المحاكمة. وهذا أيضا منوط بتحديد رئيس السلطة القضائية والقاضي المسئول عن القضية فهما يستطيعان أن يعرقلا عقد المحاكمة، ويعتقلا كل من يريدون، ولا يوجد أي مانع في هذا.

وأكد أن اتهام التجسس لا وجود له في هذه القضية، وستحول القضية إلى المحكمة بقرار القاضي الجديد.

وبخصوص لجنة وضع السياسة الإعلامية لقضية الاغتيالات التي قيل إنها عملت تحت اشرافه، قال ربيعي إنه يؤيد تشكيل هذه اللجنة. فبعد حل لجنة التحقيق الأولى تقرر أن تشكل لجنة وضع السياسة الإعلامية بحضوره ووزير الاستخبارات، والسيد/ نيازي وشخص آخر من وزارة الاستخبارات إلا أنه في هذه الجلسة أعلن المسئولون القضائيون رسميا أنه إذا تدخلت هذه اللجنة، سيقدمون استقالتهم، ولهذا توقفت لجنة السياسة الإعلامية في تلك المرحلة بالفعل.

وصرح ربيعي أن يتقدم بالشكر للسيد/ نيازي على جهوده وتصديه بشجاعة. إلا أن هذه المشكلة ستظل في ذاكرة تاريخ الأمة، وأنه يقول له إن المسئول عن القضية ليس خاتمي.

وأكد ربيعي على أنه لم تكن لخاتمي أية مسئولية في هذه القضية، ولم تكن لديه السلطة لتعيين المحقق. ولم يعرف المحققين، ولم يبحث نتائج التحقيقات، ولم يعط أمرا باعتقال الأفراد. فالمسئول عن القضية هو الشخص الذي يكون له هذه السلطة والصلاحيات.

وبخصوص شكوى المتهمين في القضية من أسلوب التحقيق قال إن في التحقيق مع الأفراد لم تستخدم أساليب صحيحة، وأنه يعتقد أنه يجب على النظام أن يمنح هؤلاء الأفراد الفرصة ليتمكنوا من تقديم شكواهم. فإن لديهم الحق باعتبارهم مواطنين إيرانيين أن يتقدموا بالشكوى لكل محكمة صالحة ويتم التحقيق في قضيتهم، والكلمة الأخيرة للمحكمة. وصرح أنه لا ينبغي أن يحدث قمع في هذه القضية، ولا ينبغي أن يشعر المجتمع بالقمع.

وبخصوص صلاحيات رئيس الجمهورية في اللجنة الأولى قال ربيعي إن رئيس الجمهورية شكل لجنة التحقيق الأولى بتأييد مرشد الثورة وسؤاله هو: الأشخاص الذين يصرخون ألف مرة في حالة نقد مرشد الثورة، لماذا يعتبرون تشكيل هذه اللجنة غير قانوني؟

وأضاف أن تشكيل لجنة التحقيق من مهام رئيس الجمهورية، ومن حقه أن يشكل لجنة للوقاية من الجريمة، وهذا ضمن وظائف وزارة الاستخبارات ووزارة الداخلية، ومجلس الأمن، والمجلس الأعلى للأمن القومي، وكلها تعمل تحت اشراف خاتمي.

الاحصائيات الخاصة بالجرائم عن عامي ١٩٩٧-١٩٩٩

رسالت (الرسالة) ٢٧/٧/٢٠٠٠

نسبة التغير من (ب) إلى (أ)	عام ٩٨ - ١٩٩٩ (ب)		عام ٩٧-١٩٩٨ (أ)		البيان نوع الجريمة
	النسبة المئوية لكل الجرائم	النسبة مقاسة إلى ١٠٠٠٠٠ فرد	النسبة المئوية لكل الجرائم	النسبة مقاسة إلى ١٠٠٠٠٠ فرد	
+ ٢٧,٤	٣٦,٣	٣٤٤	٣٣,٥	٢٧٠	الادمان والمواد المخدرة
+ ٨	١٠,٣	٩٧	١١,٢	٩٠	
+ ١٨,٧	١٦,٨	١٥٩	١٦,٧	١٣٤	العصيان والاخلال والتخريب
+ ٨	٠,٧	٧	٠,٨	٦,٥	القتل العمد
+ ٢٠	١٢,٢	١١٥	١٢	٩٦	السرقه
+ ٢٩	٨,١	٧٦	٧,٤	٥٩	المال
+ ٢٧	١,٥	١٤	١,٤	١١	الأسره
+ ٠,٢	١٤,١	١٣٤	١٧	١٣٧	بقية الجرائم
+ ١٩,٥	١٠٠	٩٢٦	١٠٠	٨٠,٤	الإجمالي

أعلنت مؤسسة السجون الإيرانية الإحصائيات الخاصة بالمسجونين وكذلك التي تقيس نوعية الجرائم ونسبة المسجونين وفقاً لنوع الجريمة وذلك عن عامي ١٩٩٧-١٩٩٨ ،

١٩٩٨-١٩٩٩ .

وفقاً لهذه الاحصاءات فإن عدد المسجونين خلال هذه المدة كان على التوالي ٨٠٤ و ٩٢٦ سجيناً عن كل مائة ألف إيراني .

أما فيما يتعلق بنوعية الجرائم مرتبة فكانت كالتالي :

الإدمان والمواد المخدرة ، العصيان والتمرد ، الإخلال والتخريب ، السرقة ، القضايا المالية ، القضايا الأسرية والقتل العمد .

ووفقاً للإحصاءات نفسها فإن جريمة القتل العمد خلال الفترة المذكورة جاءت في أقل معدل لها بالنسبة لمعدلات الجرائم الأخرى .

ويوضح الجدول التالي أهم ما جاء في الاحصاءات المذكورة :

جـ ————— جدول (٢)

النسبة المئوية لكل الجرائم	النسبة المئوية لعدد المسجونين	البيان الاحصائي نوع الجريمة
—	٣٦,٣	الادمان والمواد المخدرة
١٠,٤	١٧,٧	العصيان والتمرد والإخلال والتخريب وأعمال العنف
٥	١٢,٢	السرقه
١,٧	١٠,٣	المنكرات
٤٣	١٤,٣	المالية والقانونية
٩	١,٥	الأسرية
٣٠,٩	٧,٧	سائر الجرائم الأخرى
١٠٠	١٠٠	الإجمالي

الانكماش الاقتصادي يتزامن مع التراجع الصناعي

■ انتخاب ٩/٩/٢٠٠٠

قطاع الصناعة منها ٢.٩ مليون عامل فنى، ومليونى عامل عادى، ١.٣ مليون عامل فنى متخصص للعمل على الماكينات والآلات مع وجود ٢٧٠ ألف عامل من معاونين. وعلى الرغم من ذلك فإن العائد الضريبى من قطاع الصناعة ضئيل للغاية وبناء عليه فإن قطاع الصناعة يمكنه تحسين الانتاج بدرجة أكثر مع مراعاة ان هناك ٣.٧ مليون نسمة مندرجون على قائمة البطالة ويقسم عليهم جزء من دخل الصناعة والموارد الصناعية توضح قدرة قطاع الصناعة على ذلك، لكن سياسات الانكماش الاقتصادي كانت تشكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لصناعة السيطرة وامتلاك الاقتصاد. وبصفة عامة، فإن صناعة السلطة والانكماش الاقتصادي كانت دائما تقف حائلا فى وجه الاستثمار فى المجال الصناعى الى ان صارت الصناعة معنى غير مفهوم.

إن حماية الحكومة لقطاع الصناعة يجب ان تكون على اساس التنمية وتشجيع الاستهلاك المحلى، ومن جهة أخرى تحسين الانتاج بهدف التصدير والقضاء على الاحتكار الصناعى، وإيجاد طرق وحلول لزيادة التقنية والاستفادة منها فى هذا المجال. كل ذلك سيؤدى فى النهاية الى بادرة أمل لتحرك الصناعة فى البلاد نحو التقدم.

إن الاهتمام الخاص الذى أولاه الساسة وصانعو القرار فى الشئون الاقتصادية خلال السنوات الماضية، للقطاع التجارى داخليا وخارجيا، وعدم الاهتمام الجدى بالاقتصاد الصناعى ونصف الصناعى أدى فى النهاية الى ادراك المخططين الاقتصاديين فى ايران فى العقد الثالث من تاريخ الثورة لأهمية قضية تراجع الميزان الصناعى فى البلاد. فى الوقت نفسه، أدى دمج إثنين من الأجهزة الحكومية الصناعية فى هيكل واحد (وزارة الصناعة ووزارة المعادن والفلات) الى تزايد البحث عن اسباب انخفاض الصناعة فى البلاد بين الخبراء والمسؤولين فى الحكومة.

الخبير الاقتصادى «فريبرز ريتس دانا» يعتقد أن: «الصناعة فى البلاد من ناحية الاستفادة والقيمة المتزايدة ضعيفة جدا، وإسهامات هذا القطاع فى الدخل القومى متدنية للغاية». لقد بلغ اجمالى الدخل القومى على الصعيد الداخلى فقط خلال عام ١٩٩٨م ٥٩٥ مليار و٣٢٧ ألف ريال. كان اسهام قطاع الصناعة فيها يمثل ١٧.٥٪ ومع الوضع فى الاعتبار قيمة هذا القطاع والأخذ بأسباب الانتاج الأمثل، فإن هذا الرقم لا يساوى شيئا بالنسبة لهذا القطاع.

ان اجمالى عدد العمال فى ايران ١٥ مليون عامل يستوعب

٤٠٠ مليون دولار تحترق في شوارع طهران

■ إيران ٢/٩/٢٠٠٠

لو شئنا الدقة نرى ان الشعب نفسه يدرك ان استهلاكه للبنزين يفوق الحد، ومن ناحيه اخرى، يدركون ان قادة البلاد، بخصوص هذا الأمر، لم يقدموا أى مشاريع أو خطوات مفيدة، ومن الطبيعى أن هذا الأسلوب فى معالجة تلك القضية، يشجع الشعب للاستمرار على هذا النحو.

لن نتحدث ثانية عن تلوث الهواء والأموال التى يجب ان تنفق من اجل كل القضايا والمشاكل الناجمة عن تلوث الهواء والأمراض الناشئة عن هذا التلوث، وهذا الأمر ذاته يمثل ضغطا مضاعفا على اقتصادنا.

ما هو الحل؟

إن العامل الاساسى الذى يستوجب استهلاكنا زائداً فى البنزين هو عدم وجود إدارة قوية فى صناعة حركة النقل على مستوى المدن والتجار فى البلد، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، النمو السريع للبطالة، ففى طهران نجد فى موقف السيارات الذى نرتاده حركة نقل المسافرين وسبل الارتزاق وكلها تقوم على استهلاك البنزين. كذلك حجم تدفق السيارات الاجرة فى مدينة طهران، ذلك الأمر الذى يقول عنه الخبراء إنه غير منطقي بالكامل، فعندما تتوافر شبكة النقل الكافية والدعامة بسبل الاطمئنان والميسرة فى متناول يد الشعب، يكون التاكسى، بحكم المنطق ووفقا للقواعد الصحيحة مدنيا واجتماعيا، الوسيلة التى يقبل عليها الشعب نظرا لفوريته وتوفرها للخدمة سريعا ولخصوصيتها فى الوقت الذى ينفرون فيه من وسائل النقل العام. ولكن فى غياب شبكة الطرق تلك، ووجود ٤٠ الف حافلة مرخصة وأكثر من ٣٠٠ الف اخرى بدون ترخيص فإن كل ذلك يؤدي الى احتراق مايعادل ١٠.٢ مليون لتر بنزين يوميا فى طهران فقط. السيارات الاجرة ايضا، ووفقا لقول مسئول العلاقات العامة لسائقي السيارات الاجرة، منها ٩٩٪ تعمل بالغاز. ومن المؤكد ان الغاز ايضا وعلى الرغم من كونه منتج محلى الا ان استهلاكه الزائد يقلل من امكانات صادراتنا.

وهناك مضمون ظاهر لم نتحدث عنه، وهو طبقة الوسطاء التى تستفيد من استيراد البضائع خاصة لو كانت هذه البضاعة هى البنزين وهذه الطبقة تعمل جاهدة للقضاء على أى خطوة تتخذ لتخفيض استهلاك البنزين او تخفيض استيراده.

يقول د. فرهنكى فى هذا المجال: بعض الافراد المتواجدون فى كل البلاد يستفيدون من الاستيراد وهؤلاء الافراد يمنعون بمختلف الوسائل انتشار الفعاليات الاصلاحية. ولهؤلاء الافراد اصدقاء يعملون حتى لا تكون شبكة وسائل النقل العام قوية، وحتى تضعف السكك الحديدية، وحتى يرتبط الناس بوسائل

فى نظرة سريعة على الاحصائيات والأرقام المقارنة بين استهلاك المحروقات (البنزين وغيره) فى دولتنا البالغ تعداد سكانها ٦١ مليون نسمة وبين الدول الاخرى التى تفوقنا فى عدد السكان، نجد ان هناك اختلافا واضحا، فقد استهلكنا فى عام ١٩٩٨ مايعادل ١٧٥.٧ مليون لتر يوميا. وفى نفس العام وفى دولة تعداد سكانها ١.٢ مليار نسمة مثل الصين، كان معدل الاستهلاك اليومي هو ٦٤٩ مليون لتر. ومعنى هذا ان الصين التى يزيد عدد سكانها عن عدد سكان ايران ٢٠ مرة، قد استهلكت اربعة أضعاف النسبة التى استهلكناها من المحروقات وبدون اوجه شبه، لو ان الصينيين فى مجتمعنا، وربما كان استهلاكهم للمحروقات خمسة اضعاف استهلاكنا. يقول دكتور على شمس اردكاني الخبيرالاقتصادي: فى بلدنا فإن الثروة هى محور الاقتصاد، والانتاج لا يتناسب مع الاستهلاك، فاقتصادنا يواجه التخلف والتأخر بدلا من التنمية، وأحد التبعات المباشرة الضارة للاقتصاد هى الاستهلاك الزائد فى البنزين وعلى هذا النحو، فإن كل برميل يتم استهلاكه محليا ينقص برميلا من صادراتنا النفطية. ولعل هذا هو سبب مكانة المملكة العربية السعودية فى النظام الدولى. نحن الآن على هامش هذا النظام من منطلق استهلاكنا للمحروقات والذى يستنزف الكثير من رأسمال البلد.

إن الجيش الناتج عن زيادة عدد العاطلين لا يهدد المجتمع مثلما هو الحال بالنسبة لاستهلاك المحروقات والذي من نتائجه ايضا عدم القدرة على توفير فرص العمل، وعلى كل، فإن الأضرار المالية ليست كل شئ إذا ما قورنت بأضرار دُخان البنزين.

ووفقا لمعلومات المهندس محمد آقاى نائب وزير البترول فإنه قد تم اعتماد مبلغ ٤٠٠ مليون دولار لاستيراد البنزين، ذلك فى الوقت الذى يتوقع فيه ان يكون الدخل من العملات الأجنبية من الصادرات غير البترولية لهذا العام، فى افضل حالاته، فى حدود ٤ مليارات دولار.

ويقول الدكتور على اكبر فرهنكى الاستاذ بكلية الادارة فى طهران: إن التأثير الاقتصادي للاستهلاك الزائد من البنزين وخيم للغاية، مع مراعاة ان الدولة تدعم البنزين، وفى كل عام تحتوى الميزانية على رقم جدير بالملاحظة مخصص لشراء البنزين من الخارج. هذه الأرقام ذات بصمة تخريرية على الاقتصاد وتحول دون إحداث التنمية. إن الأموال التى تنفق جزافا على استهلاك المحروقات يمكن ان تصرف لتوفير فرص عمل. ومن الآثار السلبية الأخرى للاستهلاك الزائد للبنزين، عدم امكانية التوسع ونشر الثقافة فى المديرىات التى لا تحظى بقدر وافر من الثقافة.

النقل الشخصية بدرجة اكبر. ولذلك يجب على الحكومة ان تسعى على مختلف الاصعدة لتخفيض استهلاك البنزين. والاجراءات التي يجب ان تتخذها الحكومة تتمثل اولاً في: تدعيم شبكة خطوط السكك الحديدية بين المدن، والتقليل من احتياج الشعب للسفر بوسائل نقل صغيرة، ثانياً: انشاء خط مترو دائري يحيط بالمدن الكبرى، والتحريك لإنتاج نوعية خاصة من السيارات تعتمد علي حرق نسبة اقل من الوقود، وأخيراً بيع البنزين بسعر تكلفته الفعلية على ان يتخذ هذا الاجراء

دفعة واحدة وليس تدريجياً حتى يتضح اثره الفعلي على المستهلك مما يؤدي الى تخفيض نسبة استهلاكه. وعلى الرغم من ان امكانية ألا يكون الحل الأخير موضع ترحيب القراء الأعزاء لكنه ليس شيئاً على كل حال، فمن المعروف انه منذ بدأت اسعار البنزين في الارتفاع - في بلدنا - ومعدلات استهلاكه ايضاً تتزايد، ويرى الخبراء ان الحل يتمثل في الرفع التدريجي لسعر البنزين حتى لا يزيد رفع الدعم من سعر لتر البنزين، وميزانية الأفراد.

المرض... من مخلفات المستشفيات

انتخاب ٢٩/٧/٢٠٠٠

من وسط هذه المخلفات المتناثرة ومع أصوات السونية الكهربائية، تفوح رائحة العفن. إنه أقذر أماكن المدينة، ولا يباريه في هذا المضمار مكان آخر، فالمكان مكتظ بالقمامة، سلات القمامة ممتلئة والأكياس متناثرة تفتش الأرض بألوانها المتعددة وأشهرها الأسود، السرنجات، الشاش الملوث بالدماء واللفائف ويجوز أن تجد بعض أجزاء آدمية من جراء العمليات الجراحية.

هذه الساحات قريبة منا، هذه الساحات في مدينتنا، يمكن أن تكون في واحدة من أكبر مستشفيات المدينة، ويمكن أن تكون بجوار المستشفى. ما الفرق أين تكون؟ نتصور صوت عمال النظافة في كل المستشفيات يتكرر: «نحن نضحى بأرواحنا في هذا المكان».

ومن الممكن أن تجرح الآلات الحادة في تلك المخلفات أي فرد فيمرض ويموت. والمرضون والأطباء يصابون بالتهاب الكبد الوبائي B.C.

إن جميع المستشفيات تقدم هذا الخطر، والخطر يهدد الجميع.

ووفقاً للإحصاءات، فإن الشعب الإيراني مصاب بالتهاب الكبد الوبائي B بنسبة من ٢,٥٪ : ٢٪، وهناك عدد آخر قد يكون أقل من ذلك لا يعلمون شيئاً عن إصابتهم بالمرض.

وطبقاً لقول الأطباء، فإن المشارط الملوثة بالفيروس والأعضاء المقطوعة وأي دم ملوث، تنقل العدوى إذا ما أصابت أي جرح صغير على الجلد.

إن الأطباء والعاملين بالمستشفيات والمعامل، هم أقرب الناس عرضة للإصابة بالمرض الناجم عن مخلفات المستشفيات، وفي حالة عدم مراعاة الإجراءات الصحية

للوقاية، يمكن أن ينتقل المرض إلى الأطباء والمرضى والعاملين بالمستشفى وبالتالي إلى المرضى من غير حاملي المرض. فما هو العلاج؟

ضرورة تأمين العاملين بالمراكز الصحية :

يقول د. حسين اصل سليمانى عميد كلية الطب بجامعة طهران: «هناك إصابات كثيرة بمرض التهاب الكبد الوبائي B بين الأطباء والمرضى. وهذا المرض لا يمكن اكتشافه إلا عن طريق التحليل، وعدم اكتشاف حاملي الفيروس يؤدي إلى زيادة تفشي المرض، وبناءً على ذلك لابد من إجراء تحاليل لجميع العاملين بوزارة الصحة».

واعتبر أن تطعيم المرضى ضد فيروس التهاب الكبد الوبائي B ضروري للحيلولة دون إصابتهم بالمرض. وأضاف: «في الوقت الراهن يجب تطعيم المرضى بحقنهم بمصل وقائي، وبعد مضي شهرين، يتم إجراء تحاليل معملية لهم للإطمئنان على فاعلية المصل. وذلك لأن ٢٥٪ من حالات التطعيم في إيران ضد التهاب الكبد الوبائي B لم تتجح لأسباب مختلفة».

يقول د. سليمانى: «أن الخطر الأكبر الذي يهدد الأطباء والمرضى، هو السرنجات المستخدمة، حيث يمكن أن تصيب أيديهم عن طريق الخطأ، لذا فإن الطريقة المثلى لتفادي هذا الأمر هو التخلص من السرنجة وهي مغطاة أو فصل الإبرة عن السرنجة بوضعها في كيس خاص».

ومع وجود مثل هذه الأخطار، فمن الضروري الأخذ في الاعتبار الإجراءات الخاصة بجمع ونقل وحماية مخلفات المستشفى من مكان إنتاجها حتى وصولها لعربات المحافظة. وإجبار المراكز الصحية والعلاجية التي ينجم عنها مخلفات

طبية وكيميائية وإشعاعية، أن تلتزم أخلاقياً وقانونياً بالتخلص من هذه المخلفات على نحو لا يشكل خطراً على البيئة .

رفع مخلفات المستشفى :

مخلفات المستشفى عموماً تنقسم إلى قسمين، قسم قابل للتعفن وآخر غير قابل للتعفن، والمخلفات التي يمكن أن تتعفن هي جزء من المخلفات الطبية، وهي بالضرورة ناقلة للمرض وتشمل المخلفات التي تمثل نموذجاً للبيئة الميكروبية، الدم، الأعضاء، وسائل طبية مثل الإبر والمشارط الجراحية، الجيف الملوثة للحيوانات وأجزاء الجسم والمفروشات التي يستخدمها المرضى .

وطبقاً لقوانين وزارة الصحة، تجمع الأدوية ومواد التدريب الطبية والمواد الصلبة في أكياس للقمامة سوداء اللون، أما المخلفات الأخرى والتي تشكل خطورة، فتوضع في أكياس قمامة صفراء وتحفظ في مخزن أصفر يمكن غسله وضد التعفن، وتنقل عن طريق المحافظة لأماكن دفنها. أما المخلفات ذات النصل الحاد ، فيجب جمعها أيضاً في أكياس خاصة، وتنقل مع المخلفات الخطيرة .

وقد صرح أحد مسئولى المحافظة في طهران قائلاً: «وفق الاتفاق المبرم بين المحافظة وغالبية مستشفيات طهران، تلتزم الأخيرة بجمع مخلفاتها في أكياس منفصلة محكمة الغلق، وتسلمها لمسئولى المحافظة، وتقوم الأخيرة بنقل تلك المخلفات بعرباتها إلى أماكن تجميع، وتدفنها في مادة الجير الحي. لكن مع الأسف، لا تلتزم مستشفيات طهران بتطبيق تلك القوانين، مثل فصل السرنجات والمعدات ذات النصل الحاد، وكذلك حفظ المخلفات المتعفنة في أكياس خاصة، وتخزين المخلفات في أماكن منعزلة. إن عمال النظافة لا يأخذون هذا الأمر مأخذ الجد . وفي أفضل الأحوال، يتم تجميع المخلفات كلها في أماكن تجميع المخلفات حيث تحفظ وتنقل. ولم نر في أي من مستشفيات طهران تطبيق القواعد الصحية السليمة تجاه المخلفات بأنواعها».

وبناءً على هذا يعتقد د. سليمانى أنه يجب حرق أو تعقيم المعدات ذات النصل الحاد داخل المستشفى بعد تجميعها في جعبة خاصة .

ويؤكد : «إن المخلفات منذ خروجها من المستشفى حتى وصولها إلى عربات المحافظة، وحتى أثناء حملها في تلك العربات إلى أماكن التخلص منها، يمكن أن تشكل خطراً

داهما . ونتيجة لهذا، لا يمكن تحديد مدى الخطورة المترتبة على وجود احتمالات مثل سقوط المعدات ذات النصل الحاد على الأفراد أو تساقط الدماء في الطريق من المستشفى حتى أماكن دفن المخلفات .

ومن هذا المنطلق نلاحظ أن قوانين ولوائح وزارة الصحة فيما يتعلق بتجميع وتصنيف ونقل ورفع المخلفات الخطيرة من المستشفيات ، معطلة في معظمها من جانب المعنيين بالأمر. ومرجع ذلك، أن تلك القوانين كتبت على أساس الإمكانيات المتاحة، أما ما شابها من تقصير، فهو نتيجة لضعف إمكانيات المستشفى، وعلى الرغم من ذلك، فمن الضرورة أن يكون هناك اهتمام برفع المخلفات حتى نقضي على المخاوف الناجمة من المخلفات.

وقضلاً عن إصلاح نظام رفع المخلفات بالمستشفى، والذي يحتاج قبل أي شيء لإمكانيات مالية لا بد من تعليم وتدريب كوادر بالمراكز العلاجية، طالما أن المستشفيات لا تستفيد من الإمكانيات المالية بصورة إيجابية في الوقت الراهن.

وعلى سبيل المثال، ووفقاً لما لدينا من أخبار عن مستشفيات طهران، فإن عدداً منها مجهزاً بأنظمة حرق المخلفات القابلة للتعفن، ولكن أغلب العاملين في قطاع النظافة يجمع تلك المخلفات في أماكن الحرق، ثم تحمل مرة أخرى إلى أماكن تجميع القمامة، وهو اختيار للطريق الأسهل، وللأسف، فإن مسئولى بعض المستشفيات لا يتابعون هذه العملية، مما يؤدي إلى التقصير .

واكتفى مسئول I.C.U. في إحدى المستشفيات التي لا تراعي الطرق السليمة في التخلص من المخلفات، بقوله: «نظراً لحجم العمل فلا وقت لدينا لإستعادة المخلفات من قسم التعقيم، ولهذا لا يصنفونها. وتشكل هذه المخلفات أنماطاً من الخطورة» .

إن تأكيد المسئولين على رفع مخلفات المستشفيات بطريقة سليمة قائم منذ مدة، إلا أن هذا الأمر يواجه الآن في المستشفيات، سواء الحكومية منها أو الخاصة، إنخفاضاً حاداً في البرنامج التنفيذي والإمكانيات. وإذا ما استمر هذا الوضع، فإن الإنفاق على أنوية وعلاج مرض التهاب الكبد الوبائي والإيدز سيكون أكثر كلفة من تحسين وضع رفع المخلفات. وعلى المسئولين في وزارة الصحة بحث هذه القضية في جدول أعمالهم.

السجاد الإيراني بين الواقع والمأمول

■ مجلة اقتصاد إيران «الإقتصاد الإيراني» - السنة الثالثة - العدد ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٠

القوانين والقرارات الاقتصادية والتي أدت إلى مضاعفة سعر المارك الألماني في مقابل الدولار الأمريكي من جانب، وبسبب بداية ظهور منافسين جدد في السوق العالمي للسجاد من جانب آخر وانخفاض مستوى الطلب على السجاد الإيراني في هذه السوق من جانب ثالث، لذلك استمرت صادرات السجاد في منحنى هبوطها فبلغت ٦٤١ مليون دولار عام ١٩٩٦، ٦٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٧.

والخلاصة أن استمرار منحنى السياسات الاقتصادية القائمة وعدم توجيه الاهتمام الخاص بصادرات السجاد، كل ذلك صار يؤدي إلى شيوع اعتقاد مفاده أن حصة صادرات السجاد الإيراني لن تزيد عن ٢٠٪ من جملة الصادرات الإيرانية.

الأسباب والتفورات:

كما سبق القول، هناك عدة عوامل تجمعت منذ العام ١٩٩٤ وأدت في النهاية إلى هبوط المنحنى التصديري للسجاد الإيراني، وهو ما أدى لترك إيران الأسواق العالمية لصالح دول أخرى ناشئة في هذه التجارة مثل الهند، الصين، باكستان ونيبال. من الأسباب الأخرى التي دفعت لهذا الهبوط «التسعيرة» الخاصة بالسجاد الإيراني، حيث بدت كما لو كانت غير حقيقية. كما أن الأسعار التي تضعها «لجنة التسعيرة الإيرانية» للسجاد الإيراني جاءت مختلفة بشدة عن الأسعار الحقيقية للسجاد وهو ما جعل من ارتفاع تسعيرة السجاد الإيراني سبباً معرقلاً للمصدرين حيث وجدوا أنها «غير مجدية» لهم. وأيضاً عدم بساطة وعدم شفافية القوانين الخاصة بتصدير السجاد الإيراني.

كذلك من أهم وأخطر الأسباب التي أدت لهذه النتائج تدخل هيئات ومؤسسات حكومية، «متوازية-متباينة» في آن واحد وذات أهداف مختلفة، في عملية بيع السجاد وهو ما يفتح عنه بالضرورة سياسات متفاوتة ومتباينة، فعلى سبيل المثال، فإن منظمات مثل جهاد البناء، لجنة الإمداد، منظمة الشؤون الطبية وشركة السجاد، تدعى كلها أنها الأولى بمسئولية «السجاد» في إيران. وفي حين أنه لا يوجد أي تناغم أو توافق بين أنشطة وفعاليات هذه المؤسسات والهيئات، ولذلك فإن المنافسة غير الصحيحة بين مؤسسات القطاع العام والتعاوني الحكوميين تخلق مشكلات متعددة للقطاع الخاص المصدر للسجاد.

ثغرة أخرى تعد من أخطر العوامل التي أدت إلى انخفاض وهبوط منحنى تصدير السجاد اليدوي، وهي الثغرة القانونية المتمثلة في موافقة لجنة تنظيم البازار على أن بإمكان كل مسافر من إيران - من دون أي التزام - أن يخرج معه ١٢ متراً مربعاً من السجاد اليدوي من أي نوع وبأي قيمة، شريطة ألا يكون سجداً عتيقاً وأثرياً.

تعد صناعة السجاد الإيراني من أهم أركان الصادرات غير النفطية وتحتل المرتبة الثانية في الصادرات الإيرانية.

ويحظى السجاد اليدوي الإيراني بمكانة خاصة لأسباب كثيرة من جعلتها أنه يعد بضاعة غير قابلة للتلف، كما أن هذه الصناعة مقاومة للبطالة وكذلك الهجرة والفقر وغير ملوثة للبيئة وهي بالمقارنة مع الصناعات الأخرى تضيف عائداً كبيراً بكلفة أقل.

وخلال الثلاثين عاماً الماضية (١٩٧٠ - ٢٠٠٠) حظى السجاد بأعلى حصة تصدير من بين الصادرات غير النفطية لإيران، كما أن هذه الصناعة تشمل أيضاً، بالإضافة إلى نسج السجاد، صناعات تكميلية أخرى مما يؤدي في النهاية إلى إشتغال قرابة عشرة ملايين مواطن في نسج السجاد وباقي الصناعات التكميلية الأخرى التي يصل عددها إلى ٢٦ صناعة من ضمنها الغزل وجدل الخيوط وقلتها والصباغة والتصميم.

وتعد سوق الصادرات الخارجية الخاصة بالسجاد اليدوي أكثر إتساعاً من السوق الداخلي، ولذلك فإن أي مستوى من الركود في سوق الصادرات ينعكس مباشرة بشكل سلبي على بطالة وانخفاض دخل عشرة ملايين مشغول بصناعة السجاد.

وقد عانت صادرات السجاد الإيراني من عملية هبوط وصعود متباين خلال السنوات الأخيرة إنتهت بهبوط منحنى التصدير.

الركود والازدهار:

شهدت الصادرات غير النفطية منذ عام ١٩٩٠ - خاصة صناعة السجاد اليدوي - توديعاً تدريجياً لمرحلة طويلة من الركود، حيث بدأت سيرها المتصاعد منذ العام ١٩٩٠ لكن بنحو غير متناغم. وكانت النولة الإيرانية قد قامت بخطوات سياسية تشجيعية كان من أهمها إصدار قانون الواردات والصادرات ثم إعلان البنك المركزي الإيراني في ١٩٩٩/١/٢٠ عن إقراره الأخذ بآليات العرض والطلب والسوق الحرة وترك الأسعار الجبرية وجعل تسعيرة السلع مرتبطة بحركة السوق والعرض والطلب، الأمر الذي أدى إلى تضاعف دخل المصدرين - ومنهم بالطبع مصدري السجاد - أكثر من ثلاث مرات وهو ما أدى إلى ارتفاع الصادرات في السنوات الثلاث التالية لذلك (١٩٩١-١٩٩٤) لدرجة أن صادرات السجاد وصلت في عام ١٩٩٤ لأوج مستوياتها حيث بلغت ٢١٣٢ مليون دولار وهو ما كان يعادل ٤٤,٢٪ من جملة الصادرات غير النفطية آنذاك.

لكن في العام التالي مباشرة - ١٩٩٥ - وبسبب التقلبات الشديدة في سوق العملات، فإن الزيادة المؤقتة للعملة الإيرانية والتي بلغت ٧٠٠٠ ريال للدولار شكلت مرة أخرى سعراً غير حقيقي لصادرات السجاد وهو ما أدى لانخفاضها مرة أخرى ودفعة واحدة إلى ٩٧٩ مليون دولار في عام ١٩٩٥.

وفي عامي ١٩٩٦، ١٩٩٧ وبسبب التقلبات المتعاقبة في

لذلك فإن تجار السجاد - وفقاً لهذا القانون - يستطيعون تصدير السجاد - حتى ١٢ متراً مربعاً - بمساعدة المسافرين من إيران من دون أن يسددوا أية ضرائب أو رسوم للدولة ومن دون أية مسئولية قانونية تقع على عاتقهم. ونتيجة لهذا الأمر انخفض مستوى دخل العملات الحرة بدرجة كبيرة التي تحققها صادرات السجاد.

وإلى جانب المشكلات المذكورة سابقاً... فإن أحد أهم جوانب الضعف في صادرات السجاد الإيراني تكمن في «عدم وجود دعاية كافية وعدم وجود سياسة إعلامية إيرانية في هذا الصدد». ذلك أن عدم أخذ رؤية وطباع المستهلكين في الاعتبار يؤدي بالضرورة إلى عدم كسب السجاد الإيراني مكانته اللائقة في الأسواق الجديدة.

إن أساس وأصل أي نشاط - في عالم اليوم - يقوم على «المعلومة» و«توصيل المعلومة». ولتعريف مصدري ومشترى السجاد بآخر التطورات وبأحدث الموديلات الجديدة وكذلك لتعريف وإطلاع المنتجين بأهواء وأمزجة المستهلكين الخارجيين، لابد من إيجاد وإنشاء مركز معلوماتي إحصائي من جانب، وإقامة المعارض المتخصصة من جانب آخر.

إن المعارض الدولية المتخصصة التي تقام في دولة ما لإحدى السلع الإنتاجية أو لإحدى السلع ذات المكانة والوضعية العالمية الخاصة تعد خير نافذة لاستطلاع واستكشاف أمزجة وطباع المستهلكين. ولذلك فهي تعد من أهم المجالات والنوافذ المتاحة من أجل تبادل المعلومات وكذلك معرفة مستويات واتجاهات المنافسة، الأمر الذي يمكن إيران - في حال نجاحها في هذا الأمر - من الوصول إلى نتائج جيدة في شأن صناعة السجاد.

السوق العالمي للسجاد الإيراني:

في مقدمة الأسواق العالمية للسجاد الإيراني تأتي السوق الأوروبية حيث تحظى إيران بالمرتبة الأولى من بين الدول المصدرة للسجاد إلى أوروبا، فقد قذفت نسبة التصدير الإيراني من السجاد اليدوي من ٢٣٪ عام ١٩٨٥ إلى ٣٨٪ عام ١٩٩٦ وتليها الهند بنسبة تصدير تبلغ ٧٪ ثاني أكبر مصدر للسجاد إلى أوروبا.

ثم تأتي اليابان كثاني أكبر سوق للسجاد اليدوي الإيراني حيث تصدر إيران ما يعادل ٢٣,٥٪ من جملة احتياجات السوق اليابانية من السجاد محملة بذلك المرتبة الثانية بعد الصين والتي تسيطر على حوالي ٦٠٪ من جملة السوق اليابانية.

وطوال العقد الأخير من القرن العشرين ١٩٩٠ - ١٩٩٩ شهدت الصادرات الإيرانية من السجاد اليدوي إلى أمريكا، وكندا حالة «تفوق» خاصة منذ العام ١٩٩٦ (*) فمنذ ذلك العام فقدت إيران تقريباً مكانتها التصديرية حيث لم تزد حصتها لهاتين الدولتين عن ٣٪ عام ١٩٩٦ في حين سيطرت الهند بشكل لافت للنظر على هذه السوق فبلغت جملة صادراتها حوالي ٣٤٪ تلتها الصين ٣٠٪ ثم باكستان ١٩٪.

ومن أهم المفارقات اللافتة للنظر أن إيران لا تملك سوقاً لتصدير السجاد في أفريقيا وأمريكا اللاتينية حيث تكاد تنعدم صادراتها لهذه السوق في حين تحتلها نفس الدول الأوروبية التي تستورد السجاد الإيراني وتأتي في مقدمة الدول الأوروبية

المسيطرة على السوق الأفريقية وأمريكا اللاتينية كل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا.

إشكالية السوق الأمريكية:

وعلى الرغم من تمتع السوق الأمريكية بقدرات شرائية عالية جداً بالنسبة لواردات السجاد اليدوي والتي تبلغ ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار سنوياً إلا أن حصة إيران في هذه السوق وكما سبق القول تكاد تكون معدومة، فضلاً عن العوامل والأسباب السياسية التي أسهمت بدرجة كبيرة في هذا الوضع فإن هناك أسباباً وعوامل أخرى أدت إلى الوصول إلى حالة الغياب هذه، وذلك رغم الازدهار الأمريكي في مستويات المعيشة خلال السنوات الماضية ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

أ - عدم معرفة التجار والمصدرين الإيرانيين بطبيعة وأمزجة الأمريكيين المستهلكين للسجاد والتي شهدت تغيراً ملحوظاً تناسب مع زيادة الدخل والتحسين في الوضع الاقتصادي.

ب - عدم معرفة الإيرانيين بتطوير وتغيير مساحات الشقق والبيوت بالنسبة للأمريكيين والتي اتسعت وزادت مقارنة بما كانت عليه.

ج - عدم ادراك ومعرفة إيران بأن منافسيها من مصدري السجاد ينظمون صادراتهم للسوق الأمريكية وفقاً لدراسات ومعلومات دقيقة تشمل كل الجوانب الخاصة بهذه الصناعة تأتي لهم من داخل أمريكا.

حصة إيران في السوق العالمية للسجاد:

كما سبق القول، تأتي السوق الأوروبية في مقدمة الأسواق العالمية للسجاد الإيراني لذلك فإن جزءاً كبيراً ورئيسياً من صادرات السجاد الإيراني يذهب إلى أوروبا والتي تستحوذ وحدها على ٦٠٪ من السوق العالمي للسجاد.

ولقد انخفضت حصة إيران في هذه السوق من ٤٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ٣٥٪ عام ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٦ قامت إيران بتصدير سجاد يدوي للدول الأوروبية على النحو التالي:

ألمانيا - ٢٧٥ مليون دولار بنسبة ٤٣٪ من جملة صادراتها من السجاد إلى أوروبا ثم تلتها إيطاليا بنسبة ١٣٪ حيث استوردت ما قيمته ٧٢ مليون دولار ثم سويسرا بنسبة ٩٪ بلغت قيمتها ٥٩ مليون دولار.

إن هذه الأرقام تدل على وجود حالة من المركزية والاختصاص بالنسبة لسوق السجاد اليدوي الإيراني والتي تتمحور في عدة دول تأتي في مقدمتها ألمانيا والتي استوردت في الفترة من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٦ حوالي ٥٤٢ من جملة صادرات السجاد الإيراني إلى أوروبا. لكن ورغم ذلك حدث تطور هام في العام التالي أي عام ١٩٩٧ حيث قامت الهند ببيع ٤ ملايين و٣٣ ألف متر مربع سجاد في السوق الألمانية لتتقدم بذلك على إيران من حيث كمية السجاد المباع في السوق الألمانية بحوالي مليون متر مربع تقريباً إذ باعت إيران خلال عام ١٩٩٧ حوالي ٣ ملايين و٤٧٦ ألف متر مربع تقريباً وذلك وفقاً لتقرير مركز الإحصاء الألماني.

لكن على الرغم من هذه الزيادة الهندية في صادرات السجاد لألمانيا إلا أن قيمة الصادرات الإيرانية بلغت ٤٢٠ مليون مارك ألماني عام ١٩٩٧ بفارق كبير عن قيمة الصادرات الهندية والتي

جول (١)
حصّة السجاد من جملة الصادرات الإيرانية غير النفطية

السنة	إجمالي الصادرات النفطية (مليون دولار)	إجمالي الصادرات غير النفطية (مليون دولار)	النسبة المئوية لصادرات السجاد إلى كل الصادرات غير النفطية
١٩٧٥	٥٩٢,٢	١٠٥,٦	٪١٧,٨
١٩٧٦	٥٣٩,٩	٩٤,٥	٪١٧,٥
١٩٧٧	٦٢٥,٢	٨٢,٨	٪١٣,٢
١٩٧٨	٥٤٢,٨	٨٣,٩	٪١٥,٥
١٩٧٩	٨١١,٨	٤٠٨,٩	٪٥٠,٤
١٩٨٠	٦٤٥,٢	٤٢٥,١	٪٦٥,٩
١٩٨١	٣٣٩,٥	١٤٩,٤	٪٤٤,٠
١٩٨٢	٢٨٣,٧	٦٧,٠	٪٢٣,٦
١٩٨٣	٣٥٦,٦	٨٨,٩	٪٢٤,٩
١٩٨٤	٣٦١,١	٨٩,٨	٪٢٤,٩
١٩٨٥	٤٦٥,٠	١١٥,١	٪٢٤,٨
١٩٨٦	٩١٥,٥	٣٥٦,٠	٪٣٨,٩
١٩٨٧	١٠٣٥,٨	٤٨٢,١	٪٤١,٥
١٩٨٨	١١٦٠,٨	٣٠٨,٨	٪٢٩,٨
١٩٨٩	١٠٤٣,٩	٣٤٤,٧	٪٣٣,٠
١٩٩٠	١٣١٢,٢	٥٠٩,١	٪٣٨,٨
١٩٩١	٢٦٤٨,٧	١١٦١,٢	٪٤٣,٨
١٩٩٢	٢٩٨٧,٧	١١٠٥,٦	٪٣٧,٠
١٩٩٣	٣٧٤٦,٨	١٣٨٤,٠	٪٣٦,٩
١٩٩٤	٤٨٢٤,٥	٢١٣٢,٩	٪٤٤,٢
١٩٩٥	٣١٠٥,٧	٩٨١,١	٪٣٠,٢
١٩٩٦	٣١٠٥,٧	٦٤٢,٥	٪٢٠,٧
١٩٩٧	٢٨٧٥,٦	٦٣٥,٧	٪٢٢,١
١٩٩٨	٣٠١٣,٣	٥٧٠,١	٪١٨,٩
١٩٩٩	٣٣٦٢,٠	٦٩١,٢	٪٢٠,٦

* المصدر: النشرة الشهرية «اقتصاد إيران» التي يصدرها البنك المركزي الإيراني والجمرك.

بلغت ٢٦٦ مليون مارك الماني في نفس العام.

صادرات السجاد الإيراني خلال عام ٢٠٠٠:

إن أهم ما يمكن استنتاجه من خلال صادرات السجاد الإيراني خلال شهور «مارس - يوليو» ٢٠٠٠ والتي تمثل الأشهر الأربعة الأولى من السنة المالية الإيرانية هو انخفاض قيمة صادرات السجاد مقارنة بنفس المدة عن العام السابق ١٩٩٩، ذلك أن دراسة احصائية لصادرات السجاد خلال شهور مارس - يوليو في اعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ تفيد بنمو حجم السجاد المصدر للخارج من حيث الوزن خلال هذه المدة من عام ١٩٩٩ مقارنة بمثلتها عام ١٩٩٨ بنسبة ١٠٠٪، ثم ارتفعت خلال عام ٢٠٠٠ بحوالي ٨٠٩٪ عن عام ١٩٩٩ حيث بلغت أوزان السجاد المصدر الى الخارج ٤٢٥٦,٣ طن، و ٥٧٤٨,٩ طن و ٦٢٥٨,٨ طن اعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ على التوالي.

وعلى الرغم من أن منحنى حصّة السجاد اليسرى في الصادرات غير النفطية قد تصاعد خلال السنوات المذكورة من ١٤,٤٪ عام ١٩٩٨ الى ١٥,٤٪ عام ١٩٩٩ ثم ١٦,٧٪ عام ٢٠٠٠ إلا أن قيمة الصادرات خلال عام ٢٠٠٠ تفيد بحوث انخفاض مقارنة بعام ١٩٩٩ ففي حين زادت قيمة التصدير خلال شهور مارس - يوليو عام ١٩٩٩ لتصل إلى ١٦٢ مليون دولار بدلاً من ١١٤,٢ مليون دولار عن نفس المدة عام ١٩٩٨ إلا أن هذه القيمة انخفضت الى ١٥٥,٢ مليون دولار بنسبة ٤,٢٪ في نفس المدة عن عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٩، الأمر الذي بات يشكل انذار خطر للمستثمرين عن الصادرات في إيران فيما يخص السجاد بشكل خاص وتردى اوضاع التصدير الإيراني بشكل عام.

نور المجلس الأعلى للصادرات:

خلال الشهور الأخيرة اتخذ المجلس الأعلى للصادرات عدة قرارات بهدف تسهيل وتشجيع الصادرات بما يمكن أن يؤدي الى تقليل الانخفاض الحادث في منحنى تصدير السجاد الإيراني لكن هذه الخطوات التمهيدية غير كافية.

ومن اللازم اتخاذ خطوات اساسية في هذا الصدد منها ما يلي:

أ - اصدار منشور دوري يلغى - على مراحل - البنود التي تضمنتها قرارات ٧/٨/٢٠٠٠.

ب - من المناسب، وقد تولى المجلس الأعلى للصادرات مهمة الاشراف على وضع السياسات التصديرية للبلاد، أن يمتد دوره لعمليات تصدير السلع الرئيسية من ضمنها السجاد بما يضمن متوسط تصدير سنوي يبلغ ١,٥ مليار دولار للسجاد.

ج - من اللازم إحداث تسهيلات أكثر للقضاء على العقبات التصديرية والتي يأتي في مقدمتها الاشكالية الخاصة بالتعريف الجمركي وهو ما يمكن أن يلعب دوراً ايجابياً في هذا الصدد.

هوامش:

(*) هو العام الذي صدر فيه عدة قوانين أمريكية هدفها فرض حصاراً اقتصادياً شامل على إيران كان في مقدمتها قانون داماتو (الترجم).

جدول (٢) حجم الواردات الأمريكية من السجاد خلال الأربع سنوات الماضية وترتيب الدول الرئيسية المصدرة له

مارس - يوليو ١٩٩٨				مارس - يوليو ١٩٩٨				مارس - يوليو ١٩٩٨							
الحصة من كل الصادرات غير القطنية		الحصة من كل الصادرات غير القطنية		الوزن بالطن	القيمة (مليون دولار)	الحصة من كل الصادرات غير القطنية		الحصة من كل الصادرات غير القطنية		الوزن بالطن	القيمة (مليون دولار)				
الوزن	القيمة	الوزن	القيمة			الوزن	القيمة	الوزن	القيمة						
%	%	%	%			%	%	%	%						
٨.٩	٤.٢	١٦.٧	١	٦٢٥٨.٨	١٥٥.٣	٢٥.١	٤٢	١٥.٤	١	٥٧٤٨.٩	١٦٢	١٤.٤	١	١١٤.٢	٤٢٥٦.٣

* المصدر: مركز إحصاء هيئة السجاد اليدوي الأمريكية ١٩٩٩.

جدول ٣ مسيرة صادرات السجاد الإيراني في السنوات الثلاث ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ خلال الفترة من مارس الى يوليو

الدولة المصدرة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الهند	٩٨,٩	١١٦,٨	١٦٤,١	١٩٦,٤
الصين	٨٠,٨	٨٦,٥	٩٦,٦	١٠١,٥
باكستان	٥٢,٦	٦٨,٧	٨١,٥	٩٨,٩
تركيا	٢١,٣	٣٣,٨	٣٩,٩	٤٠,٢
الاجمالي	٢٧٦,٧	٣٣٥,٥	٤٣٢,٦	٤٧١,٨

* المصدر: جمرك الجمهورية الإسلامية الإيرانية

مليونى مدمن فى إيران رسالت (الرسالة) ٢٠٠٠/٩/٢٥

أعلنت السيدة «جلودار زاده» السكرتير العام لجمعية مكافحة الإدمان أنه وفقاً للإحصاءات الموجودة الآن يوجد مليونى إيراني مدمن وهو ما يؤدي إلى إتلاف الثروات البشرية والمادية للدولة. كما أعلن ممثل طهران فى مجلس الشورى الإسلامى «محمد شهر كرج» إن كل مدمن يُنفق يومياً عشرة آلاف ريال (دولار وربع دولار)، وهو ما يؤدي إلى خسارة إيران شهرياً لحوالى ٦٠٠ مليار ريال (٨٠٠٠ ريال = دولار). وأنه لا بد من تكاتف الدولة والمؤسسات الأهلية وتدعيم العلاقات والروابط العاطفية الأسرية وتشجيع الشباب على التمسك بالفرائض الدينية للوقاية من هذا الخطر.

٢٢٨ ألف أسرة مكونة من خمسة أفراد فأكثر يعيشون فى حجرة واحدة رسالت (الرسالة) ٢٠٠٠/٧/٢٤

أعلن أحمد باكزاد مدير العلاقات العامة لمؤسسة الإسكان فى إيران أنه يوجد فى إيران مليون و٦٠٠ ألف وحدة سكنية. وأضاف أن ٦,٨٪ من الأسر الكبيرة العدد فى إيران تعيش فى وحدات سكنية مضى على بنائها أكثر من ٤٠ سنة مبنية من الطوب اللبن. وقال إن أكثر من أسرة تعيش فى وحدة سكنية واحدة فى ٧,٨٪ من إجمالى الوحدات السكنية الموجودة فى إيران وأن ٣,٨٪ من أسر الدولة يعيشون فى غرفة واحدة فقط. وفى إشارته لوجود ٦٩٢ ألفاً و ٤٩٤ أسرة فقيرة غير مالكة لوحدات سكنية وتعيش تحت خط الفقر فإن أكثر من ٢٢٨٥٩٠ أسرة مكونة من خمسة أفراد فأكثر يعيشون فقط فى حجرة واحدة.

إهدار ٧٠٪ من مصادر المياه أطلاعات (الأخبار) ٢٠٠٠/١٠/١

أعلن المهندس «زرجر» وكيل وزارة الطاقة لشئون المياه أن التخطيط المتعلق بمصادر المياه فى إيران يتناول فقط ٣٠٪ منها، بينما يتم فقد ٧٠٪ من المياه بطرق مختلفة منها التبخر.

وقال إن إيران يوجد بها ١٪ تقريباً من سكان العالم فى حين تمتلك ٣٦,٠٪ من مصادر المياه فى العالم. وقال إن النصف الغربى من إيران يقطنه حوالى ٥٠٪ من جملة سكان البلاد وتسقط فيه ٧٠٪ من الأمطار، وفى الوقت نفسه يتم فيه إهدار أكبر نسبة مياه فى إيران. وفى إشارته لإضطراب العالم فى الألفية الثالثة بشأن قضية المياه قال: إن الشبكة القومية للمياه فى إيران تهدر ما بين ٢٥٪ إلى ٤٠٪ من مصادر المياه.

وضمن إشارته لكون إيران على عتبة أزمة مياه قال: تقوم إيران فى العام المالى ٢٠٠٠-٢٠٠١ بإنجاز ٧٩ مشروعاً وأنه خلال الخطة الخمسية الثالثة ستتم الاستفادة من ٢٢ سداً.

فى نفس الجلسة أعلن المهندس «راهنما» رئيس هيئة مراقبة المواصلات بطهران أنه نظراً لأن طول محافظة طهران ٣٥ كم وعرضها ٢٢ كم، فإنها تشتمل على ٣٥٠ كم شبكة طرق رئيسية و ٤٠٠ كم شوارع من الدرجة الأولى و ٥٤٠ كم شوارع من الدرجة الثانية. وأن ٧٥٪ من تلوث طهران يأتى من وسائل النقل وأنه لذلك يجب إعادة تخطيط مسارات حركة المواصلات فى العاصمة.

إيران تدعم قدراتها الصاروخية كيهان (الدنيا) ٢٠٠٠/٩/٩

صرح الأميرال على شمخانى وزير الدفاع الإيراني قائلاً: بالنظر إلى الوضع العسكرى للمنطقة والتهديدات الخارجية المحيطة، تقوم إيران بقتمية قدراتها الصاروخية فى إطار سياسات الردع العسكرى للجمهورية الإسلامية.

وقد أضاف فى معرض حديثه الذى ألقاه فى ٧ سبتمبر الماضى فى المراسم الختامية للمؤتمر العلمى الأول لتقنيات الفضاء فى حضور جمع من السفراء والملحقين العسكرىين للنول المجاورة، أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقع تحت تهديد صاروخى خارجى موسع يعتمد فى الأساس على الواردات الغربية، وأن ضرورة الحفاظ على الأمن القومى الإيراني حال ظهور الأخطار الإقليمية، يستوجب امتلاك نظام دفاعى قوى يعتمد على القدرات الصاروخية والفضائية لمواجهة التهديدات الخارجية، وأن استراتيجية الردع التى تتبعها الجمهورية الإسلامية والتى هى بمثابة ضمان لحفظ الأمن فى منطقة الخليج والشرق الأوسط تنهض على ثلاثة دعائم هى القوة، الأمن القومى، التقنيات الفضائية.

ولا تسعى الجمهورية الإسلامية من وراء استخدامات العلم والتقنية الفضائية إلى انتاج واستخدام الأسلحة الهجومية غير التقليدية.

وقال شمخانى: إن العقوبات الرسمية وغير الرسمية التى تفرضها النول الرأسمالية على طهران بهدف منع حصول إيران على احتياجاتها العسكرىة من أسلحة دفاعية حديثة تفقد جنواها من خلال تنفيذ برامج الاكتفاء الذاتى فى مجال انتاج المعدات العسكرىة والمدنية.

وقد أكد شمخانى على أن إيران لن تشارك فى سباق التسليح الإقليمى والنولى المتنامى. وإنها ستعتمد على إمكاناتها الداخلية بعد أن اتخذت موضعاً لها بين النول المنتجة للتقنيات العسكرىة والمدنية.

إيران تتجه لخصخصة قطاع الزراعة كيهان ١٠/١/٢٠٠٠

أعلن عبد الغفار شجاع مستشار وزير الزراعة أن قطاع الزراعة الذي كان يصدر أغلب الحاصلات الزراعية في عام (١٩٥٢م) أصبح الآن في وضع محزن وتحول من الإنتاج إلى الاستيراد . وأضاف: «أن قطاع الزراعة وعلى الرغم من وجود خط محوري له في الخطة الخمسية الثانية، لم يصل بكل أسف للأهداف المنشودة خلال الخطة الأولى والثانية» .

وفي توضيحه لعدم إمكانية اختيار وزير جديد لحل مشكلات قطاع الزراعة والمطالبة بحماية أكبر من قبل المسؤولين لقطاع الزراعة، قال: «أن المسؤولين لم يقدموا حماية عملية حتى الآن لقطاع الزراعة، وحتى الآن لم يتم توفير كامل الاعتمادات المخصصة لقطاع الزراعة خلال الخطة الثانية» .

وأعلن شجاع : « سيصل عدد السكان في عام ١٤٠٠ (٢٠٢١م) إلى ما يقرب من ١٠٠ مليون نسمة، واليوم وعلى الرغم من وجود الإنتاج المحلي، نقوم باستيراد ما يقرب من ثلث احتياجاتنا من المواد الغذائية للبلاد من الخارج، ونستفيد من ١٨ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة التي يبلغ إجماليها ٣٢ مليون هكتار» .

واستطرد قائلاً : «لقد بلغ قيمة استيراد القمح، الأرز، الزيت، الذرة، السكر سنوياً ٥ مليارات دولار. وهذا الرقم يمثل ثلث دخل البلاد من النقد الأجنبي. وكذلك في عام ٢٠٢١ سنحتاج إلى توفير ٣٠ مليار دولار لتوفير المواد الغذائية للمجتمع، وهذا المبلغ يستوجب أن يكون إجمالي الدخل القومي من العملة الأجنبية ٩٠ مليار دولار» . وأضاف: «يتم الآن جدياً طرح فكرة خصخصة قطاع الزراعة بالكامل وهذه الخطوة تحتاج إلى حماية وأرصدة مالية»

تحديث الأسطول الإيراني لنقل البترول انتخاب ٢٨/٨/٢٠٠٠

قامت إيران بشراء ١٢ ناقلة بترول جديدة بقيمة ٩٠٠ مليون دولار من كوريا الجنوبية والصين. وقد صرح محمد موري أحمد مسئول قطاع البترول الإيراني أن إيران قررت تحديث أسطولها القديم، لذا وقعت مع الصين وكوريا الجنوبية اتفاقاً لشراء ١٢ ناقلة بترول، سوف تصل أولهما في الأسبوع القادم وتحمل إسم «إيران آسان» .

وأضاف: «على إيران سداد ثمن هذه الناقلات الجديدة خلال عشر سنوات بواقع ١٢٠ مليون دولار أمريكي للعام الواحد» . وقال مدير عام الشركة القومية لنقل البترول: ستصل هذه الناقلات جميعها إلى إيران حتى عام ٢٠٠٦، وبشراء هذا العدد من ناقلات البترول، سيزيد نسبة المحمول من البترول الإيراني إلى ٣,٣ مليون طن» .

كانت جمهورية إيران الإسلامية قد اشترت ١٢ ناقلة من الصين وكوريا الجنوبية تتراوح حمولتها بين ٩٨: ٣٠٠ ألف طن، وبالإضافة إلى الـ ١٣ ناقلة الجديدة، سترتفع قدرة الأسطول البحري لنقل البترول إلى مستوى ٥,٨ مليون طن» .

وقال موريدي: إن القيمة الإجمالية للناقلات الـ ٢٥ هي مليار و٧٥٠ مليون دولار أمريكي وأضاف: «على الحكومة الإيرانية سداد مبلغ ٢٤٠ مليون دولار أمريكي سنوياً لفترة تتراوح بين ثماني سنوات ونصف سنة إلى عشر سنوات، وبهذا تصبح القيمة الفعلية للشراء بالإضافة للفوائد هي ٢,٥ مليار دولار أمريكي» .

بدء أكبر مناورات الجيش الإيراني تحت اسم ذو الفقار (٣) كيهان (الدنيا) ٢١/٩/٢٠٠٠

قام الجيش الإيراني بتنفيذ أكبر مناوراته هذا العام بدءاً من ٩/٢٢ تحت مسمى «ذو الفقار» في منطقة سنندج الحدودية الغربية . وطبقاً لتقرير إدارة العلاقات العامة والشئون العقائدية السياسية لجيش الجمهورية الإسلامية، ذكر اللواء أشيتاني مساعد قائد القوات البرية بالجيش ضمن إعلانة للخبر أن هذه المناورة ستقام لمدة ثلاثة أيام على مساحة ٦٠٠ كيلو متر مربع في محافظة كردستان، وستقوم وحدات من مشاة الجبال، والدبابات والمدفعية والقوات الجوية والإبرار الجوي ومقاتلات وقاذفات القوات الجوية باستعراض قدراتهم القتالية، كما سيتم في العمليات الاستفادة من عدة مشروعات نفذت بالاكتمال الذاتي في مجالات الإلكترونيات والمدفعية لأول مرة، مع إجراء أنواع من التكتيكات الحربية الجديد بالمزج بين الحروب المنظمة وغير المنظمة والإبرار الجوي .

وقد وصف أشيتاني هذه المناورة بأنها أكبر التدريبات الصحراوية للجيش هذا العام. وقال: تقام مناورة (ذو الفقار ٣) بمناسبة الذكرى العشرين لبداية المفروضة (الحرب مع العراق) وكذلك بمناسبة عام الإمام على بهدف رفع القدرات الدفاعية للجيش، وتدعيم الحالة الأمنية على الحدود، ونقل التجارب إلى الشباب، وزيادة المهارات القيادية، والقدرة على تحريك الوحدات في ثلاث مراحل عملياتية متأخرة في ليلة واحدة وبتنسيق يتم بعده عمليات الإبرار البحري .

ونذكر أنه سيشارك في هذه المناورة قوات الفرقة ٢٨ كردستان، وكتيبة دبابات من الفرقة ٨١ كرمانشاه، ومظليون من اللواء شيراز ٥٥ المحمول جوا، واللواء ٦٥ وحدات خاصة، والمجموعة ١١ من مدفعية مراغة، بالإضافة إلى المروحيات الهجومية والناقلة من قواعد القوات الجوية في اصفهان وكرمانشاه مع مقاتلات القوات الجوية التابعة للجيش كما أعرب أشيتاني في حديثه عن عميق تقديره لشعب إقليم كردستان ومركز سنندج لتعاونه فيما يتعلق بإقامة الوحدات المشاركة في المناورة بالإقليم. وقال: يأتي تنفيذ هذه المناورة نتيجة للبرامج الدقيقة التي وضعت بعد شهرين من العمل المتواصل لوحدات المناورة .

محادثات السلام الشرق أوسطية والأمن القومي الإيراني

ديكاهما وتحليلها (رؤية وتحليل) مجلة فصلية العدد ١٣٩ - صيف ٢٠٠٠

ج - القدرة على التصدي للصواريخ أرض - أرض. والذي يبدو للنظر، هو أن حكومة «باراك» تسعى للاستفادة من الفرصة المتاحة الآن لحل جميع مشكلاتها العسكرية مرة واحدة وذلك من أجل المواجهة المتوقعة مع دول مثل إيران وذلك لأنه - أي باراك - يعلم جيداً أنه بالأخذ في الاعتبار الظروف الداخلية الإسرائيلية فمن المؤكد أن السلام الشامل والدائم لن يتحقق في الوقت الراهن.

وهو يسعى - في حال نجاح المناورات التي سوف تتم عقب الانسحاب من الجولان وجنوب لبنان - إلى توظيف الموازنات الفائضة نتيجة هذا الانسحاب في تجهيز وتحديث الجيش. أيضاً فإن سوريا الآن تعد من العوامل الايجابية لصالح إسرائيل فهذا النظام - بسبب سوريا - قد جهز وحدث قواته الجوية بطائرات مثل (F.15.E) أو بقذائف الصواريخ وكذلك فإنه من حيث المنتجات العسكرية الداخلية فقد حظى بتطورات وفيرة.

إن حرب «كوسوفو» تعد «نموذجاً» مناسباً لنظرية باراك والتي قامت على أساس تدمير الهدف من بعد وبدون أية خسائر. وجيش السلام (الجيش الإسرائيلي) من وجهة نظر باراك يجب أن تكون لديه القدرة على العمل أكثر خارج الحدود الإسرائيلية وأن يستطيع الوصول إلى دول مثل إيران والعراق وليبيا وأن يستطيع أيضاً أن ينقل الحرب إلى أرض العدو بسرعة هائلة. كما أن الاشتراك في العمليات الإقليمية للقوات الغربية الخاصة بحفظ الأمن الإقليمي لابد وأن تكون واحدة من الأهداف المستقبلية لهذا الجيش.

لو أننا نقبل برؤية الكثير من الخبراء السياسيين والعسكريين لإسرائيل والتي تقول بأن الهدف الأصلي لسوريا من محادثات السلام مع إسرائيل هو في الحقيقة «سلام مع أمريكا» فمما لا شك فيه أيضاً أنه لا ينبغي أن نغفل عن هدف آخر وهو أن السبب الواقعي لقادة إسرائيل من بسط مائدة التفاوض مع سوريا هو الحصول على المساعدات العسكرية والأمنية الأمريكية.

لقد أرسل «باراك» في فبراير ٢٠٠٠ - في آخر طلباته الأمنية «عاموس يارون» المدير العام لوزارة الدفاع إلى أمريكا ليقدم إلى البنتاجون قائمة المطالب الإسرائيلية من المساعدات الأمريكية وذلك بالإضافة إلى مبلغ الـ (١٧) مليار دولار بوصفها شرطاً أولاً للانسحاب من الجولان. ولم تبد المصادر الأمريكية أية تعجب من هذه القائمة وأعلنت الموافقة عليها رغم أن التوقيع بإتمام اتفاق مع سوريا في الوقت الحاضر يعد أمراً متسرعاً. وقد أعلن المتخصصون الأمريكيون أن «يارون» بالإضافة إلى طلب تكاليف الانسحاب من المنطقة وتكاليف إنشاء قواعد جديدة للجيش الإسرائيلي وكذا المطالب الخاصة بالأسلحة الحديثة اللازمة لحماية هذه القواعد وكذلك أيضاً استمرار المساعدات المالية للمشاريع المتوقفة، بالإضافة إلى ذلك كله، فإنه قد تحدث مع المسؤولين الأمريكيين حول النقاط التالية:

أ - نظم الإنذار.

ب - تجهيز الجيش الإسرائيلي لمواجهة المخاطر المتوقعة في فترات مختلفة.

لقد أصبحت إيران في مقدمة التهديدات الأمنية لإسرائيل وذلك بعد زوال الخطر العراقي. وتدعى إسرائيل أن الحكومة الإيرانية تسعى لأن تكون القوة الإقليمية الأولى في المنطقة وأنها ترعى كذلك الجهاد الاسلامي ضد إسرائيل وأنها إجمالاً تهدد الوجود الإسرائيلي.

لذلك فإنه ينبغي أن يشتمل التخطيط على أن تكون للقوات الجوية (التي تحظى بمكانة استراتيجية لإسرائيل) القدرات اللازمة للعمل في أراضي إيران وذلك من دون تعرض طياراتها أو طائراتها لأية تهديدات، ومن دون أن تصبح المجالات الجوية للدولة الصديقة لإسرائيل موضع تهديد أو هجوم.

إن المحور الأصلي لمثل هذا الهجوم يجب أن يكون على «الصواريخ الثابتة» التي تستطيع إصابة أهدافها بدقة رغم بعد المسافة، وكذلك كشفها والتدليل عليها. إن صواريخ «توماهوك» - التي تأتي في المرتبة الأولى لإسرائيل - تتمتع بمثل هذه الخصوصية، وقد جربت لتأديب بول متمرده (من وجهة نظر أمريكا) مثل العراق، أفغانستان وصربيا. وإذا ما وافق كلينتون على تسليم هذه الصواريخ لإسرائيل فإن إسرائيل تكون - بعد إنجلترا - ثالث دولة على مستوى العالم تمتلك هذا النوع من الأسلحة وهو ما سوف يرفع من قدرة الجيش الإسرائيلي.

وبالإضافة إلى الأسلحة والتجهيزات الحديثة جداً، فإن البناء الحالي للجيش الإسرائيلي سوف يتغير حيث سينخفض عدد القوات العاملة ومدة الخدمة العسكرية، ذلك لأن التهديدات الحدودية قد قلت وتراجعت الجبهة الحقيقية وخطوط الأمام إلى داخل إسرائيل. ويعتقد أنه - وفقاً لذلك - سوف تستبعد الكثير من الدبابات والمدافع خاصة وأن معظمها يرجع عمره إلى أكثر من (٣٠) سنة.

وسوف يسعى الجيش لاستبدال قدراته بإعداد القوات الماهرة المدربة كما ستعطي القدرة على ادراك وتحقيق الهدف وإصابته أهمية خاصة.

إن شراء طائرات (اف - ١٥ - E) وأيضاً طائرات (اف - ١٦ - E) سوف يسهل من قدرات الجيش الإسرائيلي لإتمام مأمورياته الأبعد. وسوف تكون هذه الطائرات قادرة على أن تصل بسهولة إلى أراضي بول مثل إيران ثم الوصول والهبوط بإسرائيل - بعد إتمام العمليات - من دون توقف.

أيضاً سوف يكون لازماً أن تحدث تغييرات في مأموريات قوات الجيش الإسرائيلي. فبينما كان الحديث في الماضي يدور حول نفوذ طائرات العدو فالיום يأتي التصدي للصواريخ أرض - أرض في أولويات المشروعات الهامة لقوات الجيش الإسرائيلي وهي تعد أخطر تهديد ضد الأمن

الإسرائيلي، وتحظى تهديدات الصواريخ الإيرانية بوضعية خاصة في هذا الصدد.

من أجل التصدي للصواريخ التي يمكن لها أن تصيب إسرائيل فقد تم تصنيع أنظمة صواريخ «حيثس» كما تم تنويع منصات إطلاقها. كما سوف تتم الاستفادة من الطائرة (اف - ١٥ - E) في مرحلة تالية حتى تكون قادرة على إصابة الصواريخ المطلقت تجاه إسرائيل. وفي الحقيقة فإن القوات الجوية الإسرائيلية سوف تتحول إلى «قطب للقيادة» داخل الجيش الإسرائيلي وذلك لأن الكثير من الخبراء الإسرائيليين يعتقدون أن الهجوم المتوقع على إسرائيل سوف يكون في البداية عن طريق تدمير المطارات الإسرائيلية وإذا ما وفق هذا الهجوم فإن القوات الجوية الإسرائيلية سوف تخسر جزءاً كبيراً من قدراتها العملياتية ومن ثم فسوف تتحول مجريات الحرب بسرعة إلى القوات البحرية. وفي هذه المرحلة فإن منصات صواريخ هذه القوات سوف تكون هي الطريق الأساسي للحرب، وصواريخ «توماهوك» تحظى أيضاً بميزة إطلاقها من السفن الحربية للقوات البحرية الإسرائيلية.

ومع الوضع في الاعتبار قلة الإتساع الجغرافي لإسرائيل فإن السواحل والمناطق البحرية تحظى بدور كبير في حماية هذا النظام. ووفقاً لقول ضابط رفيع المقام فإنه يمكن تحويل وإسناد مأموريات أكثر إلى القوات البحرية الإسرائيلية بدون أن تزيد ميزانيتها، وعندئذ فإنه في حالة حدوث هذا التوجه الدفاعي فإن الغواصات والسفن الحربية «ساعرا» سوف يكون لها الدور الأساسي.

وفي النهاية يجب أن ندرك أنه من وجهة النظر الإسرائيلية فإن السلام مع سوريا سوف يشمل، ضمن ما يشمله، زوال التهديدات الأمنية السورية ضد إسرائيل وخروج القوات الإسرائيلية من الجولان وجنوب لبنان وحدث تحول في علاقات هذا النظام.

إن إتفاق سلام مصحوباً بالتأكيد على المصالح الحياتية الإسرائيلية والتزام أمريكي بتفوق عسكري لهذا النظام (إسرائيل) سوف يدعم من القدرات العسكرية والاقتصادية لها وسوف يقود العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية إلى المستوى الإستراتيجي المسيطر ولا توجد حاجة للتقليل من القدرات العسكرية الإسرائيلية، وذلك لأن، كما سبق أن أعلن «أفرايم سنيه» مساعد وزير الدفاع الإسرائيلي، قادة هذا النظام يعتقدون بأن القدرة العسكرية وحدها هي عامل الإستقرار الأول والمحرك الأصلي لأي نوع من اتفاقيات السلام.

الاتحاد الأردني - الفلسطيني من الفرضية إلى الواقع

■ فلسطين (دورية ربع سنوية) ربيع ٢٠٠٠

كونفدرالية بين البلدين بعد قيام دولة فلسطين المستقلة. ومن بواثع العلاقات الأردنية الفلسطينية، خفض نسبة الشك والتردد لدى الجانب الإسرائيلي والغربي بالنسبة لأهداف هذا الاتحاد، والاستفادة من حماية وإمكانيات الأردن لهذا الاتحاد بدون استقلال للفلسطينيين. وعلى صعيد التنظيمات الفلسطينية، فيمكنها أن تدعى القدرة على تحقيق أمل الفلسطينيين المبني على العيش تحت لواء دولة واحدة مستقلة، وبدون ذلك، فهي تمنح إسرائيل امتيازاً هاماً.

إن قيام الاتحاد من الناحية النظرية يقوى الهوية المزدوجة الفلسطينية والأردنية ويؤكد ادعاءات التيار اليميني في إسرائيل والتي تقول إن كلاً من الأردن وفلسطين بلد واحد.

لقد توافر في الماضي من الأسباب والحركات السياسية والاقتصادية لتشكيل اتحاد كونفدرالي. فالأردن التي يتوافر لديها إدارة منظمة وإمكانيات لا بأس بها، يمكنها أن تمثل سوقاً مناسباً للإنتاج الفلسطيني. ومع مراعاة قلة الإمكانيات في دولة فلسطين الجديدة - في حالة قيامها - فهي في حاجة إلى الإمكانيات الأردنية أو الإسرائيلية. فالأردن يمكن أن تكون في المستقبل المركز التجاري بالنسبة للحكومة الفلسطينية، فضلاً عن كونها معبر الحكومة الفلسطينية إلى دنيا العرب أيضاً.

إن توافر عنصر حسن الجوار بين اتحاد الأردن - فلسطين، وإسرائيل يفرض على إيجاد تنسيق عمل فيهما بين إسرائيل والدولة الجديدة. والنظام المالي الأردني يعد أيضاً مناسباً لتنامي الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتوفير السيولة اللازمة لذلك، فضلاً عن أن تشكيل الاتحاد على هذا النحو سيعمل على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بتسكينهم في الأردن، حيث ترى إسرائيل أن تسكين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة يشكل خطراً عليها من الناحية الأمنية.

وبصفة عامة فإن طرح الكونفدرالية يوضح العلاقة الخاصة بين حكومتى الأردن وفلسطين حيث تكمل أحدهما الأخرى على المستوى الإقليمي والدولي.

من هذا المنطلق يسعى المسؤولون الفلسطينيون، من خلال طرح ومناقشة القضايا سالفة الذكر، إلى أن تبقى شعلة هذه الفكرة مشتعلة، وكان أول طرح رسمي لهذه الفكرة، في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر، والذي أقيم في فبراير عام ١٩٨٢ في الجزائر، ولكنه لم يبحث من جميع جوانبه. وجاء في البيان الصادر عن الجلسة الختامية لهذا الاجتماع: «يأمل المجلس الوطني الفلسطيني أن تدعم العلاقات القادمة للفلسطينيين مع الأردن من خلال اتحاد كونفدرالي بين كلتا الدولتين المستقلتين».

وقد أكد مسئولو منظمة التحرير الفلسطينية في شتى الفرص

إن الروابط التاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية والجغرافية والشعبية بين شعبي الأردن وفلسطين، ومحاولتهما لاجتاد مساعٍ مشتركة في الشؤون المختلفة، تدعو لوجود فرضية احتمال أن تكون دولة فلسطين القادمة في صورة اتحاد كونفدرالي مع دولة الأردن، مع ظهور بعض الاتجاهات السياسية، خاصة من جانب المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، مبنية على تشكيل هذا الاتحاد الكونفدرالي، واحتمالات وجود هذه الفرضية تزداد يوماً بعد يوم. في ظل هذا الوضع، يُطرح احتمال تشكيل اتحاد كونفدرالي ثلاثي الجانب بين كل من إسرائيل، والأردن والسلطة الفلسطينية.

ونظراً للصدى الواسع نسبياً لطرح هذه المسألة في المحافل الدولية، فمن الضروري شرح هذا الأمر الهام وبحثه بحثاً علمياً من جميع جوانبه. ومن أجل شرح هذا الموضوع، هناك العديد من الأسئلة في حاجة إلى أجوبة مناسبة لها. ومن بينها: هل الاتحاد الكونفدرالي بين الأردن وفلسطين خيار ضروري؟ هل يمكن تحقيق هذا الاتحاد؟ وما هي بدايات تحقيقه؟ وبعبارة أخرى، من المسئول عن تحقيق الاتحاد من الناحية الحقوقية والسياسية؟ وهل يمكن تحقيقه قبل إعلان دولة فلسطين المستقلة؟ هل سيدافع الشعب الأردني والشعب الفلسطيني والمجتمع اليهودي عن هذا الاتحاد؟ وعلى أي نحو سيكون تنظيم الاتحاد الجديد؟ وما هو وضع القدس؟ وماذا سيكون وضع اللاجئين الفلسطينيين؟ وما هي العلاقة بين هذا المشروع ومسيرة السلام؟ أو بعبارة أخرى، فيما يتعلق بنتائج السلام وحل القضية الفلسطينية، هل سيؤدي ذلك إلى سرعة الوصول لحل لها؟ بعض الأسئلة المذكورة تقبل البحث والتحقيق، لكن بعضها الآخر يحتاج لبعض الوقت وإمعان النظر في التطورات القادمة.

والسؤال الأساسي في هذا الموضوع هو إذا ما وضع هذا المشروع موضع التنفيذ فمن أكثر المستفيدين من تنفيذه؟ هل ستتحكم «فرضية اللعبة» و«نقطة الارتكاز» من وجود هذا الاتحاد في توزيع المكاسب بالتساوي بين الطرفين؟ إن فرضية هذا المقال تؤكد أن المستفيد الوحيد من هذا الاتحاد هي إسرائيل التي ستحصل على امتيازات لنفسها من خلال الاتحاد، وإن لم تحققها، ستضع العراقيل في طريقه، أما الاعراب (العرب) والفلسطينيين فلن يستفيدوا شيئاً.

التنظيمات الفلسطينية وقضية الاتحاد:

إن العلاقات الثقافية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والجغرافية بين الفلسطينيين والأردنيين قد سمحت لمنظمة التحرير الفلسطينية أو حكومة السلطة الفلسطينية بالإعلان عن رغبة الجانبين في إقامة اتحاد كونفدرالي أردني - فلسطيني. وقد أكد ذلك في ظل شروط مختلفة مثلاً: إمكانية تشكيل حكومة

المحافل السياسية داخل فلسطين والنول المحيطة بها، وبرزت إلى السطح نقاط اختلاف متعددة، أولها أن المسؤولين الاردنيين وعلى رأسهم الملك عبدالله الثاني ملك الاردن، استقبلوا هذا الاقتراح الاخير من عرفات بفتور بالغ. وأرجأوا البحث في هذا الأمر إلى ما بعد اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وقد أيد مسئولو السلطة الفلسطينية أيضا في رد فعلهم، ما ذهبت اليه الاردن معربين أن مثل هذا الاتحاد سيكون غير ناضج وسريع، وقد أكد أحمد قريع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني في لقائه مع فايز الطروانة رئيس وزراء الأردن في ذلك الوقت خلال بحث العلاقات للتقريب بين شعبي البلدين، أنه لا يمكن تصور المستقبل بدون تحقيق مشروع الاتحاد الاردني- الفلسطيني، كما أكد على وجهة النظر الاردنية القائمة على سرعة تشكيل مثل هذا الاتحاد، وأعرب عن الأمل في أن يتوصل الطرفان لنتيجة من أجل توقيع اتفاق لاقامة اتحاد كونفدرالي بعد اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.

وهنا يلزم التنويه إلى أن مقترحات عرفات تعنى الرغبة في تشكيل اتحاد بين دولة الاردن المستقلة وحكومة الحكم الذاتي الفلسطيني وليس الدولة الفلسطينية المستقلة نظرا لتوافر ظروف سياسية جديدة ألزمت عرفات بطرح مثل هذا الاقتراح خاصة في النصف الأول من عام ١٩٩٩ والتي يمكن شرحها على النحو التالي:

١ - يعتبر اعلان عرفات عن تشكيل هذا الاتحاد مخرجا لتراجعته عن اعلان قيام دولة فلسطين المستقلة في ١٩٩٩/٥/٤ وهو الموعد الذي كان مقررا من قبل، وقد اضطر عرفات لتأجيل الإعلان عن قيام دولة فلسطين المستقلة تحت ضغط الاتحاد الأوروبي والدول العربية والتهديدات الإسرائيلية بإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية المحررة مرة أخرى.

٢ - كان اقتراح عرفات الجديد محاولة لتحقيق رغبات السلطة الوطنية الفلسطينية المبنية على اخلاء المناطق المحتلة والضفة الغربية، تنفيذا لاتفاق (واي ريفر).

٣ - كان عرفات باقتراحه اقامة اتحاد كونفدرالي بين الاردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، وغض البصر عن إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، يتجنب تقوية ومساندة أية تحركات لليمين الإسرائيلي بما في ذلك الحرب الإعلامية التي اطلقها حزب الليكود واحتمالات فوزه في الانتخابات، حيث كان الأخير، من ناحية أخرى، يعلن عن حملته الانتخابية عن المخاطر المتوقعة من إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على دولة إسرائيل وأمنها فضلا عن تنويهه الدائم بأن حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية تشكل مصدرا تهديدا لإسرائيل.

في مثل هذه الشروط، كان غض البصر عن إعلان اقامة دولة فلسطينية مستقلة والاتجاه إلى تشكيل اتحاد كونفدرالي، من الأسباب التي حالت دون توجه الرأي العام الإسرائيلي إلى الجناح اليميني (ليكود). مما ترتب عليه رجحان كفة حزب العمل الذي يطالب بعقد اتفاقيات سلام.

٤ - بهذه المقترحات أراد عرفات أن يسد الطريق أمام خليفة الملك حسين - الملك عبدالله الثاني - فيما يتعلق بالقضية

وبعد صدور هذا البيان، على طرح تشكيل هذا الاتحاد. وعملوا ساعين بصورة مباشرة لتجميع الجهود لبلورة هذه الفكرة. وعندما طالب أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٨ بإقامة حكومة فلسطينية إلى جوار حكومة إسرائيل، كان طلبهم هذا مبنيا على التأكيد على الحماية من خلال اتحاد كونفدرالي اردني - فلسطيني. وفي عام ١٩٩١ أيضا، أعلن عرفات قبيل انعقاد مؤتمر مدريد عن موافقته على اقامة اتحاد اردني - فلسطيني. وكان عرفات يهدف من إعلانه هذا، ادراج هذه القضية على جدول أعمال مؤتمر مدريد، وعلى هذا النحو يتم تقييم هذه الفكرة من جميع جوانبها، لكن رفض الملك حسين لهذا الاقتراح أجهض مساعي عرفات.

وبعد التوقيع على اتفاقية أوسلو في عام ١٩٩٢، أوضح مسئولو منظمة التحرير الفلسطينية عن رغبتهم في تشكيل اتحاد اردني - فلسطيني، وقد أعلن محمود عباس (أبومازن)، أحد أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية الكبار، بعد عدة أيام من توقيع اتفاق أوسلو، أن اقامة اتحاد بين دولة فلسطين والاردن أمر ضروري، وبعد أقل من شهر، أعلن أن أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية يرغبون في الارتباط مع الاردن، في صورة اتحاد كونفدرالي. وجاء في تصريحاته أنه في حالة وجود اتحاد اردني - فلسطيني يستطيع الشعب الفلسطيني أن يحصل على دولته.

وأعقب ذلك حديثا صحفيا للسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مع مجلة (دير اشبيجل) الألمانية ضمن اعلانه عن آماله المبنية على اقامة اتحاد مع الاردن حيث أن ذلك سيؤدي إلى التعجيل بإعلان دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وصرح أن دولة فلسطين القادمة ستكون في إطار اتحاد مع الاردن. وكذلك أعلن عرفات في حديث صحفي مع مجلة «تايم» أن اتفاق أوسلو هو الخطوة الأولى لايجاد دولة فلسطين المستقلة والتي ستشكل مع الاردن اتحادا على أساس الانتخابات الحرة.

وإثر معارضة الاردن للمقترحات الخاصة بتشكيل اتحاد زاعمة أن هذا حديث سابق لأوانه، التزم مسئولو منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة السلطة الفلسطينية أيضا الصمت تجاه هذه المسألة، ومرة أخرى في فبراير عام ١٩٩٩ تجدد الحديث عن تشكيل اتحاد كونفدرالي بين البلدين في المحافل النوليين السياسية. وهذا التطور كان بعد حديث عرفات في جمع غفير من أعضاء حركة فتح في مدينة الخليل، حيث أعلن خلال هذا اللقاء وبصورة غير مرتقبة عن رغبته في اقامة اتحاد كونفدرالي مع الاردن، وقال في كلمته: «إن المجلس الوطني الفلسطيني سيدافع عن تشكيل اتحاد اردني - فلسطيني في حالة قبول الملك عبدالله الثاني لتشكيل هذا الاتحاد حيث أن كلا الشعبين إخوان وتويمان».

ويتضح مما سبق أن عرفات طالب في اقتراحه الأخير بتشكيل اتحاد بين دولة الاردن وحكومة السلطة الفلسطينية، وليس دولة فلسطين المستقلة، ومن المعروف أن الاتحاد لا يقوم إلا بين دول مستقلة ذات سيادة. هذه القضية أثارت موجه من العجب في

الفلسطينية.

هـ - يسعى عرفات، بمثل هذه الخطوات، لايجاد ساحة مناسبة من أجل قبول اتحاد اردنى - فلسطينى الذى يدعى أنه التحرك الايجابى لحل جميع المشاكل.

الاردن وقضية الاتحاد:

لقد كان ضم الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة إلى الاردن، أحد التحركات القديمة التى طرحت فى المحافل السياسية لحل القضية الفلسطينية. وبلغت المباحثات المتعلقة بهذا الأمر قممتها خاصة بعد اعلان الملك حسين فى عام ١٩٧٢ عن رغبته فى اقامة مملكة عربية اردنية فلسطينية متحدة. وعلى هذا النحو دخلت الاردن شريكا لإسرائيل فى «الخيار الاردنى». لكن منذ انعقاد مؤتمر رؤساء الدول العربية فى الرباط عام ١٩٧٤، وخاصة بعد انعقاد مؤتمر بغداد فى عام ١٩٧٨، أكد المسئولون الاردنيون المشاركون ان الخيار الاردنى بغير ذى موضوعية.

وتأكدت هذه السياسة فى يونيه من عام ١٩٨٨، حيث اعلن الملك حسين رسميا تخليه تماما عن اية حقوق ادارية فى الضفة الغربية لنهر الاردن منذ ذلك التاريخ، من ناحية أخرى وفى نوفمبر من نفس العام، اعلن المجلس الوطنى الفلسطينى تشكيل حكومة مستقلة على أرض فلسطين والتي حظيت بحماية المحافل النولية بصورة جديرة بالملاحظة.

وبعد إعلان الاردن عن صرف نظرها عن الضفة الغربية، توقف كل بحث لاقامة اتحاد فيدرالى اردنى - فلسطينى لعدم توافر امكانيات تحقيقه، لكن على الرغم من ذلك فقد ظل هذا الموضوع مطروحا بصورة أكبر من ذى قبل، ففى نفس العام، قرر المجلس الوطنى الفلسطينى مجددا اثناء اصدار بيان الاستقلال، التأكيد على تشكيل هذا الاتحاد بعد الاعلان عن قيام دولة فلسطين المستقلة. وإذا كان لا يمكننا القول ان رد فعل الملك حسين تجاه اقتراح تشكيل اتحاد كان ايجابيا على طول الخط، فليس اقل من الادعاء - على اقل تقدير - انه كان معارضا له، وقد حافظ الملك حسين على موقفه بعد توقيع اتفاق أوسلو، فبعد توقيع هذا الاتحاد ظهرت شواهد توضح عدم رغبة ومعارضة الاردن لإقامة هذا الاتحاد، حيث اعلن الملك حسين فى يناير من عام ١٩٩٦ خلال حديثه إلى وحدات من القوات المسلحة الاردنية، وبلهجة متشددة تظهر القلق: إنه قد طلب من ياسر عرفات ألا يأتى ثانية بإسم تشكيل اتحاد كوندراالى اردنى - فلسطينى، وعليه ان يحذف هذه الكلمة من قاموس لغاته.

وبعد وفاة الملك حسين، اقترح عرفات فى فبراير من العام الجارى تشكيل اتحاد بين الاردن والسلطة الفلسطينية، ولكنه اصطدم مجددا بمعارضة المسئولين فى الاردن. واعتبر الملك عبدالله الثانى خليفة الملك حسين فى اشارة إلى العلاقات التاريخية بين شعبى الاردن وفلسطين، ان الوقت غير مناسب لاقامة الاتحاد فى ظل الظروف الموجودة، وأوكل بحث هذا الأمر إلى ما بعد إعلان دولة فلسطين المستقلة.

وهناك عدة فرضيات لايضاح سبب معارضة الاردن لاقامة اتحاد كوندراالى مع الفلسطينيين، وهى من نوعية الاسباب التى

دعت الاردن لغض البصر عن ادارة الضفة الغربية. ومن اقوى الاسباب على الاطلاق لمعارضة الاردن لهذا الاقتراح هو قلق عمان من تحول الهوية والاسرة الحاكمة بها، وفى ايضاح هذا الأمر، يجب القول أنه فى ظل شروط إسرائيل التى تعارض اقامة دولة فلسطينية مستقلة بالمعنى الواقعى للكلمة، فمن وجهة نظر الاردن ان اقامة اتحاد كوندراالى ناقص بمشاركة حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية، لا يعتبر اتحاداً كوندرااليا من الناحية القانونية فقط، بل انه سيؤدى إلى زيادة ضغوط إسرائيل على أعراب فلسطين ساكنى المناطق المحتلة، الأمر الذى سيؤدى إلى هجرة العديد منهم إلى الاردن مما سيترتب عليه غلبة الفلسطينيين فى المجتمع الاردنى. وفى هذه الحالة سيكون لهم اليد العليا فى ميدان السياسة الاردنية، ويمكنهم تبديل الهوية والحكم الاردنى إما عن طريق التشدد والعنف أو عن طريق الانتخابات الديمقراطية. وهذا الأمر ذاته بلورة للفكر الإسرائيلى طويل المدى والمبنى على أن (الاردن هى نفسها فلسطين).

إن الأسرة الهاشمية الاردنية لا ترغب فى أن تأخذ على عاتقها المسئوليات المتعلقة بإنهاء المباحثات النهائية والتى فقدت الكثير من اهدافها الفلسطينية والإسلامية. والاردن تدرك جيدا انها لو خطت مثل هذه الخطوة، فستواجه بانتقادات بعض الدول الإسلامية، وكذلك هجمات الراديكاليين الفلسطينيين والاردنيين مما يترتب عليه إشعال الانتفاضة داخل الحدود الاردنية، وفى النهاية ستكون مجبرة على لعب دور رجل الشرطة الإسرائيلى فى المنطقة.

وعلى العكس تماما لو قام اتحاد مع دولة فلسطين المستقلة وبعد انتهاء مفاوضات الوضع النهائى، فإن ذلك لن يؤدى اطلاقا إلى الإضرار بحاكم الاردن أو نقل الانتفاضة إلى داخل اراضيها أو على الاقل سيقبل من نسبة احتمالاتهما. وعلى هذا فإن الاردن لن تقبل بسهولة تشكيل هذا الاتحاد قبل انتهاء المفاوضات وإعلان قيام دولة فلسطين. أما عن الاسباب التى قد تدفع بالاردن إلى قبول الاتحاد مع الفلسطينيين بعد إعلان دولتهم المستقلة، فمنها انه يمكن للاردن من خلال هذا الاتحاد ان تبسط هيمنتها على المنطقة الفلسطينية وتمنع قيام دولة فلسطينية على الاراضى الاردنية. كذلك تستطيع الاردن ان تدافع عن حكم الاسرة الهاشمية ضد المتشددى الفلسطينيين من خلال نفوذها فى الضفة الغربية والتى تركتها بمحض إرادتها.

وفضلا عن المنافع السياسية التى سيقدمها تشكيل الاتحاد مع دولة فلسطين المستقلة إلى الاردن، فهناك منافع اقتصادية جديرة بالملاحظة، تتمثل فى زيادة الاستثمارات الخارجية بالاضافة إلى فتح المناطق الفلسطينية كأسواق جديدة أمام التجار والمستثمرين والمنتجين الاردنيين، مما سيعود عليهم بفوائد جمة. علاوة على ذلك يمكن للاردن فى حالة قيام الاتحاد الاستفادة من ميناء غزة الذى سيؤول إلى الفلسطينيين فى المستقبل طبقا للاتفاقيات المبرمة مع الجانب الإسرائيلى.

إسرائيل وقضية الاتحاد:

استولت الحركة الصهيونية، فى مساعيها الاولى من أجل

التسلط على الأرض الفلسطينية بصفتها الوطن الأصلي لليهود، على اجزاء من فلسطين القديمة والضفة الشرقية لنهر الأردن أيضا، وقد قال «جابوتينسكى Jabotinsky»: «ان تسكين الصهيونية يعنى إحداث اغلبيه يهودية فى فلسطين وشرق الاردن»، ونظم فى أحد اشعاره: «لنهر الأردن ضفتان، هذه من اجلنا وتلك أيضا». لكن نظرا لمعارضة الانجليز، استثنى ضم الأراضي الشرقية لنهر الاردن من وعد بلفور. وقد اشتمل قرار منظمة الأمم فى عام ١٩٤٧ على تأسيس دولتين يهودية وعربية فى أرض فلسطين، ولم يرد أى ذكر للضفة الشرقية لنهر الاردن. وعلى الرغم من ذلك لم يخف الصهاينة، كلما سنحت لهم الفرصة، آمالهم المبنية على السيطرة على الضفة الشرقية، حتى تكون ورقة مساومة تضمن لهم الاحتفاظ بآمالهم وأهدافهم فى الضفة الغربية. ولذلك أعلنوا نظرية «الاردن هى فلسطين» وقد ذهبت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل من حزب العمل، فى اوائل السبعينات لأكثر من هذا وأنكرت الهوية الفلسطينية بصفة أكيدة وعلى هذا النحو، سعى الصهاينة للقضاء على الهوية الفلسطينية وإنكار سكانهم للأراضي الفلسطينية المثبتة تاريخيا، وعملوا على تنفيذ مطالبهم فى الاستيلاء الكامل على المناطق الفلسطينية، وتوجهوا لاحتلال تلك المناطق وإخراج وتشريد ساكنيها، ولكن مع تصاعد الانتفاضة، التى كانت مترامنة مع الضغوط الدولية والعربية والإسلامية، توقفت إسرائيل عن ترويج هذه الأكاذيب حتى تتمكن من الانسحاب الجزئى من بعض مواقعها، وأجبرت إسرائيل على الاعتراف رسميا بالحوية الفلسطينية، وقررت أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل لشعب فلسطين، ثم دخلت مع المنظمة فى مباحثات ومفاوضات. وفى عام ١٩٩٣ وقعت اتفاق اوسلو الذى ينص على منح حكم ذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى إثر تنفيذ هذا الاتفاق، أقيمت فى عام ١٩٩٦ انتخابات فى المناطق التى انسحبت منها القوات الإسرائيلية، وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية فى تلك الأراضي برئاسة ياسر عرفات. ومنذ ذلك الوقت، يسعى ياسر عرفات على الصعيد الدبلوماسى من أجل استكمال تنفيذ الاتفاقيات المكملة لاتفاق اوسلو، وتنمية السلطة الوطنية الفلسطينية وصولا إلى إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، وهو أمر لم يخفه عرفات، لكن من ناحية أخرى، عارض رجال الحكومة الإسرائيلية بشده إعلان قيام دولة فلسطين المستقلة، ومن أجل منع تحقيق هذا الهدف، سلكوا كل السبل ووضعوا شتى العراقيل.

يدعى الصهاينة ان اقامة دولة فلسطين المستقلة، وما يترتب على ذلك من استراتيجية مرحلية من جانب هذه الدولة لتحقيق فكرة فلسطين الكبرى عن طريق المساعدات والمعونات التى ستحصل عليها من الدول العربية والإسلامية الكبرى، سيعرض الكيان الصهيونى والدولة اليهودية فى إسرائيل لخطر التهديد والابادة.

إن اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة يستلزم عودة عدة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين، وانسحاب كامل لإسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة وحل المستوطنات اليهودية وغض البصر عن مصادر المياه فى تلك المناطق. كذلك تنحية الادعاءات جانباً مثل

ضرورة نزع سلاح دولة فلسطين وعدم تشكيل جيش لها ووجود جزء من القوات العسكرية الإسرائيلية داخل المناطق الفلسطينية، وإيجاد نظام انذار وسيطرة قضائية على هذه المناطق من أجل منع أى هجوم عربى مفاجئ.

إن إسرائيل مهيئة للانسحاب من مواقعها التى ترتبط بها. فكل حكومة إسرائيلية تسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ستتال جزء موافقتها على ذلك، ما لا يحمد عقباه. فى ظل هذا الوضع، يجد كل من الجماعات الفلسطينية المتشددة والمستوطنين اليهود والمجموعات العسكرية التى تشكل الجيش الإسرائيلى، المناخ ملائما لتبادل العمليات العسكرية، وهو الأمر الذى تتلاشاه الحكومات الإسرائيلية بشدة.

إن توقيع اتفاق أوسلو على يد اسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل من حزب العمل، وما اعقبه من منح حكم ذاتى للفلسطينيين من داخل جزء لا يذكر من الأراضي المحتلة بناء على هذا الاتفاق، قد أثار ثائرة الرأى العام فى إسرائيل، وأسفر عن اغتيال رابين على يد أحد المتطرفين اليهود. على الرغم من ان رابين كان معارضا بشدة فى تصريحاته لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عقب سقوط حزبه فى الانتخابات. وهناك دليل آخر على هذا القول - الحكومات الإسرائيلية التى توافق على اقامة دولة فلسطينية مستقلة تدفع الثمن - فعندما قرر عرفات إعلان دولة فلسطين المستقلة فى ٤ مايو ١٩٩٩ (وهو التاريخ المحدد من أجل انتهاء المباحثات النهائية وفقا لاتفاق اوسلو)، اتخذ ثنائيا هو رئيس وزراء إسرائيل عن حزب الليكود اليميني فى ذلك الوقت رد فعل سريع وحاد من جانبه وأعلن «إذا ما حدث مثل هذا الأمر، فإسرائيل تعتبر أن من حقها تطبيق قوانينها على المناطق الفلسطينية المحررة وإعادة احتلالها وضمها إلى إسرائيل. لقد استندت إسرائيل إلى سياسة واضحة، السياسة التى لا تسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ونحن لن نسمح بأن يقسم القدس مرة أخرى».

وقد رفض حزب الليكود أيضا فى معارضته المباشرة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، اقامة اتحاد كونفدرالى اردنى - فلسطينى، ذلك لأن هذا الحزب من الناحية الايديولوجية يقبل من جهة الهوية الفلسطينية، ومن جهة أخرى يقول بأن الاردن هى منبت أجداد الفلسطينيين، ويستند الليكود فى معارضته لإقامة اتحاد كونفدرالى اردنى - فلسطينى، إلى أن هذا الاتحاد لن يحقق رغبات الفلسطينيين فحسب، بل إن الفلسطينيين وبعد اقامة الاتحاد سيبادرون إلى استراتيجية الاطاحة بالحكم الاردنى لإقامة دولة فلسطين المتحدة، وسيسعون مباشرة لتحقيق فكرة (فلسطين الكبرى) وعلى هذا النحو سيواجه كيان الدولة اليهودية التهديد.

وفى الوقت الذى كرر فيه ياسر عرفات فى فبراير ١٩٩٩ اقتراحه المبنى على تشكيل اتحاد مع دولة الاردن، عارضت حكومة الليكود هذا الاقتراح بشدة وقال ديفيد بار إيلان مستشار رئيس الوزراء، فى الرد على اقتراح عرفات: «ذلك الذى اكد عليه عرفات هو إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد، وهذا الشئ الذى لا يمكن لإسرائيل ان تتحملة، وأوضح ان تشكيل اتحاد سيؤدى إلى تنامي القدرات العسكرية للدولة

الفلسطينية المعلنة من جانب واحد، وستتحد مع دولة أخرى مثل العراق، أو سوريا أو إيران وتسيطر على مصادر المياه وتتحكم في الميدان الهوائي لإسرائيل، ولن نسمح بمثل هذا على أية حال».

وفي مقابل رفض حزب الليكود لاقامة اتحاد، ويعتبره مترادفا لاقامة دولة فلسطين المستقلة، فإن حزب العمل الإسرائيلي يقبل بقيام دولة مستقلة لفلسطين وما يترتب على ذلك، ويضع هذا القبول في برامجه الانتخابية رسميا. فحزب العمل هو الذي قدم مشروعات قائمة على مبدأ «الأرض مقابل السلام»، وطالب بمشاركة الاردن في هذه الرابطة من أجل حل القضية الفلسطينية، وذلك من منطلق موافقته على ضم الضفة الغربية للاردن وتشكيل اتحاد كونفدرالي اردني - فلسطيني.

لقد كان اسحاق رابين حسيضا عندما رأى انه بعد التوقيع على اتفاق أوسلو وفي المستقبل سيدعم كل من فلسطين والاردن، وسيصبح الكيان الفلسطيني على هذا النحو في قالب دولة مستقلة واضحة، وأعلن وزير خارجية إسرائيل في ذلك الوقت تأييده لرؤية رابين فيما يتعلق بالوضع المستقبلي لفلسطين، وإمكان ايجاد اتحاد اردني - فلسطيني. بل انه ذهب لأكثر من ذلك في هذه القضية بطرح امكانية ايجاد اتحاد ثلاثي بين إسرائيل - الاردن - فلسطين.

وعلى اثر تراجع منظمة التحرير الفلسطينية عن مواقفها، والذي بدأ في عام ١٩٩٨ بقبولها الاعتراف بإسرائيل وإقامة دولتين على أرض فلسطين وقبول قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨ وكذلك إلغاء البنود المتعلقة بإسرائيل من الميثاق الوطنى لفلسطين، عدلت إسرائيل أيضا من مواقفها وكان على رأسها اقوى حزب في هذا البلد وهو حزب العمل. فحزب العمل الإسرائيلي الذي كان في ائتلاف مع حزبي «جيشر» و«ميماد» اللذين يعملان الآن في ميدان السياسة الإسرائيلية متحدان باسم «إسرائيل واحدة»، تمكن من ان يرأس هذا الائتلاف وفاز في انتخابات رئاسة الوزراء في شهر مايو ١٩٩٩ وقد تضمن برنامج الانتخابى رسميا الدفاع عن تشكيل الاتحاد. ويرجع قبول اقامة دولة فلسطينية مع وجود شروط وحدود سياسية تلغى هذا الاستقلال بصورة كلية. وقد أكد باراك اقرار تشكيل الاتحاد الاردني - الفلسطيني في برنامجه تحت عنوان «مشروع باراك من أجل إسرائيل افضل». وقد استفاد من هذا المشروع في حملته الانتخابية، وقد جاء في هذا المشروع بخصوص حل القضية الفلسطينية: «نحن نعرف رسميا حكومة السلطة ورؤسائها بعنوان قادة الشعب الفلسطيني، ونعتقد أن هؤلاء يفهمون انه ليس من الممكن ان يفرضوا علينا طريقا للحل، ويمكن فقط عن طريق المفاوضات السياسية الوصول إلى سلام دائم مع إسرائيل، إن إسرائيل ترجح تشكيل اتحاد فلسطيني - اردني بموافقة الجانبين، وليس هدف إسرائيل دولة فلسطينية واحدة ولن يكون. ولو ادت الاتفاقيات إلى اقامة دولة فلسطينية، فإن إسرائيل ستفرض شروطها السياسية والأمنية للحفاظ على مصالحها».

ويتضح من ذلك تصور باراك في امكانية فرض طلباته السياسية والأمنية، من وجهة نظر إسرائيل، على الحكومة الفلسطينية المحتلة، في اطار اتحاد اردني - فلسطيني مثل نزاع السلاح من قوات الجيش الفلسطيني، واستمرار تواجد عدد من

القوات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، وحرية تحريك الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، وحفظ حق إسرائيل في تعقب عناصر الجماعات من المقاومة الفلسطينية. والسؤال الآن، كيف يمكن تنفيذ هذه الشروط في اطار اتحاد؟

إن الاتحاد الخاص الذي يريده حزب العمل هو ان يسيطر الحاكم في الاردن على كل تلك الأطر وتصبح السلطة المطلقة للأسرة الهاشمية. إن هذا الأمر يمكن تحقيقه في حالة كون الاتحاد بين دولة مستقلة كاملة السيادة (الاردن) ودولة فاقدة للاستقلال السياسى (السلطة الفلسطينية). وحتى من الناحية القانونية لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد كاملا. وبالتالي فلن يكون عادلا لكن وعلى كل حال سيؤدى إلى حل جزء من المشكلات الموجودة.

إن استراتيجية حزب العمل تقوم على اخراج إسرائيل بصورة كاملة من الانزواء العربى - الإسلامى. وجعل هذه الدولة القلب الاقتصادى لمنطقة الشرق الأوسط عن طريق السلام وتحويل قاعدة اللعب من القدرة العسكرية إلى القدرة الاقتصادية والعلمية والفنية. ويمكن حل القضية الفلسطينية بصورة السهل في ظل تشكيل اتحاد اردني - فلسطيني تسيطر عليه الأسرة الهاشمية سيطرة تامة. ويمكن تحديد سياسة حزب العمل بصورة مختصرة على النحو التالى:

١ - لا ينظر إلى الاردن في إسرائيل على كونها عدو، بل ينظر لهذه الدولة منذ عام ١٩٦٧ على انها شريك لإسرائيل من أجل حل القضية الفلسطينية. وقد صنفت الاردن لدى اليهود بأنها دولة تدرك مسؤوليتها وترعى الملاحظات الإسرائيلية، نظرا لسحبها قوات المقاومة الفلسطينية والحيولة دون اتخاذ اجراءات ضد إسرائيل، هذا في الوقت الذى يعتبر فيه الرأى العام الإسرائيلى، الفلسطينين في أفضل حالاتهم فاقدوا الرشد والشعور السياسى. ولا يعولون على ذلك في تقديم العملية السلمية. ويرى الحزب الحاكم في إسرائيل، أنه لن تكون هناك ربود فعل شديدة داخل المجتمع الإسرائيلى في حالة التقهقر التكتيكي من بعض المواقع الإسرائيلية في اطار التعاون مع دولة كونفدرالية جديدة تسيطر عليها الأسرة الهاشمية، من أجل التقدم في عملية السلام.

٢ - في حالة قيام الاتحاد، ستتخلص إسرائيل من عبء السيطرة على الفلسطينين وتلقى به على عاتق الحكم الاردني، كذلك ولأن الأسرة الهاشمية الاردنية تخشى أيضا من تزايد نفوذ الراديكالية الفلسطينية داخل النظام السياسى لهذا البلد وتحويله إلى حكم فلسطيني، لذلك ستواجههم وتتصادم معهم، وستسعى من أجل زيادة نفوذها في الضفة الغربية وقطاع غزة وسحق تلك الجماعات لمنعها من تحويل الحكومة الفلسطينية إلى مركز مؤامرة ضد الاردن. وعلى هذا النحو، فالمصالح مشتركة بين إسرائيل وحاكم الاردن للقضاء على الراديكالية الفلسطينية ومنع تفاقم الانتفاضة. وهذا الأمر في صالح إسرائيل، ذلك لأن السحق كان بواسطة دولة عربية مما سيجعل ربود الفعل العربية محدودة، فضلا عن ان ذلك سيفسر في المحافل الدولية على أنه من الشئون الداخلية للاردن وستتجنب التدخل فيه.

٣ - في الاتحاد - كما يراه حزب العمل، وفيما بعد، ستتبنى الدولة الجديدة استراتيجية من أجل تحقيق (فلسطين الكبرى)، فالاردن في حالة تشكيل الاتحاد الكونفدرالى، ستكتفى بتجديد

نفوذها على الضفة الغربية، فضلا عن أن حروبها السابقة مع إسرائيل مازالت ماثلة في ذاكرتها، ومن ناحية أخرى، فهي غير راغبة في إقامة تحالف قوى مع إسرائيل قياسا بسائر الدول العربية والقومية والمتشددة.

٤ - في حالة قيام الاتحاد الكونفدرالي، سيكون من السهل لإسرائيل، الحيلولة نون وصول اسلحة حديثة متقدمة للدولة المستقلة في الضفة الغربية لنهر الاردن لكون الضفة - في هذه الحالة - جزءاً صغيراً من دولة واحدة، ومستقبل هذه الدولة ببساطة أن تكون المنطقة خالية من السلاح وتضع اسلحتها في نقاط أخرى.

٥ - تقبل الاردن فكرة منع دخول الجيوش العربية إلى اراضيها بدون موافقة مسبقة من إسرائيل وتخليه قطاع حدودي من الأراضي شرق نهر الاردن من الأسلحة.

٦ - في حالة قيام الاتحاد، سيصبح من اليسير حل القضايا العالقة مثل القدس واللجئين في مفاوضات الوضع النهائي، فمن خلال هذا الوضع ينتقل المركز السياسي للاتحاد الكونفدرالي وتتمكن إسرائيل من اتخاذ القدس كاملة عاصمة أبدية لها، اما مشكلة اللاجئين، ففي اطار الاتحاد الكونفدرالي، يمكن اعتبارهم قرويين اردنيين وبهذا تحل قضيتهم أيضا.

٧ - ثبت لحزب العمل ان إسرائيل لا تستطيع ان تمنع إعلان قيام دولة فلسطين المستقلة، فعرفات مدفوعا بمساندات دولية، يعمل لاقامة هذه الدولة، التي ستقام في النهاية رغم كل العراقيل التي يضعها الجانب الإسرائيلي. من ناحية أخرى، يعتبر حزب العمل أيضا، انه لا حاجة للانتظار لإعلان تشكيل اتحاد بين شعبي الأردن وفلسطين، مع مراعاة الدوافع السياسية والثقافية والجغرافية والاجتماعية بين البلدين. من هذه الناحية، فإن الحزب الحاكم في إسرائيل بصدد ايجاد هذا الاتحاد قبل إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، وعلى هذا النحو، ومن أجل تلافي التداعيات السلبية المترتبة على قيام دولة فلسطين المستقلة بالنسبة لإسرائيل، شارك الحزب في المباحثات المتعلقة بتشكيل هذا الاتحاد وفرض شروطه على الجانبين، لأنه في حالة اعلان دولة فلسطين المستقلة، ستتضعف احتمالات اشتراك إسرائيل في هذه النوعية من المباحثات.

وفي النهاية نجد أنفسنا امام سؤال متعلق بهذه القضية، وهو، لماذا لم تقرر إسرائيل، على رأسها حزب العمل، ان تدرج على جدول اعمالها، تشكيل حكومة فيدرالية مركبة من الاردن وفلسطين؟ وللإجابة على هذا السؤال نسوق الأسباب التالية:

١ - اعترفت رسميا كل من إسرائيل والمحافل الدولية بالهوية والكيان الفلسطيني، لذا فإن الفلسطينيين والمجتمع الدولي لن يقبلوا هذا، حيث مازالت الأراضي الفلسطينية رسميا تحت سيطرة إسرائيل.

٢ - في حالة تشكيل اتحاد فيدرالي سيكون خطر تهديد الحاكم الاردني من جانب الفلسطينيين اكبر وتشكيل حكومة فلسطينية قوية، وهذا الشيء لا تقبله الاردن، ولا إسرائيل راغبة في النهاية على هذا الشكل. اما حالة الاتحاد الكونفدرالي وغير الكامل، فهي الأنسب لحزب العمل وإسرائيل لما بها من مزايا لصالح إسرائيل والتي أشرنا إليها فيما سبق.

خاتمة:

والخلاصة: إن حزب العمل الإسرائيلي يدافع رسميا عن تشكيل اتحاد اردني - فلسطيني لرغبته في عدم اقامة اتحاد كامل عن طريق اتفاق دول مستقلة ذات سيادة، بل يريده اتحادا كونفدراليا غير كامل، وفي الظاهر يسيطر عليه حاكم الاردن، وفي ظل هذا الوضع، ستجعل إسرائيل من الاردن شرطيا إسرائيليا حتى تتخلص من ثقل السيطرة على الفلسطينيين، كما أن الاعتراضات والثورات التي يمكن ان يقوم بها الفلسطينيون بعد تشكيل الاتحاد، ستصبح أمرا من الشؤون الداخلية للاردن ولا تسبب المشاكل بالنسبة لإسرائيل، وعلى الاردن سحق هذه الثورات ومنع اندلاعها. إن أسوأ الاحتمالات التي يمكن ان تواجهها إسرائيل بعد قيام الاتحاد، سيطرة الفلسطينيين على اطر الدولة الكونفدرالية - نظرا لكثرة عددهم - والاطاحة بحكم الاسرة الاردنية الهاشمية وإعلان قيام دولة فلسطينية.

اما إذا كانت إسرائيل ترى ان قيام الدولة الفلسطينية على هذا النحو يشكل تهديدا على الكيان اليهودي والدولة الإسرائيلية وتدعى أن مثل هذه الدولة ستعمل على محو إسرائيل وتحقيق هدف (فلسطين الكبرى)، مع الأخذ في الاعتبار القيود والشروط التي وضعتها إسرائيل (مع العلم ان الاستراتيجية الإسرائيلية تقوم على أن الاردن هي فلسطين) وأن الفلسطينيين الآن آخذين في التنمية، فمن الممكن أن تعمل إسرائيل للحصول على تأييد دولي أكثر ايجابية، مع التفوق العسكري في قواتها المسلحة، لسحق هذه الدولة، وتستفيد من اللوبي اليهودي في الدول المختلفة لزيادة الضغط من أجل العمل على إضعاف هذه الدولة. وخلاصة القول ان إسرائيل ستسعى للتضييق على اقامة مثل هذا الاتحاد للحصول على امتيازات أكبر من الفلسطينيين في مفاوضات الوضع النهائي والأمور العالقة مثل مشكلة اللاجئين والقدس والمسائل الأمنية والانسحاب من الأرض، مع الامتناع عن قبول أية التزامات وتبعات تنشأ عن قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وفي المقابل، فإن رغبة عرفات في اقامة اتحاد كنفدرالي بين السلطة الوطنية الفلسطينية، وليس دولة فلسطين المستقلة، جعلته يمتضى في طريق مسدود ولن يتمكن من الوصول لهدفه الأساسي المبني على إعلان قيام دولة فلسطين المستقلة والحصول على امتيازات أكثر من الجانب الإسرائيلي خلال مفاوضات الوضع النهائي. ولهذا السبب انتقدت الكثير من الشخصيات الفلسطينية اقتراح عرفات، ووصفوه بالتسرع، وأرجأوا بحثه لما بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وتوقيع الاتفاقيات النهائية.

وما نود التأكيد عليه في النهاية أن التسرع أو الاسراع في هذا الاتحاد يصب في مصلحة الجانب الإسرائيلي، ولذلك يجب طرح هذا المشروع في المحافل الإسلامية والعربية على أنه ترجيح إسرائيلي - أمريكي وليس ترجيحا عربيا - إسلاميا، بناءً على ذلك فمن الطبيعي ان نعمل للحيلولة نون تحقيق هذا المشروع بأي طريقة من الطرق ومعارضته داخليا وخارجيا.

إن هذا المشروع يجب أن يطرح بعد اعلان قيام دولة فلسطين المستقلة في استفتاء عام للاتحاد بين دولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة. وعلى سبيل الفرضية، يمكن لإسرائيل أيضا ان تشارك في هذا الاتحاد ويصبح اتحادا ثلاثي الجانب ونموذجا للتعاون بين هذه الدول الثلاث.

رائحة الدم تفوح من السلام

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٠/٩/٢٠

في سبتمبر ١٩٨٦ وفي الوقت الذي كانت فيه حركة الإنتفاضة الفلسطينية على أشدها، قامت المقاتلات الإسرائيلية بقصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس في هجوم مباغت غير متوقع .

في تلك الأيام لم يقف المحللون السياسيون عند اعتبار أن الهجوم الإسرائيلي لا يمثل إجراء عدائياً ضد المنظمة على الرغم مما يبدو في ظاهره ، بل ذهبوا إلى أن الهجوم تم بتنسيق مسبق مع عصابة عرفات ، وأن الهدف الأساسي منه هو تقديم منظمة التحرير الفلسطينية على أنها العدو الرئيسي لإسرائيل .

وكان زعماء النظام المحتل للقدس ييغون بهذا العمل الخداعي تحويل أنظار الرأي العام الفلسطيني عن حركة الإنتفاضة وتوجيهها إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي تحولت بعد خيانة ياسر عرفات إلى منظمة تعارض النظام الصهيوني ظاهرياً دون أن تمثل خطراً حقيقياً عليه .

ولما العجب ! فالإنتفاضة كانت تطالب بجميع الأراضي الفلسطينية مع القضاء التام على إسرائيل، لكن المنظمة بزعامة عصابة عرفات خطت بارتضاءها الحد الأدنى المذل من الأرض خطوة أكبر من عدم مطالبتها بجميع الأراضي الفلسطينية مع القضاء على نظام إحتلال القدس .

وبناء عليه، يصبح انتقال الزعامة من الانتفاضة إلى منظمة التحرير الفلسطينية إنقاذاً للنظام الصهيوني من الخطر الذي كان يهدد وجوده .

كذلك كان الحال في إيران قبل إنتصار الثورة ، إذ استخدم الأمريكيون نفس التكتيك الخداعي. ففي تلك الأثناء والثورة الإسلامية في أوجها، حاول نظام الشاه بتوجيه من المستشارين الأمريكيين إظهار الجماعات الممثلة مثل الجبهة القومية وحركة الحرية على أنها ممثلة لزعماء الحركة الإسلامية الإيرانية .

ومن خلال نقل زعامة الثورة من الإمام الخميني يتم تحجيم الثورة حتى تخمد تماماً في نهاية الأمر . ولتنفيذ هذا المخطط الخداعي قام نظام الشاه بعمليات تفجيرية بالقرب من منازل ومقار العناصر الموالية له أمثال عبد الكريم لاهيجي والدكتور سنجابي ومتين نفثري وغيرهم .

وبعدها قامت الصحف الموالية للنظام والإذاعات الأجنبية بضجة إعلامية موسعة ، أذاعوا فيها دعايات مضللة مفادها أن نظام الشاه يعتبر أولئك الأفراد وجماعاتهم وأحزابهم أعدى أعدائه .

ثم تبين فيما بعد ، على إثر اقتحام وكر الجاسوسية الأمريكي ونشر المستندات التي كانت موجودة به أن هذه الأحزاب التي أذاع الشاه أنها معادية له ، كانت على ارتباط وثيق بالسفير الأمريكي وكان لها حضور فعال في العديد من الجلسات السرية التي كانت تعقد بهدف تغيير وجهة الحركة الإسلامية ونقل زعامتها من الإمام إلى الجبهة القومية وحركة التحرير وما إلى ذلك .

وفي نفس الإطار بنفس قواعد اللعبة التي شرحناها، علينا أن نقيم ذلك الهجوم الوحشي الذي قام به جنود النظام الصهيوني على المصلين الفلسطينيين في المسجد الأقصى .

إن الجنود الإسرائيليين في هجومهم على المسجد قد قتلوا سبعة من المصلين وجرحوا مئات آخرين ثم تطورت انتفاضة الأقصى التي راح ضحيتها أكثر من مائة شهيد لماذا ؟ إن استرجاع سوابق هذه الفاجعة يمكن أن يكشف النقاب عن الهدف لهذا الهجوم الوحشي .

قبل يومين من اقتحام المسجد الأقصى، صدق الكونجرس على قانون منع بمقتضاه الاعتراف الدبلوماسي بالدولة الفلسطينية المنتظرة، كما منع تقديم أي نوع من المساعدات لتلك الدولة .

في حين أن هذه الدولة الفلسطينية المستقلة التي

ساومت مجموعة عرفات رجال الدولة في أمريكا وإسرائيل حول تكوينها وكيفية فترة طويلة، دولة لا تضم سوى جزء ضئيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة يتمثل في جزء صغير من قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن . إن عصابة عرفات تساوم الأمريكيين والإسرائيليين على هذه الدولة المنتظرة ، في حين تطالب الانتفاضة بجميع الأراضي الفلسطينية ومحو نظام احتلال القدس من على صفحة الوجود. وصارت الانتفاضة، هذه الحركة الخلاقة الموسعة في السنوات الأخيرة، أعقد مشكلات إسرائيل على الإطلاق .

من البديهي إذاً أن يكون ما تسعى إليه عصابة عرفات تحت مسمى الدولة الفلسطينية المستقلة لا يمثل المطلب الحقيقي للشعب الفلسطيني، بل هو خيانة واضحة علنية لآمال الأمة الفلسطينية وأهداف انتفاضته، ومن ثم يمكن القول دون أدنى شك بأن أمريكا وإسرائيل راضيتان - على خلاف ما يتظاهرا به - بتشكيل الدولة الفلسطينية المستقلة ، بل إنهم يعتبرون تأسيس دولة فلسطينية بهذه المواصفات بمثابة طوق نجاة لهم .

لكن المشكلة الأساسية لدى كل من أمريكا وإسرائيل تكمن في أن الشعب الفلسطيني وحركة الانتفاضة الشعبية الطاهرة يعتبران مطالب عرفات خيانة كبرى لفلسطين.

وقد أعلن الشعب الفلسطيني عدة مرات أن تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة بالمواصفات التي يطلبها عرفات إضاعة لحق الشعب الفلسطيني المظلوم ، وأن الشعب غير مستعد لقبولها .

وللسبب نفسه، ظلت المباحثات المتوالية والجلسات المتلاحقة بين عصابة عرفات والسياسيين الأمريكيين والإسرائيليين دون جدوى .

وعلى الرغم من أن طرفي المباحثات يطلون هذا الفشل بفشل المباحثات فحسب، لكن بالنظر إلى الشواهد والقرائن الموجوة والأدلة غير القابلة للإنكار، يلحظ أن كلا من طرفي المباحثات أي أمريكا وإسرائيل من جهة، وعصابة عرفات من جهة أخرى، يسعيان وراء هدف مشترك واحد . وإنما تلك المعارضات الأمريكية الإسرائيلية المتشددة لمطالب عرفات فقط هي من أجل إعطاء أهمية لأطروحات عرفات التافهة وتضخيم مطالبه الضئيلة الخائنة ، حتى ولو نظرنا بفكر ساذج، هل يتصور أن أمريكا وإسرائيل تعتبران تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ! بالمواصفات المذكورة تمثل ضرراً عليهما ؟! إن قرار الكونجرس الأمريكي الصادر في الأسبوع الماضي ضد إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد بمثابة طرفي مقص تم شحذهما لقطع حبل آمال الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم مما أعلن لم نلاحظ أدنى اختلاف ولو نظري بين طرفي المباحثات .

ثم يأتي إقترحام ارييل شارون زعيم حزب الليكود الإسرائيلي للمسجد الأقصى قبل يوم واحد من وقوع الفاجعة ليواجه بغضب عارم من الشعب الفلسطيني في إطار يوجب علينا اعتبار قرار الكونجرس بمثابة تهينة مسبقة للأحداث، والتي اقترنت بهجوم الجنود الإسرائيليين على المصلين لتكتمل بقية حلقات مشروع الخداع.

إن فاجعة المسجد الأقصى يجب أن تكون درساً يعتبر به أولئك الأشخاص الذين يأخذون إدعاءات السلام الأمريكية مأخذ الجد، فهم ليسوا إلا سذج ، إن أمريكا هي الشيطان الأكبر وتريد أن تجعل الشعوب الأخرى وخاصة الشعوب المسلمة ذليلة إلى جوارها ... ولا يفوح من السلام سوى رائحة الدم .

إيران والعولمة

أضحت ظاهرة العولمة أحد أهم ما يميز النظام العالمي الجديد الذي أعقب نظام القطبية الثنائية حيث تساقطت الحدود الأيديولوجية بين الشرق والغرب وحل مكانها تقسيم جديد للعالم يقوم على صيغة (جنوب/شمال). لقد أصبح الاقتصاد هو صاحب المكانة الرفيعة في النظام العالمي الجديد، بعد أن كانت الأيديولوجية هي صاحبة الخطوة . وفي ظل هذا الوضع زالت المسافات بين الداخل والخارج ، حيث انتهى المفهوم التقليدي لفكرة السيادة الوطنية للدولة ، بسبب سطوة الشركات متعددة الجنسيات . كيف تنظر إيران لظاهرة العولمة، وكيف ترى أثرها على أمنها القومي وسياستها الخارجية ؟ هذا الملف يحوى الاجابات

(١) العولمة والأمن القومي

■ د. سيد محمد كاظم سجاديور (*)

مجلة سياست خارجي (السياسة الخارجية) السنة الرابعة عشرة صيف ٢٠٠٠**

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ بدأ الحديث عن الماهية الجديدة للعلاقات الدولية. وفي هذا الصدد ظهرت ثلاث نظريات مختلفة حول الآفاق المتوقعة للعلاقات الدولية. النظرية الأولى قالت بأن تنصير الغرب وبداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية تقوم على أساس السيطرة المطلقة للغرب. والنظرية الثانية تعتقد بأنه لم يحدث شيء جديد في هذا الإطار، أما النظرية الثالثة فقد قالت بظهور مفهوم جديد للعلاقات الدولية هو العولمة.

ما يهمنا من هذه النظريات الثلاث هو النظرية الثالثة أو كما تعرف نظرية العولمة حيث أفرزت ظاهرة أو نظرية العولمة مناخا جديدا في الوضع الدولي تأثرت به مكونات ومفردات النظام

الدولي.

وفي هذا الصدد فإن أهم ما يجب وضعه في الاعتبار هو أن المناخ الدولي يعد واحدا من العوامل والمرتكزات الأصلية في تعيين مفهوم الأمن القومي والدولي، كما أن الحقيقة التي يجب وضعها في الاعتبار جيدا هي أن آلية وكيفية وماهية التعامل مع البيئات الثلاث المكونة والمشكلة للبيئة الأمنية وهي البيئة الداخلية والاقليمية والنوعية صارت تشكل وترسم بشكل حاسم الوضع النهائي لأمن دولة ما أو أمة ما .

الأمن الخارجي لإيران والعولمة:

انطلاقا من هذا فإننا في نظرتنا ورؤيتنا إلى الأمن الخارجي

* مدير معهد الدراسات السياسية والدولية - وزارة الخارجية الإيرانية

**دورية فصلية يصدرها معهد الدراسات السياسية والدولية - وزارة الخارجية الإيرانية- السنة الرابعة عشرة صيف ٢٠٠٠

لإيران يجب أن تطرح ثلاثة تساؤلات رئيسية هي:

- ١- كيف يمكن للعولمة أن تسيّر وتوظف البيئة الأمنية العالمية؟
- ٢- ما هو تأثير هذا التطور على الأمن الخارجى لإيران؟
- ٣- أى إجابات مناسبة يجب على إيران أن تقدمها فى مجال أمنها الخارجى؟

إن ما سبق ذكره سوف يساعد فى التوصل لإجابات على هذه الأسئلة المطروحة بما يوضح الآتى:

أولاً: أن العولمة تعد ظاهرة ذات طبيعة مزدوجة إذ تحتوى فى ذاتها على بعض جوانب الغموض كما أنها صارت من ناحية أخرى سبباً لظهور متغيرات جديدة وبارزة فى البيئة الدولية وفى اللاعبين الدوليين الجدد وكذلك فى القواعد الجديدة وأيضاً التركيبة الجديدة الخاصة بالأمن الخارجى للدول.

ثانياً: أن العولمة لا تقدر - وإن تستطيع أصلاً - أن تغفل تأثير البيئة الأمنية الخارجية لإيران. لذلك فقد أثرت هذه الظاهرة فى بعض عناصر الثبات وأيضاً عناصر التغيير فى البيئة الأمنية الخارجية لإيران، وهو ما يوجب ويفرض التأمل والنظر بنفس القدر فى عناصر الاستمرار وأيضاً عناصر التغيير.

ثالثاً: أن المكاسب الأمنية للعولمة لا تعد فى مجموعها ذات أثر سلبي على إيران والعكس أيضاً حيث لا يمكن اعتبارها ذات آثار ايجابية وحسب، ذلك أن الماهية التركيبية لهذه الظاهرة قد خلقت لإيران فرصاً إيجابية وأيضاً صراعات خاصة بها. وليس من الواجب على إيران أن تنسى مرة واحدة التهديدات والمخاطر التقليدية لبيئتها الأمنية كما لا يجب عليها فى نفس الوقت أن تتجاهل التطورات الجديدة.

التغير فى مفهوم الأمن الخارجى لإيران فى عصر العولمة:

هناك ثلاثة موضوعات أساسية جديدة بالمناقشة فى هذا الصدد وهى كالتالى:

أولاً: أن البيئة الأمنية الخارجية لإيران فى عصر العولمة لازالت متأثرة بالمتغيرات التقليدية فى الأمن الخارجى أى ماهية الجيران وكذلك عالمية بيئة الجوار الجغرافى. ولهذا السبب ومن هذا المنطلق أيضاً، فإن العولمة والتطور فى البيئة الأمنية الدولية ليس لهما تأثير كبير وحاسم فى مصير وطبيعة وكيونة الأمن الخارجى لإيران وذلك لأن أثبت عنصر وأكثره دواماً عنصر فى الأمن الخارجى لإيران طوال القرون والعصور الماضية هو الجغرافيا والتي جعلت من إيران مركزاً لاهتمام المناطق الجغرافية المحيطة بها من جانب، كما أن إيران - من الناحية الجغرافية - لم ترتبط ارتباطاً كاملاً بأى من البيئات الجغرافية المحيطة بل ظلت مستقلة وثابتة كما هى الآن من جانب آخر. وبعبارة أخرى فإن إيران كانت مركزاً لتلاقى شرق آسيا العربى وكذلك الناطقين بالتركية وآسيا الوسطى والقوقاز، وأيضاً شبه القارة الهندية، إلا أن ارتباطها بهم جميعاً لم يزد عن كونه رباط وعلاقات جوار من الناحية الثقافية والدينية ولم يكن رباط أو ارتباط «زعامة» أو «قيادة».

إن هذا التجاور التوعم وكذلك عدم الارتباط القائم على الزعامة لا يزال يشكل النور المحورى والعامل الجوهري فى البيئة الأمنية الخارجية لإيران. لذلك كله فسواء اعتبرنا أن «العولمة» «مشروعاً» أم اعتبرناها «مذهباً» فكرياً ثقافياً أو سياسياً فالحقيقة هى أن إيران تواجه جيراناً متعددين لكل منهم بناؤه الخاص على

المستوى الداخلى ولكل منهم علاقاته الخاصة مع جيرانه.

وقلما توجد دولة واحدة فى العالم تحظى بمثل هذا العدد من الجيران من نوى الطبيعة والماهية والكيونة المختلفة. لذلك على إيران - دائماً - أن تنظم علاقاتها وظروفها الأمنية الخارجية وفقاً لهذا التنوع فى الجيران وذلك سواء كان النظام الدولى يقوم على أساس الثنائية القطبية أم على أساس تعدد الأقطاب أو سواء كان نظاماً يقوم على أوتقوده «العولمة»، لذلك فإن استمرار بيئة الأمن الخارجى لإيران بهذا الشكل أمر غير قابل للإنكار.

ثانياً: هو أن بيئة الأمن الخارجى لإيران لا تعد من البيئات القائمة على أساس العلاقات الثنائية بشكل تام ومطلق، بل هى بيئة أمنية تقوم على أساس الاتصال والضغط والتفاعل مع البيئة الدولية، حيث تركت التطورات الدولية - ولا تزال - آثاراً رئيسية على بيئة الأمن الخارجى لإيران. وليس من المبالغة إذا قلنا إن البيئة الأمنية الخارجية لإيران هى من أكثر البيئات الأمنية عالمية. إن تواجد القوات العسكرية الأمريكية فى منطقة الخليج الفارسى والقضايا المرتبطة بمرور خطوط الطاقة الخاصة بمنطقة بحر الخزر عبر إيران ومعارضة أمريكا لذلك والحصار الواضح ضد إيران والأقل حدة ضد روسيا من جانب أمريكا وكذلك دخول باكستان النادى النووى والأزمة العراقية الدولية وعضوية تركيا فى الناتو وإنضمامها المتوقع إلى الاتحاد الأوروبى، والحساسية الخاصة تجاه مشروع طالبان المصحوب دائماً بخطوات عنف فى المنطقة.. كل ذلك أضفى الصبغة الدولية على البيئة الأمنية الخارجية لإيران بحيث أن أية خطوة أو تصرف من جانب الجيران أو من جانب إيران يتصف دائماً بمستوى دولى أو يصبح ذا طبيعة دولية.

إن هذا البعد الدولى لا يعد جديداً وهو لا يزال مستمرا منذ ما قبل ظاهرة العولمة. وعلى الرغم من أن هذا البعد فى العلاقات الثنائية الأمنية لإيران وجيرانها قد تتفاوت شدته أو ضعفه إلا أن البيئة الخارجية للأمن الإيرانى تظل دائماً ذا طبيعة وصبغة دولية. إن ما ذكرناه بشأن الدائرة الأولى للبيئة الأمنية الخارجية لإيران وهى دائرة دول الجوار الجغرافى المباشر لو أننا طبقناه على الدائرتين الثانية والثالثة لنوائر الأمن الخارجى لإيران فإن الأبعاد الدولية لهذه البيئة الأمنية الإيرانية سوف تتسع وهو ما يؤكد من جديد على «عالمية» العنصر الدولى فى تشكيل البيئة الأمنية الإيرانية.

ثالثاً: يرتبط بالتغيير فى البيئة الأمنية الخارجية لإيران نتيجة العولمة. ذلك أن مفهوم «الفضاء» و«المناخ» الأمنى الخارجى لإيران قد صار أسيراً للتطور والتغير مثل سائر مناطق العالم. فخلال العقود الماضية كثيراً ما طرحت فكرة «الفضاء الإلكتروني» وهو الفضاء الذى شمل منطقة الشرق الأوسط أيضاً، فمن البحوث المرتبطة بالانترنت ودورها فى الإعلام كان الحديث عن التجارة الإلكترونية وكذلك عن الاستفادة من جود الأقمار الصناعية بوصفهما من مظاهر العولمة وهو ما أدى إلى تشكل حدود جديدة وفضاء جديد جنباً إلى جنب مع الحدود الجغرافية التقليدية. وقد أثر هذا المناخ والمحيط الإلكتروني فى القواعد والمرتكزات والأسس الأمنية التقليدية وذلك كما يلى:

(أ) أظهر المناخ الإلكتروني الجديد أهمية الجانب الاقتصادى

وكذلك الاقتصاد القائم على فن إنتاج المعرفة والمعلومات، فصارت بذلك المنافسة الاقتصادية جزءاً من الرقابة الأمنية وظهر مجال جديد للمنافسة الاقتصادية في هذا المناخ المعلوماتي الجديد، وتمثل إسرائيل - في هذا الاتجاه - الدولة الأولى في منطقة الشرق الأوسط.

ب) في المناخ الإلكتروني الجديد إرتبطت أهمية وكالات الأنباء والأخبار وكذلك وسائل وأنوات نقل المعلومات بسرعة فائقة، بالبعد الأمني للدول بشكل أكثر خطورة عن ذي قبل.

وعلمياً إرتبطت الحدود الجديدة للمناخ الإلكتروني وهو ما صار في حد ذاته سبباً لطرح لاعبين جدد على الصعيد الدولي.

إن نظرة عابرة لنور شبكة الجزيرة الفضائية يبين ويدل على ظهور لاعبين جدد في منطقة الشرق الأوسط. والأمر لا يقتصر على شبكة الجزيرة وحدها. ذلك أن المنظمات غير الحكومية في منطقة الشرق الأوسط قد ظهرت نتيجة لسهولة إقامة قنوات اتصال إلكترونية من جانب والانخفاض التدريجي والجدى للدور الحكومات - من طرف واحد - من جانب آخر.

وعلى الرغم من إختلاف دور المنظمات غير الحكومية في كل دولة من دول منطقة الشرق الأوسط عن الأخرى ورغم أن مجالات عملها لازالت تحت قبضة وسيطرة الظروف الاقتصادية والسياسية إلا أنه رغم ذلك كله لا يمكن إغفال أن المنظمات غير الحكومية الإقليمية صارت تحظى بعلاقات خاصة وقنوات اتصال دولية مباشرة مع سائر المنظمات غير الحكومية الأخرى.

ج) المناخ الجديد غير من طبيعة اللاعبين التقليديين في الشرق الأوسط، حيث لم يعد ممكناً الاعتماد على الوسائل والأنوات العسكرية الخالصة بشكل كامل. كما لم يعد ممكناً أن تنحصر عملية توفير وتحقيق الأمن اعتماداً على فوهة البندقية، بل صارت هناك دائرة أخرى معزولة عن التحولات الاقتصادية فاعلة في مجال الأمن.

في هذا الصدد يجب القول بأنه على الرغم من عدم وجود فهم متشابه وموحد ومحدد بشأن العناصر غير العسكرية للأمن في المنطقة بشأن إيران إلا أنه في الوقت نفسه لا يمكن إغفال حقيقة أخرى مفادها وجود قدر من التغيير والتطور في نظرة النخب الحاكمة في المنطقة. ذلك أن القلق الخاص بتهميش منطقة الشرق الأوسط والبيئة المجاورة لإيران فيما يخص الاقتصاد العالمي هو أمر جاد وجدي.

إن الآثار الاقتصادية للعولمة جعلت كثيراً من دول العالم أسيرة للتطورات السلبية الرئيسية لهذه الظاهرة. وتعد الأزمة الاقتصادية لدول آسيا إحدى النماذج والأمثلة الدالة على ذلك في السنوات الأخيرة. ورغم أن بعض الدول الآسيوية قد تجاوزت هذه المشكلات وأعادت إلى حد ما بناء ذاتها، إلا أن الآثار الأمنية لهذه التطورات الاقتصادية كانت عميقة جداً.

إن الشيء الذي يبدو في ظاهره غير مؤثر على البيئة الإقليمية المجاورة لإيران خاصة المنطقة الجنوبية هو أن آثار العولمة لم يتم لمسها بشكل سلبي ومدمر تجاه اقتصاد هذه المنطقة بسبب الاتكاء على - والتسكين الخادع - للعائدات النفطية وهو ما يدفعنا للقول بأنه لم يحدث في تاريخ العالم أن تأثرت الأوضاع الأمنية - خلال مدة زمنية قصيرة - نتيجة للتلاعبات الاقتصادية على هذا

النحو الذي نراه اليوم.

من كل ما سبق يمكن إدراك النتائج الآتية:

أولاً.. تتمثل البيئات الأمنية لإيران في الآتي:

١ - دول الجوار الجغرافي بوصفها البيئة أو المجال الأمني الأول لإيران.

٢ - الدول المحيطة بدول الجوار الجغرافي.

٣ - وضوح عنصر الجغرافيا في تشكيل أنوات ووسائل الأمن الخارجي لإيران.

وفي هذا الصدد لا يوجد تأثير رئيسي للعولمة.

ثانياً.. البيئة الأمنية الإيرانية هي بيئة متأثرة بالبيئة العالمية بشكل تبادلي دائم. من ذلك - على سبيل المثال - ظاهرة العولمة الاقتصادية التي من المؤكد أنها قد أثرت بشكل أو بآخر على متغيرات وأركان الأمن الخارجي لإيران.

ثالثاً.. أنه قد رافق ظهور العولمة تغييرات عميقة في مجال الأمن الإيراني من خلال ظهور لاعبين جدد ومن خلال تشكيل ضغوطات أمنية جديدة.

ردود الفعل الإيرانية :

من كل ما سبق فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: ما هي ردود الفعل التي يمكن أن تتخذها إيران تجاه الآثار التي أفرزتها ظاهرة العولمة على بيئتها الأمنية الخارجية؟

الحقيقة أن الإجابة على ذلك تتضمن بشكل كلاسيكي ضرورة الإجابة على السؤال القائل: ما هي التهديدات والفرص التي تتضمنها وتحملها ظاهرة العولمة تجاه إيران؟

في اعتقادنا أن الإجابة على ذلك تتمثل في الآتي:

أولاً: أن التهديدات التقليدية تجاه الأمن الخارجي الإيراني لم تنزل أو تنتهي. لكنها صارت أكثر تعقيداً. فالعولمة لا يجب مطلقاً أن تدفع إيران - بأي وجه - لأن تنسغل أو تغفل عن العوامل والمرتكزات والثوابت التقليدية والتاريخية في أمنها، ذلك أن أي نوع من عدم الاهتمام بهذه الثوابت سوف تصاحبه قلقاً فيما يخص ثوابت ومرتكزات الأمن الخارجي لإيران. وبلا شك فإن ذلك سوف يكون مصحوباً أيضاً بآثار ونتائج مخربة ومدمرة لأمن إيران.

ومن الجدير بالذكر أن السلوكيات الأمنية لدول الجوار الجغرافي لإيران سواء قلت أم كثرت هي النماذج المشخصة التي يجب الاهتمام بها. فيما يخص الأوضاع الأمنية الإيرانية. كذلك فإن التطورات الإقليمية والدولية لا تلغى بشكل تام هذه النماذج من السلوكيات الأمنية التي تقدمها دول الجوار الجغرافي.

ثانياً: أن التهديدات التقليدية للأمن الخارجي لإيران على الرغم من ثباتها في قوالبها إلا أنها صارت تتمتع بخصائص جديدة معقدة لا ترتبط بشكل منظم أو منسجم مع ظاهرة العولمة. فعلى سبيل المثال فإن ما نراه على الحدود الشرقية خاصة فيما يتعلق بقضية طالبان يعد نموذجاً أكثر تقليدية من النماذج التي تهدد الأمن الخارجي لإيران وذلك على الرغم من الظواهر الجديدة الناتجة عن التطور المذهل في فن الاتصال وكذلك ظاهرة العولمة الاقتصادية.

ثالثاً: أن العولمة خلقت تهديدات جديدة ليس فقط بالنسبة لإيران بل لكل دول المنطقة ولكل دول العالم أيضاً. هذه التهديدات تصبح

يتمثل في التهديد الخاص بالفضاء الإلكتروني والذي يختلف كلية عن الحروب الإلكترونية الكلاسيكية.

وبالإضافة إلى هذه التهديدات فإن العولة - من ناحية أخرى - خلقت فرصاً جديدة لإيران تتمثل في الآتي:

١ - إمكانية دخول إيران كلاعب جديد في المجالات المرتبطة بتقنية المعلومات المفتوحة، وإيران تمتلك بالفعل القدرة اللازمة لدخول هذه المجالات وهي بالفعل داخلية في هذا.

٢ - خلقت العولة الاقتصادية - بالترافق مع التحولات العالمية والإقليمية مناخاً جديداً وفرصاً ملائمة للقوى الإقليمية ومن جعلتها إيران. ذلك أن العولة الاقتصادية لا يجب فصلها عن الظواهر والإنطلاقات العالمية الأخرى، وهو ما شكل - في مجمله - خلال السنوات السابقة فرصاً إقليمية خاصة بإيران من أجل أن تصبح لاعباً إقليمياً ذات مكانة.

٣ - أن مسيرة العولة خلال العشر سنوات الماضية كانت مصحوبة دائماً بانتشار الدبلوماسية متعددة الأطراف. وبهذا الشكل فإن جميع أعضاء المجتمع الدولي - ومن جملتهم إيران - قد صار لهم دور مؤثر في تشكيل القواعد الدولية الجديدة من خلال المؤتمرات الدولية المتعددة، وهو ما خلق بدوره فرصاً جديدة لإيران.

أكثر خطورة في وقت تتداخل وتتشابك فيه حلقات الأمن الداخلي للدول مع الأمن الإقليمي والأمن الدولي. وفي هذا الصدد يمكن ذكر عدة نقاط هامة هي:

(أ) ماهية الغموض الخاص بالعولة. وهو ما يعد في حد ذاته إحدى التهديدات المتوقعة.

(ب) أن العولة لها وجوها مختلفة. فالعولة الاقتصادية وسيطرة أنوات الاتصال وكذلك التقدم المذهل في وسائل نقل المعلومات كل هذا يمكن أن يخلق شروخاً عميقة ورئيسية في محيط الأمن الخارجي لإيران.

والعولة الثقافية - على سبيل المثال - لو اعتبرت محاولة لتوحيد الثقافات العالمية فإنها تعد بذلك تهديداً مباشراً ضد الهوية الإسلامية الإيرانية. «الهوية» تعد أهم «الأصول» و«المرتكزات» المحددة والمشكلة والمعينة للأمن الخارجي. لذلك فإن العولة الثقافية تضيف تهديداً جديداً لمجموع التهديدات الخاصة بالأمن الخارجي لإيران.

(ج) أن العولة في شكلها الجديد قد قدمت لاعبين جديداً فيما يخص الأمن الخارجي وكذلك قواعد جديدة لعملية الأمن الخارجي. وهو ما يعد سبباً لنشوء تهديدات جديدة كاملة تجاه إيران بشكل لم يكن قائماً قبل عشر سنوات من الآن. مفتاح ذلك

(٢) العولة والسياسة الخارجية

د. مهدي قاضي *

مجلة سياست خارجي (السياسة الخارجية) السنة الرابعة عشرة - صيف ٢٠٠٠

صار مؤكداً أن كلاً من العولة والسياسة الخارجية يؤثر كل منهما في الآخر، وهو أمر ينطبق على كل دول العالم ومن هنا فقد بات من الضروري دراسة التأثير الذي تلعبه العولة بشأن السياسة الخارجية لإيران وفي أي شكل سوف يتبلور هذا التأثير.

ومن البديهي أنه عندما يحدث تحول ما في النظام الدولي، فإن سلوك اللاعبين الدوليين يتغير تبعاً لذلك التحول، فتقوم كل دولة بدراسة القيم والمكاسب والمصالح القومية والأدوات الكامنة فيها ذاتها، وفي حال ثبوت تحقق نتائج إيجابية يبدأ السعي لتوفير أوضاع الدولة مع الوضع الجديد. لكن إذا ما خرج التقييم دالاً على آثار سلبية محتملة تتخذ تلك الدولة بديلاً موقفاً سلبياً تجاه الوضع الجديد أو الظاهرة الجديدة وتبدأ في البحث من جديد عن ظروف جديدة أخرى بهدف خفض النفقات من خلال الاستفادة من - وتوظيف - الحجج والنرائع الممكنة والمتاحة.

لقد صاحب ظاهرة العولة نتائج لا يمكن لجميع الدول الفكاك منها، واستطاعت الدول المتقدمة - اعتماداً على عدد من الوسائل المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية - أن تستفيد من النتائج الإيجابية لهذه الظاهرة وأثرت بقدراتها على مسيرتها.

أما الدول النامية فبسبب نقص الثروات والقدرات وكذلك بسبب مشكلات التنمية خضعت بشكل عام لتأثير العولة وأجبرت - في معظمها - على تحمل نفقات وموازنات عالية في هذا الصدد. وفي خضم كل هذا فإن الجمهورية الإسلامية تستطيع أن تحظى بموقع متميز بين الدول المتوسطة في الجول العالمي لترتيب القوى والدول.

وهذه الدول المتوسطة القوة والقدرة - في العادة - لا تستطيع بمفردها أن تقلل من الأثر السلبي للتطورات الدولية على مصالحها القومية وهو ما يفرض ضرورة التحرك الجماعي.

إن تجربة مجموعة دول الـ ٧٧ تعد نموذجاً بارزاً لهذا الأمر. لذلك فإن أول خطوة يجب تبنيها وبحثها في هذا الصدد هي ضرورة تنظيم العلاقات لتتفق مع أهداف الدول موضع الصدام مع التطورات العالمية. إن صراعات دول الجوار فيما بينها وكذلك صراعات الدول الأخرى والذي استمر خلال الثلاث سنوات الأخيرة يمكن أن تعد وتحسب في إطار هذه الملاحظة.

الأسس النظرية للسياسة الخارجية الإيرانية:

لقد استلهمت الأسس النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد إنتصار الثورة من مجموعتين من «القيم» والتين قد تبسوان في حالة تكامل حيناً وفي حالة تناقض

* مدير عام معهد الدراسات السياسية والدولية بوزارة الخارجية الإيرانية.

وتصارع حيناً آخر. فمجموعة القيم المأخوذة عن الرؤية الإسلامية كانت نتاجاً للفكر والقيمة المذهبية الدينية، وكانت أيضاً نتاجاً لفكر النخبة السياسية ولجزء مهم من الشعب. ذلك في حين أن الأهداف الثورية أيضاً بسبب أهواء الأحزاب السياسية والمفكرين والطبقة المتوسطة صار من الممكن بلورتها بشكل منفصل ومستقل. وقد أخضع ذلك كله شعارات السياسة الخارجية الإيرانية للتأثير القائم على تناقض الرؤية والهوى والأهداف.

إن فكرة تشكيل «أمة واحدة» والدفاع عن المستضعفين في العالم ونظرية أم القرى هي كلها من الأسس النظرية اللازمة التي طرحت نظرية العولة الإسلامية وأسلمة السياسة الخارجية الإيرانية. وقد خصص جزء مهم من برنامج العقد الأول من الثورة لتحقيق هذه الأهداف.

من ناحية أخرى، فإن الثورة الإسلامية أيضاً - مثلها مثل بقية الثورات العالمية - قد اعتبرت أن النظام الدولي نظاماً غير عادل وقائماً وفقاً لمبادئ قوى الاستكبار السياسي والثرواتي أيضاً، وإن دعت - لذلك - في عملية تصدير أهدافها الثورية من أجل خلق أرضية وبيئة جديدة بهدف خلق نظام جديد قدر الإمكان أو على الأقل إصلاح النظام العالمي القائم.

ولقد ساعدت التركيبة الدولية ثنائية القطبية هذه النظرة والرؤية الجديدة للثورة الإسلامية الإيرانية. فكان شعار لا شرقية ولا غربية دليلاً على الرؤية النقدية من جانب وطلباً يهدف لتغيير الوضعية القائمة في العلاقات الدولية من جانب آخر.

وخلال العقدين الماضيين وعلى الرغم من ظهور أساليب جديدة في العلاقات الخارجية، إلا أنه لم يحدث أي تغيير في الأسس النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية حيث ظلت مقدمة الدستور الإيراني كما هي وكذلك المواد من ١٥٢ إلى ١٥٧ قد بقيت من دون أن تمس من جانب التعديلات الدستورية التي جرت عام ١٩٨٩.

وعلى الرغم من أن شعار «الحكمة» و«المصلحة» يدل على أن السياسة الخارجية الإيرانية تمضي بشكل عقلاني وأنها تبذل العمل من أجل ضمان وتأمين المصالح القومية إلا أن الأسس النظرية للسياسة الخارجية لازالت تحتفظ بالرؤية القائلة بوجود ثنائية قطبية في العالم وذلك رغم ظهور وتبلور الظروف والأوضاع الدولية الجديدة، حيث حل مفهوم «الشمال - الجنوب» محل مفهوم «الشرق - الغرب» وكذلك حل مفهوم الدول المتقدمة والدول النامية محل «الفقر والغنى»، ولازال مفهوم المسلمين وغير المسلمين دالاً على مفهوم «دار الإسلام» و«دار الكفر».

إن مثل هذا النوع من المفاهيم يحظى بقدر من الواقعية النظرية والمادية التطبيقية لكن - مع ذلك - لا يجب الإغفال أو التغافل عن الواقعية الجديدة المتمثلة في «العولة» وآثارها.

وكما سبق القول فإن مسيرة العولة قد بدأت، وصارت كل دولة بمفردها أو كل مجموعة من الدول تسعى لكي تربط مسيرة العولة هذه بمبادئها وأسس نظامها وأهدافها.

وظاهرياً فإن جميع الدول قد أيدت ركوب «جواد العولة» بدلاً من «العموم» بشكل منفرد في بحر العلاقات الدولية المتلاطم وبقبولها ركوب جواد العولة إرتضت الوصول - في شكل

جماعي - إلى الشاطئ وذلك على الرغم من أن هذا الشاطئ لا يمثل كل القيم الجمالية المطلوبة.

ففي نظام الثنائية القطبية تتحقق الحقوق والأهداف عن طريق الصراع أو عن طريق الاستفادة من الصراعات. لكن في ظل مسيرة العولة فإن هذه الحقوق تتحقق عن طريق ومن خلال «التعاون». كما سيستمر الإستثمار وجنى الثمرات بأسلوب جديد لتحقيق أهداف جديدة. والدول التي تستطيع أن تسعى يمكنها أن تجعل وتوظف مسيرة العولة في خدمة مصالحها وأن تزيد - لنفس الهدف - من حضورها ومشاركتها في مسيرة الترتيبات العالمية الجديدة.

لقد أدرك الجميع النتيجة القائلة بوجوب «اللعب» من أجل «جنى الثمرات» أو من أجل «الإدارة» أما المتفرجون فيمكنهم «التصفيق» و«الصياح» فقط لتشجيع الفائزين والراغبين من دون أن يكون لهم أثر مباشر في أحداث اللعب.

إن تشكيل «أمة واحدة» يعد محاولة من أجل تشكيل «الحكومة الإسلامية العالمية». ولهذا فإن «بعد» و«فكرة» و«صفة» العالمية موجودة في السياسة الخارجية الإيرانية، إلا أن نظرية الثنائية القطبية تعد أفضل وسيلة أثناء تخطيط السياسة الخارجية وذلك حتى يمكن الوصول إلى المصالح بأقل تكاليف مع التيقن بأن المشاركة الإرادية في مسيرة العولة سوف تحقق مكاسب أكثر بتكاليف أقل، أما الإنضمام الإجباري لآخر عربة من القطار سوف يكون مصحوباً بخسائر شديدة أو عدم القدرة على فرض وتحقيق المطالب.

إن الطائرة تعد وسيلة غالية القيمة في حمل البضائع ونقل المسافرين لكنها تحقق وتنجز مهمتها في وقت قصير وبطاقة أقل. والمسافرون الذين يقررون السفر بالطائرة إذا ما وصلوا المطار في الوقت المحدد وحصلوا على تأشيرة الركوب في الوقت المحدد يمكنهم اختيار المقعد الخاص بهم، أما المسافرون الذين يصلون إلى المطار في آخر لحظة وعلى عجل فالطبيعي أنهم سوف يمنحون أماكن جلوس في الطرقات وفي الأماكن الصاخبة والمملوءة دائماً بحركة الركاب بهدف الوصول إلى بورات المياه أو مطعم الطائرة!

لقد وضعت العولة الأسس النظرية للسياسة الخارجية لكل الدول تحت تأثيرها. لذلك فإن دول الاتحاد الأوربي على سبيل المثال قد نظمت أسس سياساتها الخارجية وفقاً لهذا الأمر حتى عام ٢٠٠٨ و٢٠٢٠. إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية أيضاً لا يمكنها أن تبقى خارج هذه الدائرة.

كيفية التخطيط في السياسة الخارجية:

إن واحداً من أهم خصائص الدول النامية يتمركز في طريقة وكيفية التخطيط. فآراء المسؤولين والنخب السياسية لها أكبر الأثر في مجال العلاقات الخارجية، وذلك رغم التسليم بأن هناك لاعبين آخرين يشاركون بقدر ما في هذا المجال.

لذلك فما دامت الدول والحكومات هي اللاعب الأصلي، فإن هذا الأمر يعد عاملاً طيباً بشرط إنضمام لاعبين جدد حيث سيعد ذلك باعثاً ودافعاً للتحويل والتغيير.

وخلال سنوات ما بعد إنتصار الثورة خاصة سنوات الحرب المفروضة مع العراق فإن المسؤولين الحكوميين تقريباً كانوا

وحدهم الذين يصممون ويخططون في مجال السياسة الخارجية. لكن في العقد الثاني من الثورة استطاعت الفعاليات الاقتصادية أن تشارك في هذا الأمر وكذلك الصحف في بداية العقد الثالث للثورة. وكما ذكرنا من قبل فإن العولة في بداية القرن الواحد والعشرين صارت تتبع سياسات الشركات متعددة الجنسيات أكثر من وقوعها تحت سيطرة الدول. وعلى ذلك يمكن التنبؤ بأنه خلافاً لما كان معمولاً به من قبل حيث كانت النخب والشخصيات السياسية هم المخططون الأصليون للسياسة الخارجية، وحيث سيضاف إلى هؤلاء بمرور الوقت دور المؤسسات الاقتصادية والمنظمات الثقافية في عملية تخطيط السياسة الخارجية، ومع الوضع في الاعتبار «عملياتية» المبادئ الاقتصادية الدولية وتعدد الموضوعات والقضايا التجارية الدولية، فإن مشاركة هذه المؤسسات في عملية تخطيط السياسة الخارجية سوف تجدد من الحجج والذرائع من أجل حماية مصالحها.

بعبارة أخرى فإن مسيرة العولة - كما يبدو للنظر - سوف تكون سبباً لفتح أكبر ولبسط أكبر لدائرة تخطيط السياسة مما سيؤدي بدوره لإنضمام المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة وكذلك النواثر الثقافية في عملية تصميم وتخطيط السياسة الخارجية. ومن الممكن أن تؤدي عملية مشاركة مجموعات كبيرة في التخطيط إلى اختلالات في البداية، لكن على الأمد البعيد فإن ذلك سيؤدي إلى «العقلانية» في السياسات.

مسيرة التخطيط :

من المسلم به أنه يجب في أي تخطيط أن تحدد الأهداف في البداية ثم تُعَيَّن طرق الوصول للأهداف من خلال الأدوات والامكانيات المتاحة. ومع نمج البرامج بالخطوات التنفيذية تتحقق النتائج المطلوبة.

إن المشكلة الأصلية في السياسة الخارجية الإيرانية بعد الحرب العالمية الثانية كانت تكمن في عدم تطابق الأهداف مع الأدوات والوسائل المتاحة. وكان يبدو للنظر أن المخططين للسياسة الخارجية الإيرانية في القرن الأخير يضعون في اعتبارهم بون قصد وبشكل غير إرادي وغير واع دوراً دولياً بلدهم - إيران - كان يتوافق فقط مع وضع القوى الدولية في القرون السابقة! إذ كانوا يعتبرون إيران المعاصرة هي نفسها كما كانت من قبل ويضعونها كإمبراطورية في نفس وضعها الذي كانت عليه إلى جوار كل من الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية اليونانية!! لذلك كانوا يصنفون إيران وكأنها واحدة من القوى العالمية الثلاث وكانوا يضعون في إعتبارهم أيضاً العقيدة القائمة على «لزومية ووجوب» «تعاون» و«تباحث» الأوروبيين مع إيران بنفس القدر والنحو الذي كانوا عليه في القرون ١٥-١٨ لكي يهدوا الدولة العثمانية بإيران!! وهم بذلك قد غفلوا عن أن الأوضاع الدولية خلال القرنين ١٩-٢٠ قد شهدت تغييرات أساسية ورئيسية.

ذلك أنه منذ ظهور الثورة الصناعية في الغرب في القرن ١٩، فإن مكانة وموقع إيران قد تغيرا في العالم، واحتلت إيران مكانة جديدة مغايرة وبعيدة تماماً لما كانت عليه من قبل في قائمة

الدول والقوى العالمية .

لذلك كله فإن تعيين الأهداف يجب أن يكون مصحوباً بضرورة الوضع في الاعتبار الوضع الدولي الحالي من جانب، والقدرة الحقيقية لإيران من جانب آخر. إن الحرب المفروضة مع العراق، والحصار الاقتصادي وتنمية المجتمع الإيراني وكذلك مختلف القضايا الداخلية، كل ذلك قد شكل دافعاً لإعادة تحليل ودراسة الثروات والأدوات المتاحة. كما خلق في الوقت نفسه قيوداً في مجال التخطيط الخاص بصنع السياسة الخارجية الإيرانية.

لقد أصبح محور التخطيط الجديد متمثلاً في «أقصدة السياسة الخارجية». ذلك أن الرؤية الاقتصادية للتطورات الدولية صارت تعد واحدة من أهم الملزمات الخاصة بقبول ظاهرة العولة. كما أن المنطق الإقتصادي في السياسة الخارجية سوف يخلق لإيران مصالح جديدة في المنطقة والعالم. وسوف تفتح هذه المصالح بنورها أبواباً جديدة من المكاسب للدولة الإيرانية.

لذلك فإن التخطيط الجديد للسياسة الخارجية الإيرانية في حاجة إلى تعاون ومشاركة القطاع الإقتصادي في الدولة، إذ لم تعد «السياسة» و«الأمن» فقط هم ملاك تخطيط السياسة الخارجية وذلك لأن الإقتصاد والثقافة صارا يحظيان بأهمية متزايدة على مستوى العالم كله، كما لم يعد ممكناً مقارنة تعيين مكانتهما في السياسة العالمية الراهنة بما كان عليه الحال في سنوات الحرب الباردة.

إن ماسبق، يعني أن تقييم الأوضاع السابقة في مجال صنع السياسة الخارجية في حاجة فعلية لتجديد الرؤية. وكذلك يجب إقتصاد تنويع البرنامج الجديد للسياسة الخارجية على أساس الدراسة النقدية للبرامج السابقة وفهم النجاحات المتحققة وأيضاً فهم وإدراك أسباب الفشل.

إن الدراسة الجديدة المطلوبة وعملية صنع السياسة الخارجية يجب أن تشمل إلى جانب ماسبق ضرورة إعادة بحث ودراسة الأسس النظرية والمبادئ والأهداف ونمط التخطيط والبناء التنفيذي للسياسة الخارجية الإيرانية. (*)

كما أن الكشف عن ضرورة «التطور الإلزامي» لا يعني نفى وإنكار المنجزات السابقة المتحققة. فتغيير الظروف الدولية يعني ضرورة إثارة وتحفيز أعضاء المجتمع الدولي. ومنذ أواسط العقد الثامن من القرن العشرين نهضت الدول كلها لوضع برامج مختلفة لسياساتها الخارجية. ووضعت تعريفات وتصورات لأهدافها الجديدة، كذلك توصلت لوسائل وأدوات جديدة لازمة وضرورية لإنجاز تلك الأهداف.

وقد خطت إيران أيضاً - إنطلاقاً من موقعها الإقليمي - بشكل تدريجي في هذا الطريق. لذلك فإن التطورات الداخلية الأخيرة في إيران تعد باعثاً ودافعاً لتقوية مسيرة إيران في هذا الإتجاه. لكن التغييرات الميدانية الخارجية تحتاج إلى بحث علمي وعميق.

ففي كل عام تقام مؤتمرات ومنتديات متعددة حول الموضوعات الخاصة بالسياسة الخارجية الإيرانية، لكن موضوع «دراسة السياسة الخارجية الإيرانية» ذاتها قلما تم - حتى الآن - بشكل حرو وكامل في المحافل العلمية الإيرانية.

خاتمی فی آمریکا: ایران وقمة الالفية

جاءت زيارة السيد خاتمی لأمريكا فی ۹/۳ الماضي للمشاركة فی مؤتمر الالفية الذي عقدته الأمم المتحدة لتضيف حلقة جديدة من حلقات العلاقات الإيرانية الأمريكية. فبعد زيارة الوفد البرلمانی الإيراني للولايات المتحدة لحضور مؤتمر الاتحاد البرلمانی والضجة التي أثارت حول هذه الزيارة بعد مابله أعضاء الوفد الإيراني لبعض نواب الكونجرس الأمريكي وصعود التحليلات والتنبؤات عما إذا كان هذا بداية التحول فی استراتيجية السياسة الخارجية الإيرانية أو استراتيجية النظام ككل أم إنه مجرد لقاء عابر ومحض صدفة كما صرح السيد مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى. وقد جاءت هذه الزيارة بعد عودة كروبي بیوم واحد. وذهب خاتمی الى نیویورك وفی يده مشروعه الخاص بحوار الحضارات! وكانت أولى لقاءاته فی نیویورك مع العاملين بالقنصليات الإيرانية فی الامم المتحدة والادارة الأمريكية بواشنطن، خطب فی الشباب الإيراني المقيم فی أمريكا يدعوهم الى الاهتمام بثقافتهم وأمتهم وأن يعلموا من ای بلد جاءوا والى أى بلد ينتموا. ولعل لقاءات خاتمی مع الإيرانيين المقيمين بأمريكا تكمله لمشروع قانون العفو العام الذي كان يعرض فی نفس الوقت على مجلس الشورى الاسلامی داخل ایران.

وفی اليوم الثاني للزيارة التقى خاتمی برئيس لجنة الصليب الأحمر الدولي ومدير عام منظمة اليونسكو كما القى محاضرة فی جمع من زعماء المنظمات والمراكز الاسلامية بأمريكا.

وفی ۵ سبتمبر بدأ مؤتمر حوار الحضارات جلسته الافتتاحية بكلمة السيد خاتمی. ثم جاءت عودة خاتمی لتواجه برد فعل متطرف سواء من الاحزاب المؤيدة التي قامت بمراسم استقبال حاشدة استهجنها خاتمی نفسه، أو من المحافظين الذين استهان بعضهم بقيمة حوار الحضارات والبعض الآخر استغل فرصة الخطاب الذي القاه خاتمی بمناسبة اسبوع الدولة واستطلاع الرأي الذي أجرى حوله ليستدل به على مدى انخفاض شعبية الرئيس خاتمی واحتياج الشعب الإيراني لاهتمام الرئيس بالشئون الداخلية والقضايا الاقتصادية، كل هذا يأتي مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، فهل يكون هذا إشارة الى فشل خاتمی فی الانتخابات القادمة تحت وطأة ضربات المحافظين أم فشله بسبب الدعوة التي يطلقها بعض الاصلاحيين الآن وعلى رأسهم عباس عبيدي عضو جبهة المشاركة تحت شعار العبور من مرحلة خاتمی أم ان الشعب له رأى آخر سيفاجأ به الجميع كما حدث فی الانتخابات الرئاسية السابقة .. انها مجرد تساؤلات ولعل القارئ بمتابعته لتفاصيل الملف يخرج بنتيجة تقترب الى الواقع المستقبلي لإيران.

(١) نص خطاب خاتمي في مؤتمر حوار الحضارات

حيات نو (الحياة الجديدة) ١٦/٩/٢٠٠٠

بالاستيعاب دلالة على القوة الروحية الإيرانية كما يجب ان اشير كذلك الي واحد من اهم مصادر الفكر والثقافة الإيرانية. ألا وهو الاسلام وما مثله من قوة روحية. والاسلام دعوة تبليغ عالمي فجميع ارجاء الارض وكل افراد البشرية على مر التاريخ هدف لخطاب الدعوة الاسلامية تلك الدعوة التي تحفظتها قلوب العطاشى للعدل والحرية من خلال تأكيدها على مبدأ المساواة الذاتية للبشر اجمعين دون إلتفات الى عوامل تمييز كالارض او الدم. ومن ناحية اخرى اهتمت الدعوة الاسلامية بالتفكر والتعقل مع عدم القبول بانفصال العقل عن الروح مما ادى الى انتصارها علي العقيدة الاثنية مثلاً.

إن الحضارة الاسلامية واحدة من الحضارات المعدودة التي تأسست وانتشرت حول محور نص مقدس واحد (القرآن المجيد) فوحدة الحضارة الاسلامية نابعة من وحدة الصوت الذي سمعته كل شعوبها، كما ان اغلب مظاهر هذه الحضارة نتج عن تلبيةهم لهذه الدعوة. لذا يجب ان يبحث أمر تعدد وتنوع منجزات الثقافة الاسلامية من ذات الجهة، فالسماع كان لكلام واحد أما تفسير وتحليل ذلك الكلام كان من انحاء شتى.

وما يجب علينا ملاحظته بشكل جاد الآن هو الواقع الثقافي العالمى، فالثقافة العالمية لا تستطيع ولا ينبغي لها ان تتجاهل مقتضيات وخصوصيات الثقافات المحلية وتفرض نفسها عليها، فلقد تشكلت هذه الثقافات على مر حقب زمنية ممتدة بما يتفق مع روح المجموع والخصوصيات التاريخية لشعب ما فى اطار شبكة من العلاقات المتوائمة مع بعضها البعض، ولهذا امكن استخلاص صورة موحدة لهذا المجموع التركيبى على الرغم من كثرة العناصر المشكلة للثقافة المحلية، أما الثقافة العالمية والتي هى ثمرة دراسات وأفكار اشخاص مثقفين ينتمون الى بيئات جغرافية مختلفة اذا ما قارناها بالثقافات القومية والمحلية، تكون ثقافة انتقائية من ناحية المكون المعرفى استخلصت من مجموعة خبرات فكرية طبيعية.

ومن هذا المنطلق يصبح افتقار الثقافة العالمية لوحدة المضمون مع الشكل امرا من خصوصياتها الحتمية. وكذلك الافتقار الى العناصر الجوهرية الاصلية او على الاقل عدم امتزاج العناصر الاصلية بالعناصر الفرعية الجانبية واختلاطهم ببعض. ومن أجل الخروج من هذا الوضع الذى نسميه باضطراب

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس الجلسة، السيد السكرتير العام، السادة الحضور، السيدات والسادة: لم يمر وقت طويل على تقديم الجمهورية الإيرانية لاقتراحها الخاص بحوار الحضارات فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا اننا نرى اهتماما متزايدا به فى كل يوم على صعيد المحافل العلمية والسياسية. ولكى ندرك اسباب هذا الاهتمام، علينا ان نتفحص الوضع العالمى الراهن وأسباب عدم الرضا عنه، ذلك الوضع الذى لا يقره اى شخص ينادى بالعدالة والمحبة بين بنى الانسان.

وقد هيا عقد مؤتمر الالفية فى الامم المتحدة الفرصة لبحث الجوانب السياسية للآلام التى تلم بالبشرية لكن اسمحوا لى فى البداية ان اخرج عن نطاق الشئون السياسية وأشير الى عدة نقاط حول الاطر النظرية والتاريخية لدعوة حوار الحضارات. ان احد اهم الاسباب التى دعنتى لتقديم اطروحة حوار الحضارات وأجد الفرصة مواتية للإشارة اليها هنا، هو الموقع الجغرافى الايرانى المتميز الذى يندر وجود مثيل له، ذلك الموقع الذى يصل بين اقاليم الثقافة والحضارة الآسيوية المتنوعة من اقاصى آسيا والشرق الاوسط وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية من جهة والقارة الاوروبية من جهة اخرى.

هذا الموقع الاستثنائى جعل ايران تقع فى مسار هبوب الاعاصير السياسية وتفاعلات العلاقات التجارية، كذلك فى مسار نسيم التبادل الثقافى الذى يسمو بالروح والنفس. ومن النتائج الطبيعية المترتبة علي هذا الموقع الجغرافى نمو نوع من النوق والثقافة يمكن اعتباره سمة أصيلة للروح الإيرانية على مدار التاريخ.

هذه السمة عندما نخضعها للملاحظة من زاوية علم النفس الاجتماعى والتحليل الفلسفى للعناصر المكونة للطبيعة الإيرانية يتبين وجود قوة استثنائية متفردة داخل الثقافة الإيرانية يمكن أن يعبر عنها بقوة الاستيعاب والمقصود بقوة الاستيعاب هنا قدرة التأمل والتدبر فى عادات وأساليب ومنجزات مختلف الثقافات والحضارات والقيام باختيار العناصر المناسبة لاقتباسها وإضافتها الى الرصيد الثقافى الخاص بالأمة الإيرانية.

ان الفلسفة الروحية للسهروردى التى هى نتاج لكل من العقل الايرانى واليونانى وفلسفة الشهود والفكر الاسلامى وهما خير مثال للتعبير عن تلك القدرة التى أسميناها

الصور والانساق الحضارية لا حيلة لنا إلا الحوار وتبادل العلم والمعرفة علي مختلف اصعدة المجالات الحضارية لذلك لا يستطيع شخص اليوم أن يقف أمام الانتقال الحر للمفاهيم الحضارية الى مناطق العالم المختلفة، ومن ناحية أخرى اذا لم يتم التحوار بين المثقفين والعلماء والمفكرين والفنانين حول مختلف المجالات الحضارية، يخشى ان تعاني الشعوب نوعاً من فقدان الهوية الثقافية تكون نتيجته ألا تجد هذه الشعوب موضعاً للعيش إلا في إطار أمنها الثقافي الخاص ولا في الأفق المفتوح للثقافة العالمية.

ولحسن الحظ لم ينحسر نقد السيرة الاجتماعية والثقافية للقرن الماضي في نقد الأنشطة السياسية للقوى العظمى العامية بل حظى باهتمام موسع من الناحية النظرية. فقد أدى إطلاق مفاهيم الرواية على النظريات والأيدولوجيات الاجتماعية والسياسية التي طرحها بعض المفكرين الى تهاوى الادعاءات الخلابة الجوفاء للفلسفات السياسية والنظريات الاجتماعية في القرن العشرين وكذا ظهور بطلان الدعاوى الجرافية للفكر الغربي من مثيل القول بأنكم لا تستطيعون فهم التاريخ والحضارة والثقافة والاقتصاد بشكل علمي وصحيح إلا بمساعدتنا.

السيدات والسادة .. لقد وجه اقتراح حوار الحضارات بأسئلة عديدة نظرية وعملية. ولعل هذا الأمر يتضح أكثر اذا أردنا تقديم هذا الاقتراح بإسم المباحث الجامعية وسياقاتها التي تتبع في المنهجيات الفلسفية.

انا لا أريد أن أقلل من أهمية التساؤلات حول حوار الحضارات ولا البحوث الفكرية والعلمية التي تمت حوله، لكن أريد أن أصرح بأن المنظور الايراني الاساسي من اقتراح حوار الحضارات هو في الواقع مشروع لنموذج جديد في العلاقات الدولية. وسيتضح هذا الكلام حينما نجرى مقارنة بين نموذج حوار الحضارات المقترح والنماذج الأخرى التي سادت في العصر الحديث والمتبعة حتى الآن في اسس العلاقات الدولية. ومن خلال نقد البنية الممزقة للنماذج السابقة نستطيع ادراك مدى احتياجنا لنموذج جديد.

فبدون استقاء الدروس من الماضي السياسي العالمي وبدون البحث في أسباب ظهور الكوارث العالمية المروعة في القرن العشرين وبدون استخلاص نقدي للقواعد الحاكمة للعلاقات الدولية التي تستند الى مفاهيم القوة وتقديسها، لن نستطيع ان ندعو حكومات وشعوب العالم الى نموذج حوار الحضارات.

فهو اذا ما تم تناوله من منظور اخلاقي يكون في الواقع دعوة الى التخلي عن الارادة المستندة الى القوة والتمسك بالارادة النابعة من الحب. في هذه الحالة فقط نحصل على المحصلة النهائية لحوار الحضارات، ولا يكون مجرد كلام عن المودة والمحبة بين الشعوب.

السادة الحضور. ان حوار الحضارات يمكن ادراكه من

خلال مظهرين:

أ - المظهر الأول هو حركة التأثير والتأثر لما صدقات الثقافات والحضارات المختلفة مع بعضها وما للعوامل الخارجية المحيطة من أثر عليها على مر الزمان.

والمعلوم أن هذا اللون من الحوار نادراً ما يكون انتقائياً أو إرانياً أو مسبوقاً بقرار ومعرفة، وإنما يكون في الأغلب محكوماً بأحداث اجتماعية أو تاريخية أو أوضاع اقليمية.

ب - المظهر الثاني أو الصورة الأخرى لحوار الحضارات تكون من خلال حوار بين نواب عن هذه الحضارات كالعلماء والفنانين والفلاسفة وفي هذه الحالة يكون للحوار نشاط قائم على المعرفة والارادة لا على قهر العوامل التاريخية والجغرافية.

على الرغم من أن الافق التاريخي اللازم للذات البشرية والوجود الانساني يستوجب ان يتم الحوار مع مراعاة تاريخية الانسان، لكن هذا الامر ليس بمعنى ان يجعلنا غير قادرين على اقامة حوار ما وراء التاريخ، فحوار ما وراء التاريخ سيهتم بالاسئلة البشرية الدائمة كالحياة والموت والسعادة والتي يجب اعتبارها اساساً لحوار الحضارات في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية.

بدون الحوار في الاسس، وقصر الاهتمام على الظاهر والعوارض لا يصل حوار الحضارات الى فائدة ترتجى لأن الأمور الظاهرية عادة ما تكون عنواناً على أمور واقعية وضرورية. واذا لم يستند الحوار الى توافق المتحاورين او الحد الأدنى من معرفتهم بالقضايا الاساسية سيؤدي ذلك حتماً الى سوء تفاهم بدلا من التفاهم المرجو.

إن مهاجرة الافكار وتأثيرها في الحضارات وتأثرها بها مثل هجرة الطيور مستمرة بشكل تلقائي على مر التاريخ. حتى الأحداث المشنومة كالحرب احياناً تكون مهيئة لتفاعل ثقافي لكن على نحو غير مطلوب.

كما يمكن ان يعد التعرف على المؤلفات الكبرى التي انتجت في غمار التاريخ الفكري والثقافي لأمة ما وتمثل جزءاً من وثائقها التاريخية ونبعا اصيلاً لميلاد وانطلاقات الحياة الثقافية لتلك الأمة، يمكن أن يعد لونا آخر من ألوان حوار الحضارات.

وفي خضم هذا الزخم الثقافي الضخم تقوم عملية الترجمة وتحليل النصوص بدورها الذي لا بديل عنه. وعلى المفكرين والفنانين اليوم ان يقوموا بترسيخ مفهوم الحوار من خلال اعادة قراءة منهجية للتراث وتحليلات متأملة للمؤلفات الكبرى نابعة من النصوص ذاتها في المجالات الحضارية المتعددة.

والترجمة ليست قاصرة على معنى النقل من لغة الى لغة أخرى. فأحياناً تلزم الضرورة الى نقل متن من لغة الى ذات اللغة نفسها، وهذه عملية تحدث في اللغات التي يطرأ تغير كبير على معاني مفرداتها بمرور الزمن، وهناك ما هو أعقد اذا تعاملنا مع لغة لا تختلف مع لغتنا المعاصرة من حيث

البنية الظاهرية لكن الاختلاف يكون حادثاً في المحيطين الزمانيين اللذين تنتمي اليهما هاتان اللغتان. إن اللغة التي يمكن تسميتها باللغة المقدسة أو الروحية تختلف اختلافاً جذرياً في الجوهر والماهية مع اللغة التي نشأت في الأرض والزمان اللذين انقطعت فيهما سبل السماء الواصلة إلى الأرض. وعملية الانتقال من أحدهما إلى الأخرى لا يتم بسهولة.

إن أعقد اشكاليات حوار الحضارات تظهر حينما يرغب أحد طرفي الحوار التحدث بلغة علمانية تماماً. وأقصد من العلمانية هنا معناها العام الواسع الذي يشمل كل صور انكار الفكر الماورائي وفكر التجربة الشهودية والاعتقاد بالغيب - مع لغة مرتبطة بأمانة المساحة القدسية والروحية للإنسان.

هذا الحوار مستحيل لأن البشر أكبر وأوسع من لغاتهم والتصديق بهذه المقولة يعنى التفوق الوجودي للحقيقة الانسانية على اللغة وهو ما يمكن أن يرتبط بحوار القلوب. يقال إن الوقت قد حان لنستعد مقولات ديكارت - فاوست عن الحضارة الغربية المعاصرة لسماع سائر المقولات من نطاقات فكر وثقافة الآخر.

إن التخريب اللانهائي للطبيعة الذي نتج عن النظرة المريضة للطبيعة في القرون الأخيرة يهدد حياة النوع البشري، وإذا لم يكن هناك أي دليل فلسفي أو اجتماعي أو سياسي على ضرورة الحوار، فذلك الوضع المؤسف القائم بين الإنسان والطبيعة يستوجب أن يضع كل المفكرين والمصلحين ومحبى الانسانية قضية الحوار على رأس قائمة مهامهم.

إن التعرف على ثقافة الذات أحد ثمار حوار الحضارات فضلاً عن التعرف على ثقافة وحضارة الآخر التي حتماً ستتم، فنحن علينا أن نبعد عن نواتنا في اتجاه أفاق أرحب حتى نستطيع بهذا القدر من البعد عن التراب والذات والوطن أن نحصل على معرفة عميقة بثقافتنا وحضارتنا، أن أى شئ جدير بالرؤية والملاحظة يستلزم البعد عنه لندركه، ونحن من خلال الفوص في وجود الآخر نستطيع أن نحصل لنواتنا العلم الاكتسابي والامبريقي، اضافة الى العلم الكشفي والشهودي. فالعلم الذي لا يمكن الحصول عليه الا من خلال رؤية الآخر نوع من معرفة النفس لا يمكن كسبها الا عن هذا الطريق.

الحضور الكرام: إن حوار الحضارات يستلزم عقلانية وأخلاقية طرقي الحوار. فإيجاد تفاهم متبادل يجعلنا محتاجين إلى تربية أخلاقية ونظام منطقي وفكري خاص حيث إن الحوار جهد ثنائي أو متعدد الأطراف، ويجب أن يكون لدينا أثناء الحوار استعداد لمواجهة أمور غير متوقعة وعلى خلاف ما ننتظر، وفي حوار عميق كهذا من المحتمل ظهور تناقضات الروح الانسانية.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة :

في عملية الحوار بين الحضارات يجب أن يحصل الفنانون الكبار على المقام اللائق بهم إلى جوار الفلاسفة والمفكرين وعلماء الإلهيات.

أولئك الفنانون الذين لا تمثل لديهم الطبيعة من بحار وغابات وجبال مصادر للطاقة والنفط والمعادن، فاستفادتهم من البحار هي موسيقى أمواجه ومرآة مائه وسمائه المصقولة والجبل لديهم ليس كتلة من الاحجار والتراب، والغابات ليست خشباً يمكن الاستفادة منه. إن اقضاء هذا الحوار غير المغرض من ساحة العلاقات السياسية والاجتماعية للعالم، أدى إلى الدنو بشأن الإنسان إلى مستوى حيوان عامل صانع للألة. مثل ذلك الإنسان منكر للحوار بلا شك، بل هو أكثر من ذلك فهو منكر للتآلف والود. إن العالم الذي تحكمه القوانين السياسية والعسكرية والاقتصادية عالم سينتهي لا محالة إلى التخريب التام للمحيط البيئي، وسيؤدي حتماً إلى تخريب البنى المعنوية والشاعرية للإنسان، ذلك العالم الذي لا تجد فيه الروح الانسانية موضعاً للسكن والتأمل والتدبر، في النهاية اعتناق مذهب العدمية مصيراً محتوماً عليه ومن أجل التغلب على هذه العدمية، لا تكفى افكار الفلاسفة وعلماء اللغة وجهود المصلحين الاجتماعيين. بل إن هذا الفنان الشاعر هو القادر على أن ينقذ بقدرته السحرية الحياة من براثن الموت أو على الأقل بعضاً منها، ويصنع امكانية الحياة الطبيعية الانسانية.

إن حوار الشعراء والفنانين أمر ممكن في اللغة المقدسة المعنوية تلك اللغة التي سلمت روحها من هجوم الرياح المسمومة لمرور الزمان كشباب غص ضعيف قدم أمل انتصار الأهداف الأصلية للإنسان ودعا الناس إلى المقاومة والأمل في نولة جبارة بلا رحمة.

وكما قال بعض المفكرين، إن الوضع العالمي الراهن يمكن أن يرسم صورة لعالم تراجيدي من زاوية علاقة البشر بعضهم ببعض من ناحية، وعلاقتهم بالطبيعة من ناحية أخرى، واقترح الحوار يمكن أن يعتبر محاولة لتخفيف حدة هذا الوضع التراجيدي. إنه أمر صعب.

وبالطبع لن يكون بمعنى انكار الآلام البشرية العميقة الأصلية أو تقديم اجابات مبتذلة وسطحية عن تساؤلات الإنسان القديمة حول معنى الموت والحياة، بل سيبحث الحوار كيفية رد فعل الثقافات والحضارات المختلفة على الاسئلة والاضغاع التي أدت إلى نشوء الرؤية التراجيدية.

والتصوف اضافة لما له من تجارب فنية وشعرية يعد واحداً من لغات الحوار العميقة المشتركة عالمياً. فالتجارب العرفانية التي تعتمد على ظهور وتجلى الأمر القدسي على ارواح وقلوب العرفاء تفتح متقذاً للوجود الانساني على العالم المحيط، كما ان الاطلاع على الآثار العرفانية للشعوب المختلفة يطلعنا على عمق وجودهم الذاتي، والثنايا الخفية لخبرة الحياة لديهم بالمعنى الواسع للكلمة.

وهي يثير الحيرة هو تلك الوحدة العجيبة لمعاني ومضامين

التصوف واقترب لغة وتعبيرات المتصوفة مع بعضهم على الرغم من الاختلافات الثقافية والتاريخية والجغرافية العديدة. ومع بسط مساحة الحوار فيما يتعلق بهذا الجزء من ثقافات المجتمعات المختلفة ينتج لدينا مجالا خصباً لتفاهم الحضارات العالمية.

ومع أن حوار الحضارات يستوجب معرفة الجغرافيا الثقافية لمختلف الحضارات ونطاقاتها النابعة من طبائع الشعوب، إلا أنه لا يجب أن يتجاهل الدور الحيوي للحكومات في بدون الالتزام الجاد للحكومات والزامها بمستتبعات موافقتها على حوار الحضارات، لا يمكن أن نأمل في نتائج سياسية فاعلة للاقتراح وعلى الدول الاعضاء بالأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لتذليل حوار الحضارات، مع الالتزام بشروط الحوار وهي الامتناع عن فرض أي شرط مسبق والاعتقاد الراسخ في المساواة بين المشاركين في الحوار.

لقد حان الوقت لأن نطلب من الجسم الرمزي (تميس) ربه النظام والقانون الذي وضع على واجهات المحاكم في سائر اقطار العالم أن ينزع العصا عن عينيه وأن يلقي جانباً ميزانه الذي لا يزن في العالم المعاصر إلا بموازين القوة السياسية والاقتصادية ولا يستند الى معيار موحد.

وكذلك علينا أن نصدر الاحكام بأعين مفتوحة وأيدي متحررة من أي التزام مسبق وقبل هذا كله علينا أن نفهم الوضع العالمي الحالي من خلال فتح ابواب الحوار بين مختلف الاجواء الفكرية والثقافية والحضارية ثم نقوم بوضع هذه المعرفة تحت تصرف الشعوب لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو أمر كاد أن يتحقق في حياتنا المعاصرة اليوم كواقع اجتماعي.

فنادر ما نجد ظاهرة اقتصادية او سياسية او ثقافية استطاعت ان تقبع في اطارها المحلي الداخلي. فنحن اليوم نستفيد بشكل موسع من التجارب الاجتماعية والثقافية لبعضنا البعض. فقد تحول حوار الحضارات الى واقع اجتماعي غير قابل للإنكار سواء من خلال دخول المعتقدات والفلسفات الشرقية الى الغرب او تأثير الأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية التي تتم في الغرب على البلدان الشرقية، ولعل الأكثر أثراً من هذا وذاك الانتشار المتزايد يوماً بعد يوم لوسائل الاتصالات الدولية والاجهزة الالكترونية وما يعرف بثورة الاتصالات والمعلومات. هذه التحولات تتغلغل في اعماق تفاصيل حياتنا تدريجياً ومع تسرب عناصر الثقافة العالمية التي يجب ان تحظى برضا وقبول المجتمعات تظهر تأثيرات عميقة من تحت الارضية المشتركة التي تجمع بين الاقاليم الثقافية والجغرافية المختلفة. هذه التأثيرات يمكن الكشف عنها ومعرفتها من خلال علم الدلالة حتى نقرب الى اللغة المشتركة التي هي لازمة للحوار في اية حال.

علينا ان ننصت متواضعين الى اصوات الثقافات المختلفة تلك الأصوات التي ربما تستطيع باستنادها الى تجارب انسانية عميقة ان تبني سبيلاً جديدة للحياة الانسانية. ان الحوار ليس سهلاً وأصعب منه الاستعداد للسمع وانفتاح الذات على الآخر. فالإيمان بالحوار يحقق السعادة والأمل. الأمل في اننا نستطيع ان نحيا في عالم معيار الافضلية فيه هو التواضع والمحبة وليس في معدلات الاقتصاد او مخازن اسلحة الدمار الشامل.

اذا ما انتصر الحوار فسينتصر الانسان والثقافة وعلينا ان نؤمن بهذا النصر.

(٢) نقد نظرية خاتمي

حيات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠٠/٩/٩

توجد وجهات نظر مختلفة حول زيارة خاتمي لمنظمة الأمم المتحدة وما لها من آثار وتبعات. ويعتقد الكثيرون ان خاتمي يقدم للعالم تعريفاً جديداً لايران والفكر الايراني من خلال نظرية حوار الحضارات، في حين يعتبر البعض الآخر ان السياسة الخارجية لخاتمي في اطار حوار الحضارات غير فعالة وليس لها القدرة على الوصول الى اهدافها.

كما اعتبرت صحيفة (جمهورية اسلامي) في نقد لها لنظرية حوار الحضارات ان تلك النظرية غير ذات جدوى. وكتبت الصحيفة في مقالاتها الافتتاحية اعتبار ان حوار الحضارات بمثابة دخول في لعبة عبثية: إن الدول الصناعية لا يمكن ان تدخل الحوار ولا تستطيع ان تجعله نظرية فاعلة في السياسة الخارجية، وترى الصحيفة أن تأييد الأمم المتحدة لحوار الحضارات كان بهدف اخراج ايران عن مسارها السابق.

(٣) لن يستغل الدين لخدمة سياسات راغبي السلطة: رسالة خامنئي إلى زعماء الأديان السماوية

■ اطلاعات [الأخبار] ٢٠٠٠/٨/٣٠

وليس من اللائق ان نعتقد أن برنامج الرسل لسعادة الانسان منحصر في عمله الفردي وعلاقته الروحية مع الله، وأن نعتبرها معدومة في علاقة الانسان بالانسان، وعلاقة الفرد بالمجتمع، وعلاقة الانسان بالبيئة والهيكل الاجتماعي والسياسي.

ومن وجهة نظرنا، فإن جميع رسل الله قد سلكوا هذا الخط الواضح. ونحن نؤمن بجميع الرسل (لا نفرق بين أحد من رسله).

تعد الأديان الالهية في الدنيا أفضل المواقع لتنشئة الانسان واختباره، فهي تضعه على الطريق السليم في الدنيا وتبعده عن الظلم والطغيان والأنانية وضيق الأفق والتجبر والضعف والجهالة وانفعالات قصار النظر.

ان البيئة السليمة لتربية الأدمى تعنى أن يسلك طريق الله والاتحاد معه ومع الطبيعة من حوله بسلام. والسلام بمعناه الشامل من أكبر احتياجات البشرية للوصول إلى الرفعة والخلص.

هذا السلام لابد ان يقوم على الايمان والفكر. وقد اجتهد الأنبياء في ذلك وأنجزوا هذه الحقيقة. ان هذا الصمت الناتج عن الظلم والرهبة والخداع من جانب الطغاة والذي يبدو جليا في بعض مناطق العالم يتناقض تماما مع السلام الذي ينادى به المبشرون لخلص الانسان.

إن السلام يجب أن يكون مبنيا على العدل واحترام الانسان، وبعيدا عن أهداف الطغاة.

إن السلام لا يعنى فرض الصمت والتسليم على الذين يدافعون عن ظلموا انفسهم، إن السلام هو ما دعا إليه الأنبياء. وعلى مر العصور، نجد أن الطغاة الذين لا يفكرون إلا في اشباع هوسهم اللانهاي، يرغبون في مشاركة الدين ورجاله في هدفهم. وقد قامت الحروب المذهبية نتيجة لسوء النية، ومن البديهي أنه لا يوجد دين سماوي يؤيد هذه الخدعة الكبرى.

لن يكون الدين لخدمة الطغاة، بل ان السياسة وإدارة شئون المجتمعات البشرية هي جزء من الدين، والدين يحارب الأنظمة السياسية التي تقوم على هذا الأساس.

كثير من أرباب السلطة والسياسة الطغاة يحذرون من تدين السياسة، ويضعون الحدود المحظور عبورها بين الدين والسياسة، على الرغم من تخطيهم لهذه الحدود وخوضهم في الدين لجنى الفائدة.

استمع زعماء الأديان السماوية من دول العالم المختلفة إلى رسالة آية الله خامنئي مرشد الثورة الإسلامية والتي قرأها نيابة عنه د. حداد عادل رئيس منتدى اللغة والأدب الفارسي ورئيس مؤسسة دائرة المعارف الإسلامية في اليوم الثاني من ملتقى زعماء اديان العالم الذي عقد على هامش قمة الألفية للأمم المتحدة الشهر الماضي، وفيما يلي النص الكامل:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على جميع انبيائه ورسله، ولاسيما على خاتم النبيين محمد وآله الطاهرين.

أعتبر أن انعقاد اجتماع مندوبي أديان العالم عمل لائق ومبارك، وأسأل الله تعالى التوفيق في القول والسداد في العمل والنوام في السعي من أجل منفعة البشرية من الدين الالهي، يعتبر زعماء الأديان اليوم خلفاء الرسل والساعين في أثرهم والمستمرين على دربهم. فما هو هدف الأديان؟ وماهي الرسالة التي يحملها الرسل إلى من يدعونهم؟ ان اجابة هذا التساؤل لابد وأن تكون واضحة لمن يمسك بلواء الأديان.

فمما لا شك فيه أن الفلاح والخلص ونجاة البشرية، هي هدف جميع الأديان، وأن لكل رسول برنامج الهى يتلاءم مع الزمان والمكان وأوضاع الناس الذين بعث فيهم. وعلى كل، فالرسل يتحملون المشاق من أجل تبليغ رسالتهم ويقدمون نموذجا فريدا للتضحية في سبيل العقيدة يظل خالدا في الأذهان.

لقد كان هذا الجهاد والسعي الصادق من أجل خلاص الناس، في سبيل الله، وبصفة عامة في مواجهة الأهواء والجهالة التي يتصف بها أصحاب الأهواء، وتاريخ الدنيا والكتب السماوية مملوءة بذكر هذا النوع من الجهاد والتعظيم لهؤلاء المجاهدين.

ان الدين الالهي ليس لخلص مجموعة خاصة من الناس في وقت معين من منطقة محددة، كما أنه ليس فرضا على الناس، ولا يختص بجانب من جوانب الحياة، فالرسل للناس كافة في كل زمان وأى مكان يهدونهم بالإيمان وإعمال الفكر والسعي، للهداية الالهية ويفتحون لهم الطريق إلى الصراط المستقيم بالصالح والفلاح.

وقد أثبتت التجربة في القرون الأخيرة وخاصة في القرن العشرين ان التقدم العلمى وحده لا يؤدي إلى سعادة وسلام البشرية. فالعلم الراهن لمنفعة البشرية يواكبه الحب والصلة والايمان، وهذه المفقودات يجب البحث عنها في الأديان.

إن العالم اليوم يواجه مشكلة الفساد، ويمكن للأديان أن تحل هذه المشكلة، بشرط أن تتغلغل في كامل بدن المجتمع حتى تظهر وتقوم الأسباب الاقتصادية التي طغت نتيجة الفساد الأخلاقي.

وأما أعين العالم تجربة ناجحة للهيكل السياسي على أساس التعاليم الدينية في إيران. فالجمهورية الإسلامية نحضت كل المشكلات التي تفرض عليها من جانب الطغاة الكبار في العالم.

إن هؤلاء الطغاة لا يجدون أي مانع في هذه المنطقة من العالم للظلم والسيطرة وزيادة رغباتهم الممجوجة. أيها الاصدقاء والضيوف: لو يقبل رجال الدين الالهى ان يجلسوا مكان الأنبياء، فطريق الأنبياء الواضح فلاح وسعادة الانسان في مواجهة أولئك. هذا الطريق مليئ بالاجتهاد وملئ بالعوائق، لكنه في نفس الوقت طريق البهجة والرضى لساكلكه، وفي النهاية يحقق الرضى الالهى، وينصرون الله من ينصره .

(٤) خاتمة في لقاء مع النخبة الإيرانية في نيويورك

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٠/٩/٥

صرح حجة الاسلام محمد خاتمي في لقاء له بالأمم المتحدة مع نخبة من الإيرانيين المقيمين بأمريكا قائلا: على الرغم من جميع الاختلافات في وجهات النظر، فإن حب إيران كنقطة مشتركة يمكن أن يقيم رابطة تجمع بيننا لخدمة إيران العزيزة، واني لا أريد هنا أن أقحم نفسي في قومية عمياء وأتجاهل دور الشعوب الأخرى وإسهامها في الحضارة الإسلامية وإنما أقول بون أدنى تعصب أن إيران لها مكانة أولى ممتازة في إرساء الحضارة الإسلامية ونشرها، فإيران شمس مضيئة في سماء الحضارة والثقافة البشرية وفي جميع مجالات العلم والفلسفة والفن وحينما ترجعون الى التاريخ وتطالعون أي زاوية منه فحيثما وجدتم أثرا خلقا عظيما فثمة حضور إيراني قوى.

وحول الشؤون الاقتصادية الإيرانية صرح خاتمي قائلا: إن النفط كما أنه سبب لطمع الأعداء في بلادنا إلا أنه دعامة لاقتصادنا المريض. ونحن نسعى في لحظة الخمسية الثالثة أن يكون النفط رصيذا لنا وليس دخلا متزايدا لكي نصل باعتماد الموازنة العامة علي النفط الى أقل حد له، وذلك حتى نستطيع استخدام عائداته في عملية الاستثمارات الدائمة والمتجددة.

كما ذكر رئيس الجمهورية الإيراني أن الثورة الإسلامية الإيرانية هي الثورة الوحيدة التي صار لها دستور في أقل من سنة بعد انتصارها ليحدد على أساسه حقوق الشعب ومسئوليات الحكومة، وإن الشعب الإيراني من خلال ثورته يرغب في إثبات أن عدم اكتمال الديمقراطية بالعنصر الأخلاقي الديني يؤدي الى أضرار جسيمة وقد قلت مرارا أن الشعب الإيراني لديه حس وطني أعلى من الأحزاب والجماعات وبكل أسف فقد أدت الاختلافات في وجهات النظر والصراعات الحزبية وضيق أفق النخبة الى تدخل الأجانب المخزي في شؤون إيران الداخلية ووقوع انقلاب ٢٨ مرداد (الاطاحة برضا شاه وتولية ابنه محمد محاليد الحكم في إيران) فسيطر الاستبداد والديكتاتورية على المصير الإيراني.

ومع اعتراف المسؤولين الأمريكيين بتدخلهم المباشر في انقلاب ٢٨ مرداد أَسْأَلُ هل الأمريكيون على استعداد لتحمل نتائج هذا الاعتراف وما جره الحدث من أضرار بالغة على إيران؟ إذا ما فعلوا هذا فستكون خطوة نحو تقريب وجهات النظر بين البلدين.

وفي جزء آخر من حديثه قال خاتمي إن القوضى وسوق المجتمع الإيراني الى اجواء الاستبداد هما الخطران الأساسيان اللذان يهددا منجزات الثورة وعلى المجتمع التمسك بسيادة القانون الذي ينبع من الشعب ولو أن بعض فقراته لا تحظى بقبول المجتمع.

ثم التقى خاتمي في اليوم الثاني لاقامته في نيويورك بزعماء المنظمات والمراكز الإسلامية في أمريكا، ومع إعرابه عن سعادته للقاء ممثلي المجتمع الاسلامي الأمريكي أكد على ضرورة تعميق المعرفة بحقائق الدين والعمل على نشرها.

فاللوم ومن داخل المجتمع الاسلامي تم طرح مشروع حوار الحضارات بديلا عن التشاقي والخلاف وإذا ما وجه الحضارات توجهها صحيحا فسيؤدي الى ظهور نوع من الديمقراطية المقترنة بالروح الدينية ونجاحه يعد نجاحا للعالم الاسلامي.

وفي اشارة الى النفوذ الصهيوني في هيئة صنع القرار في الولايات المتحدة قال خاتمي: إننا نعتب على الادارات والسياسات الموجودة في دولة مثل الولايات المتحدة قبول ان تكون عاصمة الولايات المتحدة هي تل أبيب، بالإضافة الى وجود اللوبي الصهيوني الضخم داخلها انه امر مهين جدا لمجتمع وشعب متحضر مثل أمريكا.

وأضاف خاتمي: مع تواجد المسلمين في أمريكا، لماذا لا يكون لهم نفوذ وتأثير في المجتمع الأمريكي بحكم انهم مواطنون أمريكيون؟ فالمسلمون حيثما كانوا يستطيعون حمل رسالة العدالة والوئام.

(٥) حول لقاء كروبي بأعضاء الكونجرس

كيهان (الدنيا) ٢٠٠٠/٩/٤

حسين شريعتمداري - رئيس التحرير

هناك بعض التقاط المبهمة حول لقاء بعض النواب الأمريكيين بالسيد كروبي في اثناء زيارته لمتحف متروبوليتان بنيويورك، يجب على المسؤولين المختصين ان يوضحوها.

بداية، صرح السيد كروبي قائلاً: تقدم الينا عدد من النواب الأمريكيين اثناء زيارتنا للمتحف دون توقع مسبق منا، وطرحوا علينا عدة اسئلة أجبنا عليها بصراحة. وبعد تدبر الخبر نرى انه من حيث صدق السيد كروبي ليس هناك ادنى شك خاصة وأن الشعب الايراني المسلم قد اختبر اخلاصه ودينه مرات عديدة، لذا يجب القبول بأن عقد هذا اللقاء مع الرئاسة الموقرة لمجلس الشورى الاسلامي كان امرا غير متوقع ودون علم مسبق. لكن السؤال هنا: هل كان المسؤولون عن تخطيط برنامج الزيارة لا يعملون شيئاً عن اللقاء مثل السيد كروبي؟ وأنه تم إدراج الزيارة دون علم مسبق بما سيحدث وبدون تشاور المسؤولين الأمريكيين معهم؟ على الرغم من ان وزارة الخارجية المحترمة لم تدل بتصريح حول اللقاء المذكور ولعلمهم اعتبروا كما يزعمون ان توضيح السيد كروبي كان كافياً.

لكن يجب مراعاة أن فجائية هذا اللقاء بالنسبة لرئيس مجلس الشورى وعدم اطلاعه المسبق عليه امر غير مقبول كذلك. ولا يمكن الوثوق في جهل المسؤولين عن برنامج الزيارة بالترتيب المسبق للقاء، فطبقاً للمعايير المتبعة والتقاليد المرعية والمطابقة للعرف الدبلوماسي السائد في الزيارات الرسمية تخضع كل اللقاءات والمحاضرات والحوارات والجلسات وغيرها لتخطيط سابق معد قبل الزيارة ويتم ادراجها في برنامج الزيارة بموافقة الطرفين وأي تغيير متوقع كإلغاء إحدى فقرات البرنامج أو إضافة فقرة أخرى لا يتم إلا بعد بحث وتشاور الوفد الضيف مع الدولة المضييفة وموافقتها عليه. فإذا كان المسؤولون في وضع برنامج زيارة رئيس مجلس الشورى الاسلامي والوفد المرافق له الى نيويورك على غير علم بهذه الاصول الاولى والتي هي ابسط القواعد المرعية للدبلوماسية والعرف المتبع فيها، فإن صلاحيتهم لمناصبهم تكون موضع شك، وإذا لم تكن كذلك فكيف يمكن القبول بأن لقاء بعض النواب الأمريكيين بالسيد كروبي كان مصادفة خالصة وبدون اطلاع او توقع مسبق من الوفد الايراني؟

ولكن ندرك أهمية ما حدث، نذكر ان المسؤولين الأمريكيين في السنوات الاخيرة طالبوا لمرات عديدة عقد

مباحثات أو لقاءات مع مسؤولي الجمهورية الايرانية، وكانت طلباتهم تواجه دائماً بالرفض بسبب طبيعتهم المخادعة، لذلك كان للقاء النواب الأمريكيين مع كروبي أهمية استراتيجية كبرى لأمريكا، ومن المثير للعجب ان الوفد الايراني لم يفتن الى أهمية هذا اللقاء ودوره في المشاكل القائمة بين ايران الاسلامية والادارة الامريكية.

ففي الوقت الذي ترفض فيه ايران طلب كبار المسؤولين الأمريكيين لمقابلة مسؤوليها من الطبقة المتوسطة والتباحث معهم، يتجاهل الوفد الايراني عزة ومكانة النظام الاسلامي ويوافق على عقد لقاء لبعض النواب الأمريكيين مع أحد أعلى مسؤولي الجمهورية الاسلامية الايرانية؟ فهل يمكن غض الطرف عن الاستهانة بعزة ومكانة الشعب والنظام وتجاوز عن الأمر بسهولة؟

على الرغم من أنه من الممكن اعتبار ما أقوله نوعاً من سوء الظن، لكن يجب القول بأنه ليس من المستبعد استغلال بعض الافراد لصداقة وحسن ظن الرئيس الموقر لمجلس الشورى الاسلامي وصولاً الى اهدافهم السياسية وقاموا بالاشتراك في ادراج هذا اللقاء في برنامج زيارته. ومن هذه الزاوية يمكن إعطاء أبعاد أكبر للمسألة، فنحن نرى ان انتخاب السيد كروبي له مفهوم خاص كذلك فهو يتمتع بماضى ثورى مشرف ومضيق ويعد أحد الاعوان الأوفياء للامام ولرشد الثورة المعظم وبناء عليه فالتخطيط لمقابلة النواب الأمريكيين مع شخصية مثل السيد كروبي لا يخرج عن دائرة هؤلاء الافراد. كما يمكن اعطاء الأحداث الغامضة التي وقعت في السنوات الأخيرة أهمية خاصة اذا ما اخذنا في الاعتبار تواصلهم مع امريكا كمؤيد لحركتهم السياسية وفي النهاية ياليت السيد كروبي كان قد ألغى زيارته لأمريكا كنوع من الاعتراض بعد رفض الحكومة الامريكية منح تأشيرة للسيد بروجردى ومنعه من الدخول الى نيويورك إذ ان السيد بروجردى احد نواب المجلس وعضو في الوفد المسافر ورفض الادارة الامريكية لدخوله يعتبر اهانة مباشرة لجميع افراد الشعب الايراني ولنظام الجمهورية الاسلامية المقدس، فكان من الأفضل ألا يترك الوفد الايراني هذا الاعتداء المسافر من قبل الحكومة الامريكية علي الشعب الايراني ونظامه الاسلامي دون رد لائق. وللأسف امتنعت الحكومة الامريكية كذلك عن اصدار تأشيرة دخول لأحد المرافقين للسيد خاتمي أيضاً.

إيران والمشكلة العالمية لانتشار المخدرات

■ محمد رضا نقر*

■ مجلة «ديكاهها وتحليلها» رؤية وتحليل العدد «١٣٩» السنة الرابعة - يوليو ٢٠٠٠م**

المدمنون على إدمانها يعتبر من مشتقات الاعشاب أو المواد المخدرة التخليقية المستخلصة من الاعشاب.

بينما بدأت في السنوات الاخيرة موجة واسعة من إدمان مثيرات من نوع أمفتامين (ATS) وطبقا لاحصائيات المصادر المعنية فإن حوالي ٣٠ مليون شخص (أي ٥, ٠٪ من سكان العالم) يقدمون في الوقت الحالي على تعاطي مشتقات الأمفتامين، يحدث هذا في نفس الوقت الذي تنبري فيه وسائل الاعلام الغربية في الترويج علي نطاق واسع لفكرة عدم خطورة هذه المشتقات، بل ويتم توزيعها بشكل مباشر على الناس وخاصة الشباب منهم. ومن الضروري أن نذكر هنا أن تعريف المخدرات وتحديد ماهيتها من الناحية الطبية يختلف عنه في مجال الصيدلة والنواء أو حتى في مجال علم النفس وكذلك من وجهة النظر القانونية، فكل مجال من هذه المجالات له تعريفه الخاص للمخدرات والمواد المخدرة.

ولذلك نجد أن الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات وتنظيم استخدامها تأخذ بالتعريف القانوني لهذه المواد المخدرة بهدف تنظيم استخدامها والتحكم في هذا الاستخدام.

وبناء على هذا التعريف فإن المواد المخدرة هي تلك المواد التي تم ادراجها في قائمة اللائحة الموحدة للمخدرات لعام ١٩٦٦، أما المواد الخاصة بالعلاج النفسي فهي تلك المواد التي تم ادراجها ضمن قائمة لائحة عام ١٩٧١ على أنها مواد وأدوية خاصة للعلاج النفسي. هذا بينما نجد أن المواد النفاذة والمثيرة والمهيجة للاصصاب سواء تم ادراجها ضمن المواد التي نصت عليها اللائحة أم لا، لها تأثيرات مختلفة ومتنوعة على سلوك الافراد وأحوالهم. فهذه اللوائح لا تفصل المواد المخدرة الخطيرة عن المواد المخدرة (الملائمة والمعتدلة) ولا تميز بين هذين النوعين من المخدرات، بل إن استخدام مثل هذه التقسيمات والمصطلحات ليس واردا من اصله.

اما باقى المواد التي لم تخضع للتنظيم والتحديد الدولي أو أنها تم تخليقها من تركيبات جديدة وغير معروفة فيمكن استخدامها أيضا بأسلوب سيئ والإدمان على تعاطيها.

ويمكننا ان نورد هنا التوضيحات اللازمة للتعرف بشكل عام

مما لا شك فيه أن ظاهرة الإدمان التي انتشرت اليوم علي نطاق واسع في شتى انحاء العالم لها مردوداتها ونتائجها الملمرة، مما ترك معه أثرا عميقة على السياسات الاجتماعية لمختلف دول وبلدان العالم. وقد أدى ذلك الى تصاعد القلق على المستوى العالمي تجاه هذه المشكلة.

ونظرا لما يتمتع به سوق المخدرات على المستوى الدولي من ابعاد واسعة المدى في مجال انتاج المواد المخدرة وتوزيعها في جميع انحاء العالم، والمصالح والمكاسب الفلكية التي تحققها هذه التجارة والتي كانت مصدرا لظهور عصابات قوية من المافيا فقد تحولت المشكلة الى حالة أكثر تعقيدا بكثير عما كانت عليه في السابق. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن ندعى أن إدمان المخدرات والاعتیاد على تعاطيها قد انتشر فقط بين جماعات فكرية أو جنسية معينة، أو أن المواد المخدرة يتم تعاطيها بشكل أساسي في الدول الصناعية الغربية فقط بل إن سوء استخدام المواد المخدرة وتعاطي المخدرات أصبح وسيلة لاستمرار بقاء الشباب الفقير المحروم الذي يعيش حياة الشوارع دون مؤوى ويقدم على ارتكاب الجرائم.

والنقطة الجديرة بالملاحظة هنا هي ان المواد المخدرة المتنوع تداولها والمخدرات المجرمة هي التي تسبب الإدمان، وأن سوء استخدام هذه المواد بكافة أنواعها وتعاطيها دون توجيه أو اشراف طبي هو الذي يحدد مدى الإدمان من عدمه.

فطبقا لتقرير البرنامج الدولي لمكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة (UNDCP) فإن ما يعادل نسبة ٣.٣٪ الى ٤.١٪ من سكان العالم يقدم على تعاطي المخدرات والمواد المخدرة المجرمة. ومن وجهة النظر الطبية فإن أكثر هذه المواد خطورة هو الهيروين، على الرغم من أن نسبة استهلاكه العالمي قليلة نسبيا (٨ ملايين شخص أو ما يعادل ٠.٠١٤٪ في المائة من سكان العالم) إلا أن هذه النسبة في طريقها الى الزيادة بشكل مستمر. وفي المقابل يأتي مخدر الحشيش حيث يعد أكثر هذه المواد ذيوعا وانتشارا حيث يقدمه حوالي ١٤٠ مليون شخص أو ما يعادل ٢.٥٪ من سكان العالم، ويجب ان ننتبه هنا الى ان الجزء الأكبر من المخدرات التي تستهلك عالميا في الوقت الحالي ويقدم

* الادارة العامة للشئون القانونية بوزارة الخارجية الايرانية

**نورية شهرية يصدرها معهد الدراسات السياسية والنولية التابع لوزارة الخارجية الايرانية

علي مصطلحات مثل المخدرات، مواد العلاج النفسي، والمواد الكيماوية.

- المخدر: طبقاً لللائحة عام ١٩٦١ فإن المخدرات تضم في قائمتها في الوقت الحالي (١١٦) نوعاً من المواد المخدرة وتشمل هذه المواد الأفيون ومشتقاته (المورفين والكودايين والهيروين) وكذلك المخدرات التخليقية مثل الميتادون البيتاين والحشيش والكوكايين.

- مواد العلاج النفسي: طبقاً لللائحة عام ١٩٧١، فإن مواد العلاج النفسي تضم في قائمتها في الوقت الحالي (١١١) مادة للعلاج النفسي، وأغلب هذه المواد منتجات دوائية تؤثر على الجهاز العصبي المركزي لجسم الانسان، وتضم هذه اللائحة انوية الاكتئاب، وأنوية علاج القلق والاضطراب، والمسكنات المختلفة، والأنوية المنومة، والأنوية المهدئة، وأنوية علاج الصرع، وأنوية التخدير.

- المواد الكيماوية المخدرة: مثل المواد الطيارة ذات الرائحة النفاذة وهي مواد كيماوية طيارة لها انواع مختلفة تولد ابخرة وروائح نفاذة مهيجة للأعصاب أو مخدرة لها، وهذه المواد تأتي ضمن المنتجات البترولية ومشتقات البترول مثل البنزين والجازولين، وأنواع من المواد اللاصقة، والمواد المذيبة، وبنترات البوتيل أو القات وهو نبات برى. ومما يؤسف له ان هذه المواد الطيارة وكذلك القات لا تخضع على الإطلاق للتنظيم الدولي ولا تضمها قوائم وجدول المخدرات. وجدير بالذكر هنا ان المواد الكيماوية المخدرة أصبحت اليوم منتشرة على نطاق واسع وبتنوع كبير.

وعلى أية حال فإن الأسلوب العالمي لمواجهة انتاج المخدرات وتداولها يجب ان يهتم بمجالات مثل تقليل الطلب على المخدرات، ومكافحة الادمان، ومواجهة توزيع المواد المخدرة على نطاق واسع، وكذلك المصالح والمكاسب التي تحققها كل هذه الامور في النظام الاقتصادي العالمي (غسيل الاموال).

ومن الضروري في هذا السياق ان يوضع في الاعتبار القيام بتنسيق عالمي بهدف منع سوء استخدام المخدرات ومنع الادمان على تعاطيها. ولتحقيق هذا الهدف لابد من مشاركة الحكومات والمجتمعات حتى على مستوى الأسرة وفيما يتعلق بهذا الشأن فإن البرنامج الدولي لمكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة (UNDCP) يقوم الآن بمبادرة دولية لتوجيه الدول الاعضاء ويدفعهم الى الاتفاق على اساليب موحدة وفعالة لتخفيض الطلب على المخدرات والقضاء على الإنتاج من جنوره ثم القضاء على التوزيع والاستهلاك والتعاطي لجميع أنواع المخدرات وذلك على أساس الارتقاء بمستوى التعليم والثقافة والوعي العام، وإدراك الآثار والنتائج المدمرة لهذه الظاهرة المشؤومة، وفوق كل ذلك المشاركة الفعالة والجادة من جانب كل مجتمع تظهر فيه أو تنتشر هذه المشكلة.

إن إصدار البيانات المناهضة لهذه المشكلة، وكذلك القرارات الدولية وعقد الندوات الاقليمية والدولية، واقتراح اساليب عملية لمواجهة ظاهرة انتشار هذه المواد وخاصة عن طريق وضع اللوائح التي تضم جداول المخدرات والمواد المخدرة المختلفة

وخاصة (لائحة ١٩٦١، ١٩٧١، ١٩٨٨، وبرتوكول ١٩٧٢) يمكن ان يعد دليلاً واضحاً على هذا التحرك الشامل والمتسم بالتنسيق على المستوى العالمي والدولي.

والشيء الذي سوف تكون له اهمية قصوى في هذا المجال هو أن يكون هناك رد فعل عملي من جانب مختلف دول العالم بشأن مكافحة المخدرات ومختلف انواع المواد المخدرة وذلك عن طريق نشر ثقافة اعادة التأهيل، والعلاج لمختلف انواع الإدمان ومكافحته ومنعه وإعادة المدمنين الى احضان المجتمع من جديد، ووضع سياسات الحماية وتوفير فرص العمل، وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات العلاج النفسي والتأمين الاجتماعي وإعادة إحياء الفرد من جديد وإدماجه في المجتمع.

ومما يؤسف له ان منطقة الشرق الاوسط في الوقت الحالي، وكذلك الشرق الأدنى وآسيا الوسطى والقوقاز تعاني بشدة بسبب السياسات الاستعمارية ووجود دول فقيرة ومتخلفة فيها، وفقدان الارادة الجمعية للحكومات والدول، من وقوعها عرضة للمشاكل العديدة التي تسببها المخدرات وخاصة عمليات انتاجها ونقلها وتعاطيها والاتجار فيها.

إن المعلومات التي بادرت دول كثيرة بتقديمها الى الامانة العامة للبوليس الدولي (انتربول) لتدل على حدوث تنامي سريع ومتصاعد في زراعة الخشخاش، وانتاج المورفين والهيروين والمواد التخليقية الجديدة، وكذلك عمليات التهريب المنظم، ووجود عصابات للجريمة المنظمة الرسمية، وانتشار الادمان، وانتشار العنف والفساد وخاصة بين الصبية والشباب والثروات المتضخمة التي باعت أسمى القيم الانسانية ورأس المال البشري بأبخس الأسعار وأحطها، كل هذا مازال يمثل تهديداً جاداً وخطراً حقيقياً يهدد البنية الاجتماعية والسياسية الاقتصادية والثوابت والقيم الثقافية في جميع دول المنطقة.

دور الجمهورية الاسلامية الايرانية:

مما هو معروف أن ايران قد شهدت طوال تاريخها سلسلة دائمة من العداء والكراهية من الخارج، كما منيت بكثير من السياسات والادارات السيئة، وتعرضت لهجمات شرسة وشاملة من الثقافة الاستعمارية ويمكن اعتبار ظاهرة الادمان احدي نتائج هذه الهجمات المستمرة، وربما كانت هناك بعض جهود المكافحة لهذه العادة السيئة تصدى لها في الظاهر النظام البهلوي ومن قبله النظام الفاجاري (١)، تلك الجهود التي احرزت بعض التفويق والنجاح في فترات زمنية قليلة للغاية، ولكن بعد ان اعيد كتابة التاريخ الايراني في ايامنا هذه بكل شفافية ووضوح فإن التاريخ لم يعد يغفل على الإطلاق تلك الايدي الخفية لعصابات المافيا الرسمية في العصر البهلوي وخاصة «الاميرة أشرف بهلوي» (٢) في احتكار الاتجار في المخدرات وتوزيعها في ايران.

وأيضاً من الناحية القانونية يجب ان نذكر هنا انه قد مر ما يقرب من تسعين عاماً على وضع اول قانون في ايران لتجريم المواد المخدرة وكان تحت اسم (قانون تجريم الأفيون وتحريم تعاطيه) وقد وضع هذا القانون على ١٩١٠. وخلال هذه الفترة تم وضع وإقرار ما يقرب من ٥٥ قانون ولائحة تنظيمية وإقرار

قانوني تتعلق كلها بالمخدرات والإدمان والتعاطي، لكن ظل موقف رجال الدولة والمشرعين تجاه زراعة المخدرات وتوزيعها والاتجار فيها وتعاطيها يتسم بالتذبذب الشديد مثلما كان عليه الحال في السابق. فقد تراوحت وتغيرت القوانين الخاصة بالمخدرات والأساليب الاجرائية لمكافحتها في ايران بين السماح الكامل والحرية المطلقة في الانتاج بل واحتكار هذه العمليات من جانب الدولة وبين المنع الكامل لها وتجريمها تماما في كل مراحلها.

ومن ناحية اخرى، تراوح موقف المجتمعات والجامع العالمية تجاه ايران خلال هذه الاعوام بين الادانة في كثير من الاوقات والاشادة بها احيانا في مجال مكافحة المخدرات.

واللافت للانتباه في هذا الشأن ان ايران استطاعت خلال فترة ١٢ عاما (من العام ١٩٥٥ حتى العام ١٩٦٨) ان تصبح اكثر الدول نجاحا في مجال مكافحة المخدرات واستطاعت ان تحرز المركز الاول في هذا المجال بين دول العالم باعتقالها لـ ٥٨٪ من مهربي الهيروين وموزعيه على مستوى العالم وضبط كميات ضخمة من المواد المخدرة.

لكن الأمر المؤسف انه بعد انقضاء هذه الاعوام الثلاثة عشر وبالتحديد منذ العام ١٩٦٨ تغير موقف الحكومة الايرانية تماما تجاه المخدرات وأعلنت الحكومة حرية زراعتها وتعاطيها وساهمت الدولة مساهمة فعالة في عمليات البيع والتجارة والتوزيع بالسماح بإنشاء المراكز الخاصة بهذه العمليات مثل الملاهي الليلية والبيوت سيئة السمعة.

بالاضافة الى ذلك، فإن الأسرة البهلوية لكي تؤمن نفقاتها الباهظة لم تكن لتترك كميات المخدرات التي يتم ضبطها اثناء عمليات المكافحة التي يقوم بها رجال الشرطة وقوات المكافحة في ايران. فطبقا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية في العام ١٩٧٠ فقد تم ضبط ومصادرة ١٨٤٥٤ كجم من المخدرات خلال هذا العام فقط في ايران وكان الذي تم ابادته وإعدامه منها يبلغ ٢٢٩ كجم فقط، كما بيع منها ١٥٢ كجم بطريقة قانونية للاستخدام الطبي، اما الباقي ويبلغ وزنه ١٧٩٧٣ كجم فقد اختفى تماما ولم يعلم احد مصيره.

وبعد انتصار الثورة وقيام الجمهورية الاسلامية اتسع مجال مكافحة هذه الظاهرة المدمرة والواقع ان الجمهورية الاسلامية الايرانية اليوم لتقع في بؤرة اهتمام عصابت التهريب والاتجار والتوزيع والشبكات الدولية لتهريب المخدرات وذلك نظرا لظروف داخلية وخارجية مثل المكاسب الضخمة والهائلة التي تحققها عمليات التهريب، وعدم محبوبة ظاهرة التهريب، وقبول اللاجئين للعيش داخل ايران، والمشاكل والأزمات الاقليمية، وتوابع انتهاء الحرب الباردة، ووجود سوق استهلاكي مناسب داخل ايران، هذا بالاضافة الى ان الاستكبار العالمي يرى ضرورة تسييس المخدرات واستخدامها في خلق الازمات الداخلية في ايران حيث تتركز الغالبية العظمى من الشعب الايراني في سن الشباب والمرحلة العمرية المتوسطة.

إن تنامي ظاهرة الادمان طبقا للإحصائيات المتوافرة ليثبت ان الطلب على مخدر الهيروين في ايران يعتبر قليلا نسبيا وأن

المدمنين على هذا المخدر يبلغ عددهم في ايران حوالي ٢٠٠ الف شخص. (من المحتم ان الاحصائيات غير الرسمية تشير الى اكثر من ذلك المعدل) هذا بينما تواجه باكستان طبقا للاحصائيات التي تعلنها في الوقت الحالي ١.٥ مليون مدمن على مخدر الهيروين، ومع هذا كله فإن عمليات نقل المخدرات بكمياتها الضخمة التي تتم عن طريق الجمهورية الاسلامية الايرانية، نظرا لما تواجه به من تضيق ومكافحة وضبط، قد أثرت على حجم الاستهلاك والتعاطي للمواد المخدرة داخل ايران، حيث انخفض معدل هذا الاستهلاك، بل إن كميات المخدرات المضبوطة فيما بين العامين ١٩٧٩: ١٩٩٩ (أي فترة العشرين عاما بعد انتصار الثورة) قد تضاعفت الى حوالي ٢٨ مرة بينما تضاعفت ايضا اعداد المدمنين الذين تم علاجهم في مراكز اعادة التأهيل خلال هذه الفترة الزمنية. وفي مجال المكافحة علي نطاق واسع ركزت الجمهورية الاسلامية الايرانية جهودها على منع عمليات نقل المخدرات من افغانستان - التي تعتبر اكبر منتج للمخدرات على مستوى العالم - الى أوروبا التي تعد اكبر سوق للاستهلاك في العالم.

وتشير المعلومات الى أن المهربين والتجار والموزعين يتخونون من الجمهورية الاسلامية الايرانية معبرا رئيسيا في طريق نقل المادة الخام (الأفيون) وكذلك المواد الوسيطة (المورفين) وقلمما يكون من بينها المخدرات التخليقية النهائية مثل (الهيروين والكوكايين).

وطبقا للاحصائيات الرسمية فإن متوسط كميات المخدرات التي يتم ضبطها في ايران سنويا يزيد عن نسبة ٥٠٪ من اجمالي الكميات التي يتم ضبطها سنويا على مستوى العالم. فعلى سبيل المثال كانت الكميات المضبوطة من مخدر المورفين في ايران خلال العام الفائت ١٩٩٩ قد وصلت الى نسبة ٩٠٪ من اجمالي الكميات المضبوطة من نفس المخدر على مستوى العالم في العام نفسه.

ولكي نترك الدور البارز الذي تقوم به ايران في الصفوف الاولى للحرب العالمية ضد جميع انواع المخدرات علينا ان نستعرض الاحصائيات والأرقام التي أعدتها مجموعة المستشارين القانونيين في البرنامج الدولي لمكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة (UNDCP) والتي يضمها الجدول التالي: وكما نلاحظ فإن المسيرة المباركة لجمهورية ايران الاسلامية صوب القضاء على هذا البلاء المهلك والمدمر للبشرية لقدل على التزام هذا النظام بالمبادئ الانسانية وسلامة البشرية وجنور هذا الالتزام في عقائدها الدينية والانسانية العميقة، وأنها ترى أن التعاون والتنسيق بين مختلف اعضاء الدول لأمر ضروري جدا في هذا المجال.

ومما لا شك فيه ان المجتمع الاوروبي يعلم ان ما تقوم به من عمليات مكافحة يعود نفعه المعنوي الكبير على الدول الاوروبية، ولذلك فعلى هذا المجتمع أن يقدم الدعم المادي الاكبر لهذه العمليات. ولقد اوضح التقرير الاخير لمنسوب (UNDCP) في طهران السيد / انطونيو مازيتلي بدقة مدى اهمية مشاركة المجتمع الدولي وخاصة الدول المستهدفة أي الدول الاوروبية في

الأمور الخاصة بتوفير الاحتياجات المادية التي تحتاجها إيران في عمليات مكافحة المستمرة والضارية لتوزيع المخدرات ونقلها لتوزيعها في هذه النول.

وتدل الاحصائيات والأرقام المتوافرة على ما انفقته إيران من مبالغ طائلة تجاوزت الملايين من الدولارات على حدودها الشرقية والغربية للمساهمة في عمليات مكافحة مما يؤدي الى ضبط أكثر من ٥٠٠ كجم من المخدرات على هذه الحدود كل يوم. وعلى الصعيد الداخلي استطاعت إيران أيضا ان تحقق نجاحا كبيرا في وضع خطط قومية للمكافحة والعلاج، ومكافحة الانتاج والتعاطي، والتشديد في مكافحة عمليات الجلب والتراخيص (النقل) وإعدام كافة المواد المخدرة ووضع القوانين المشددة والعقوبات الصارمة الرادعة. ومما يؤسف له أن نتائج مثل هذه الجهود والأعمال الضخمة لا تظهر بجلاء على مستوى المجتمع الإيراني في الداخل نظرا للنطاق الواسع الذي تعمل فيه تجارة المخدرات.

ومن الأعمال والاجراءات البارزة التي تقوم بها إيران في هذا المجال القيام بكشف العصابات النولية الكبرى وإعدام أفرادها النشطين والقيام باعتقال أي فرد تسول له نفسه الاسهام في عمليات التهريب في الداخل أو الخارج. وقد تحمل مسئولية كل هذه الأعمال والاجراءات ابناء قوات الشرطة الإيرانية وكذلك الادارة العامة لمكافحة المخدرات التابعة لوزارة الاستخبارات. ومن الضروري أن ننوه هنا بالنور المحوري الذي تقوم به الادارة المركزية لمكافحة المخدرات التابعة مباشرة لرئاسة الجمهورية وجهودها المتتابة في هذا المجال.

وطبقا لشهادة التاريخ وبناء على الاحصائيات المتوافرة فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية استطاعت أن تحقق بمفردها خلال العقود الفائتين فقط ما حققته أوروبا طوال تاريخها في مجال محاربة المعروض من المخدرات على المستوى النولي.

ولأن المخدرات بكافة أنواعها تدمر حياة الانسان وتقضي على مجتمعات بأسرها، وتعرقل تنامي التقدم الانساني ومواجهته لمصاعب الحياة وتؤدي الى ظهور وانتشار جرائم مفرجة ورذائل وموبقات لا يمكن احتمال نتائجها الوخيمة، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية سوف تستمر في جهودها المستمرة والشاملة في سبيل تحقيق هذا الهدف المقدس وهو القضاء نهائيا على انتاج ونقل وتوزيع وتعاطي المخدرات بكافة أنواعها.

السنة	كجم هيروين	كجم مورفين	كجم افينون	كجم مخدرات أخرى
١٩٧٩	٣٢٧	١١٧	٥١١٥	٣٤١٥
١٩٨٠	٥٠٠	٢٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
١٩٨١	٣١١٥	١٢٠٦	٢١١٢٧	٥٢٦٨
١٩٨٢	٧٣٩	١٢٢٠	١٥٠٥٧	١٢٤١
١٩٨٣	٢٢٩٥	١٠٩٤	١٩٦٤١	٩٢٠
١٩٨٤	٢٣٤٩	٢	٢٨٥٥٣	٧١٥٧
١٩٨٥	١٧٧٤	٤١	١٧٤٤٥	١٤٤٤
١٩٨٦	١٣٩٢	١٤٢	٢٣٨٢٤	٤٤٠١
١٩٨٧	١٤٤٦	٣١	٣٦٧٧٠	١٩٨٢
١٩٨٨	١٦٨٣	٤٥٥	٣٥٣٦٠	٣٥٠٤
١٩٨٩	١٦٧٣	٦٠٠	٢٦٢٠٨	٧٠١٤
١٩٩٠	١٣٧٣	٤٥٠٠	٢٠٨٠٠	٥٢٠٠
١٩٩١	١٨٠٠	٨٨٦٣	٢٣٤٨٣	٣٥٥٢
١٩٩٢	١٧٥٠	٧٨٩٥	٣٨٢٥٤	٣٥٣٠
١٩٩٣	٤١١٣	٢٥٧٦٥	٦٣٩٤١	٤٥١٢
١٩٩٤	١٩٨٤	١٢٩٠٢	١١٧٠٩٥	٧٦١٨
١٩٩٥	٨٦٥	١١٠٤٦	١٢٦٥٥٤	١٦٢٢٧
١٩٩٦	٢٠٧٥	١٠٤٣٠	١٤٩٥٧٧	١٣٥٣٤
١٩٩٧	٨٠٥	١٨٩٥٠	١٦٢٤١٤	١١٣٥٢٧
١٩٩٨	١٩٨٦	٢٢٢٩١	١٥٤٤٥٤	١٢٣٩٦
١٩٩٩	٢٨٩٤	٦٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	١٣٠٠٠

الجدول يبين كميات المخدرات المضبوطة في إيران خلال ٢٠ عاما

هوامش:

(١) يرى عدد من المؤرخين أن بداية ظاهرة الادمان في إيران تعود الى عهد الدولة الصفوية القرن (١٥، ١٧م) وأن رواج تعاطي الأفيون بين الملوك الصفويين ورجال البلاط قد تم على ايدي الاستعمار الانجليزي (شركة الهند الشرقية والأخوة شارلي وغيرهم) ولكن انتشار الادمان على نطاق واسع في إيران، وكذلك بداية تجريمه ووضع القوانين لمكافحته يعود الى العصر القاجاري.

(٢) كان دور الاسرة البهلوية وعملاء البلاط في اغراق الشباب الإيراني بالمخدرات وخاصة طلبة المدارس يتم من خلال خطة محسوبة بدقة تستغرق سنوات عديدة لتنفيذها وكانت اشرف بهلوي تقوم باكبر دور في هذه الخطة في داخل البلاد وخارجها. فعلى سبيل المثال تم القاء القبض عليها في مطار «سكوان ترن» بجنيف من قبل رجال الجمرک بتهمة حيازة عدة كيلو جرامات من مادة الهيروين وذلك بتاريخ ١٧/١١/١٩٦١ حيث كان القائم بالاعمال في السفارة الإيرانية هناك قد اخطأ ولم يضع حقائبها ضمن الحقائب والطرود الدبلوماسية وفي النهاية حفظ هذا الموضوع بتدخل محمد رضا بهلوي.



هاشمى رفسنجانى

أما الأسرة ، فكانت مكونة من خمسة أخوة وأربع أخوات ، مات منهم ثلاثة ، ولم يكن مستوى معيشة الأسرة سيئاً بالقياس لأوضاع القرية. وإسم القرية بهرمان يعنى بالعربية «الياقوت الأحمر» ، وربما يرجع هذا الإسم لبعض الخيرات الطبيعية المتوافرة بهذه القرية، وربما يصل تاريخ هذه التسمية الى ما قبل الاسلام .

بدأ على أكبر هاشمى رفسنجانى تعليمه فى سن الخامسة فى كتّاب القرية مع أخيه المرحوم الحاج قاسم الذى كان يكبره بعامين . وفى سن السابعة، كان، فضلاً عما يتعلمه فى الكتّاب ، يدرس على أبيه ويستزيد من علمه . وقدم عمل فى صباه فى شئون الزراعة والبساتين وتربية الحيوان إلى جانب الدراسة .

أما عن لهو الصبا، فقد كان للعبة المصارعة والصولجان أثرهما فى إثراء الروح المعنوية لديه، وزيادة نشاطه .

فى سن الرابعة عشرة، اقترح ابن عمه الذهاب الى قم لاستكمال الدراسة فى حوزتها العلمية ، لكن والده رفض، فقد كان قلقاً من أن لا يتمكن من تحمل الوحدة وثقلها. فطلب ابن العم من هاشمى رفسنجانى أن يتحدث الى والده فى هذا الأمر ليقتنعه بالموافقة، منذ تلك اللحظة نما

على أكبر هاشمى رفسنجانى هو الإبن السادس للحاج على هاشمى بهرمانى، الأب وماه بى بى صفريان ، الأم . ولد فى عام ١٩٣٤. وتجدر الإشارة الى أن نسب الأسرة لا يرجع الى الأسياد الهاشميين، ولكن مرجعه إلى اسم الجد الأكبر للأسرة الحاج هاشم بهرمانى.

كان الأب موضع ثقة أهل القرية - التى أجبروا على العيش فيها نظراً للتضييق الذى كان يقع على المتدينين فى العصر البهلوى - فكانوا يرجعون إليه فى شئونهم الاجتماعية والدينية. وكان يفض كثيراً من منازعاتهم بحكمة، ويؤذن للصلاة فى شهر رمضان وينشد منظومة منسوبة الى الامام على، إلى غير ذلك من الأعمال الخيرية والسلوك الدينى الذى أثر بشكل من الأشكال فى تكوين شخصية رفسنجانى الإبن .

أما الأم، فهى من قرية بهرمان التابعة لبلدة نوق فى محافظة رفسنجان، كانت تتعاون مع الأب فى أمور الحياة، فضلاً عن إدارة البيت، ورغم كونها أمية ، إلا انها كانت على علم واسع بالاعشاب وخواصها الدوائية، وكانت معلوماتها فى هذا المجال موضع افادة لافراد الأسرة وأهالى القرية .

لدى رفسنجانى الشعور بالغربة وكان هذا الاحساس يزداد حتى وصل لذروته اثناء الحديث مع عمه فى شأن السفر لقم، فانفجر رفسنجانى بالبكاء ، فضج الحاضرون ضحكا قائلين: « كيف يمكن ان تتحمل الغربة بهذا الوضع» وعلى الرغم من ذلك فقد وافق العم على السفر . وقد توافق هذا السفر مع خروج قافلة لزيارة كربلاء ، وكان والد رفسنجانى ووالدته وبعض أفراد أسرته ذاهبين معها ، فتقرر السفر مع هذه القافلة الى قم حتى يتمكن الأب من تسكين الإبن فى المدينة والاطمئنان عليه.

كان هذا هو السفر الأول لرفسنجانى خارج قريته، فلم يكن قد جرب قبل ذلك الخروج منها ولو لمسافة فرسخ . قطع الركب المسافة بين القرية والطريق الرئيسى على حمار، فلم تكن فى تلك الفترة فى القرية سيارة واحدة ، ويرى رفسنجانى ان السفر بالحمار كان جميلا ، فقد كانوا يربطون احيانا وسادة على الحمار حتى يجلس المسافرون عليه . وكانت المسافة بين القرية والطريق الرئيسى رفسنجان يصل الى حوالى سبعة فراسخ وكانت تستغرق فى المعتاد يوما كاملا . وقد انتظر الركب فى منزل أحد الملاك حوالى ثلاثة أيام حتى ظهرت سيارة، وقد ركب الركب فوق الاحمال التى كانت تحملها السيارة، وكان الجو باردا فاضطر رفسنجانى للجوء لما يحمل من امتعة بغية التدفئة .

أول مرة يرى فيها رفسنجانى مدينة كانت فى صباح اليوم التالى لركوبه السيارة، وكانت مدينة يزد التى مكث بها عدة أيام، حيث اتصل والده بأحد التجار الذى كان يتعامل معهم من أجل تدبير المال اللازم لطالب الحوزه فى قم ، وعلى كل فقد تم تدبير مصاريف السفر وركب الركب مرة أخرى الحافلة وهى المرة الأولى لهاشمى رفسنجانى حيث اشترى التذاكر واستقل الحافلة الى قم مع أسرته.

كان هاشمى رفسنجانى وابن عمه يقطنان بيت حضرات آية الله سيد مهدى وسيد كاظم المعروفين بإخوان المرعش ، وفى وقت لاحق إبتاع اخوان المرعشى بيتا أفضل بمبلغ ٢٥ ألف تومان، وكان المنزل الجديد فى مواجهة منزل الامام الخمينى الذى استفاد منه رفسنجانى علميا وخلقيا وفكريا من خلال ترده عليه .

أول جائزة نالها هاشمى رفسنجانى كانت فى كتاب القرية، أما الجائزة الأولى التى حازها فى قم فكانت من حضرة آية الله العظمى بروجردى، وذلك عن حفظه ألفية ابن مالك ونص تهذيب المنطق وجزء ونصف جزء من

القرآن الكريم ، وكانت الجائزة عبارة عن منحة شهرية قيمتها ٩ توماتان على سبيل التشجيع .

كانت أول عودة له الى بهرمان بعد ٢ سنوات قضائها متصلة فى قم، وبعد ان وصل الى مرحلة «شرح اللمعة» ، وفد الى قريته ذات صيف، وصعد الى المنبر لأول مرة فى الليلة الأولى من شهر رمضان وكان موضوع خطبته، الخطبة المعروفة للرسول عليه السلام فى آخر جمعة من شعبان «يا ايها الناس قد اقبل عليكم شهر الله» وقد قرأ الخطبة كلها من الذاكرة وشرحها، فبهر الناس ونال إعجابهم وأثر فيهم.

أنشأ هاشمى رفسنجانى مؤسسة صغيرة للطباعة فى محاولة لحل مشكلة نقص الموارد المالية، اسمها «كانون هنر» [مكتب الفن] ، عمل فيها اخوته أحمد ومحمود ومحمد ، خاصة فى فصل الصيف، كان مقر مكتب الفن فى قم وكان به بضعة ماكينات للكتابة وطاوله وكرسى تم شراؤها بالأجل على ان يسدد ثمنها من ربح المكتب .

تزوج على أكبر هاشمى رفسنجانى من السيدة/ عفت ابنة حجة الاسلام سيد محمد صادق مرعشى الذى كان له مكتب توثيق رسمى ، وكان قد حصل على قسط كاف من التعليم فى الحوزة، وكان للسيد مرعشى أيضا أرضا زراعية يعمل بها. ولتدبير مصاريف تكاليف الزواج اشترى رفسنجانى كمية من الفستق بالأجل وباعها نقدا كما ساعده أباه بكمية أخرى. وكانت زوجته من أسرة دينية من العائلة الكبيرة لمرعشى وطباطبائى ذات العراقة الدينية. وقد أثمر هذا الزواج خمسة أبناء هم بالترتيب: فاطمة، محسن، فائزة ، مهدى ، وياسر .

أسس على أكبر هاشمى رفسنجانى مكتب التشيع تأكيدا لمعارضة جيل شباب الحوزة للشاه وإنعكاسا للنضال ضد السيطرة الأمريكية والإنجليزية والإيمان بالكفاح ضدهما، ورغبة فى اقامة شبكة اتصالات كبرى داخل إيران وخارجها.. وقد نجح فى هدفه، حيث أصبحت لمكتب التشيع قنصليات فى معظم المدن والأقاليم التى كانت تباع مجلة مكتب التشيع، وقد نجح رفسنجانى من خلال غطاء مكتب التشيع فى إيجاد شبكة ثقافية سياسية ممتدة فى البلاد . فقد كانت مجلتا مكتب التشيع ومكتب الإسلام تبلوران وضع حركة حوزة قم فى السنوات التى تلت سقوط مصدق وقيام حركة علماء الدين .

أما عن إرتباط رفسنجانى بالإمام الخمينى، فقد تهيأت الظروف للتعرف على الإمام منذ سنوات الدراسة الأولى

في قم، حيث كان منزل اخوان المرعشي في مقابل منزل الإمام، وكان رفسنجاني يعرف شكل الإمام قبل مجيئه الى منزل اخوان المرعشي فانجذب الى الإمام منذ الأيام الأولى التي رآه فيها بشكله المهيّب المحبوب وكان يرافقه السيد مصطفى الخميني في الذهاب والإياب، وكان يطرح عليه الأسئلة خلال أحاديث المجاملة أو التحية، سواء في المجالات الأخلاقية أو الأدبية أو الفكرية وغيرها. وقد استفاد رفسنجاني من هذه الطريقة للتعرف أكثر على الإمام والسيد مصطفى، وقد أوجدت الأسئلة المتتالية علاقة خاصة بين الأستاذ والطالب، وجعلت رفسنجاني يلم بمعلومات جيدة عن أسرة الإمام وعمه الامام ذاته، وزادت من عمق انجذاب رفسنجاني نحو الإمام .

كان أول اعتقال لرفسنجاني قبل بدء الحركة بسنوات، ولعله أول اعتقال لطالب له صلة بالكفاح ضد أسرة بهلوي، كانت تلك الأيام تصادف سقوط الملكية في العراق، وكان رفسنجاني خلال الأيام العشرة الأولى من شهر المحرم يقوم بالوعظ في مدينة همدان محذرا في خطبته حكومة إيران من ان تلاقى نفس مصير الأسرة المالكة في العراق، وموجها إليها النقد الشديد، فاعتقل في يوم التاسع أو العاشر من المحرم بعد خطبة في أحد أروقة السوق، واقتيد الى مركز الشرطة، حيث مكث ليلتين ثم أطلقوا سراحه نتيجة لمساعي الآيات وخاصة آية الله آخوند شريعة أن يترك همدان، فغادرها الى طهران. ثم دعى بعد ذلك عن طريق الجمعية الإسلامية لإلقاء خطبه في مراسم الاحتفالات الدينية في همدان، وتم اعتقاله بعد أول خطبة وأخرجوه من همدان بالإكراه .

ثم كان الاعتقال الثالث الذي افضى الى التجنيد، بعد قرار الملك بإلغاء الاعفاء لحاملي بطاقات المدارس الدينية، وكان في الثلاثين من عمره. كان رد فعل الجنود والضباط مزيجا من التعجب والسخرية والضحك ، كان القليل منهم متضايقا، ولكن الأغلبية كانوا مسرورين لتجنيد المعممين، ومن المعروف أن المجندين يحققون على المعافين، وعلى كل حال فإن هذا العامل كان له تأثيره ، حيث لم تجرؤ المجموعة الأولى عن التعبير عن هذا الضيق. كان رفسنجاني غير مصدق لأمر تجنيده ، فقد كان يعتقد ان الجندية بيئة مغلقة وأن وجود جمع المعممين الواعظين في مثل هذه البيئة بين الجنود خطر على النظام الشاهنشاهي

، ولقد كان خطيرا بالفعل .

من الأمور الطريفة التي واجهت رفسنجاني في تجنيده، ان حلق اللحية كان اجباريا في المعسكر حسب اللوائح، وكان المعممون يعترضون على ذلك، وتمكنوا من اقناع القيادة اخيراً بأن يقوم طلاب العلوم الدينية بتهذيب لحاهم بالماكينة الى الحد الأدنى، وعلى الرغم من أن هذا الأمر لم يكن يمثل مشكلة لرفسنجاني، إلا أنه بذل الجهد كواجب تجاه الآخرين. ومما يذكر أن السيد رفسنجاني قد فر من الجيش بعد أقل من أسبوع من إندلاع أحداث ١٥ مايو ١٩٦٣ بعد أن حصل على إجازة بحجة مرض أحد أبنائه وإصابة الآخر بشلل الأطفال. وقد أمضى في تجنيده قرابة الشهرين، واضطر بعد ذلك بثلاث أو أربع سنوات لشراء ملابس عسكرية مستعملة وردها الى الجيش للحصول على شهادة الإعفاء من الجندية .

من أهم إنجازات هاشمي رفسنجاني خلال فترة اختفائه في مدينة نوق، ترجمة كتاب القضية الفلسطينية بقلم أكرم زعيتر سفير الأردن في طهران، الى اللغة الفارسية ، وقد استغرقت الترجمة ما يقرب من أربعة أشهر. وبعد ذلك أعد الكتاب للطبع، ولم يكن شرطا الحصول على تصريح بالنشر، وكان معدل بيع الكتاب جيدا وبيع منه مالا، أصلح من حاله وفرج ضائقته المالية .

خلال الفترة من ١٩٦٣ الى منتصف ١٩٦٤ ، كان هاشمي رفسنجاني في سلك التنظيمات وتشكيل الكوادر للكفاح وكل ذلك كان في ركاب الإمام الخميني، واعتقل في منتصف ١٩٦٤ الى منتصف ١٩٦٥، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تكررت مرات الاعتقال لأكثر من سبب في الظاهر ، ولكنها كلها كانت بسبب النشاط الديني السياسي المؤيد لنهج الخميني ضد نظام حكم الشاه .

بعد الثورة شغل السيد هاشمي رفسنجاني عدة مناصب سياسية توجت بتولييه مهام الرئاسة في جمهورية إيران الإسلامية لفترتين متتاليتين، ثم رئيسا لمجلس تشخيص مصلحة النظام، ودخوله البرلمان السادس نائبا ثم استقالته من عضوية المجلس قبل إجراء جلسات البرلمان السادس .

إعداد: د. مصطفى شرف

قضية الاغتيالات السياسية في إيران (ثورة تصحيح خاتمية)

د. محمد محمود عبدالحسن
مدرس الدراسات الإيرانية - جامعة عين شمس

من جوانب مختلفة، أولها يدور حول من الرأس المدبرة لهذه الاغتيالات والتي لها المصلحة الكبرى في تنفيذ هذا المخطط؟ ومنذ تولت لجان التحقيق هذه القضية، ظهرت أربعة تفسيرات للرد على هذا التساؤل، ولم يرجح أى منها على الآخر، ذلك لأن أقوال المتهمين أنفسهم - حسبما وردت في تصريحات المسؤولين - ألمحت إلى كل منها في حين. وأول هذه التفسيرات أن هناك أجهزة استخبارات أجنبية يتعامل معها أفراد في الداخل، وينفذون مخططاتها التي تهدف إلى إحداث أزمة داخلية بزعزعة الثقة في نظام الحكم، وفي الأمن الداخلي بتوجيه أصابع الاتهام إلى الحرس الثوري أو وزارة الاستخبارات من ناحية، كما يهدف هذا المخطط من الناحية الأخرى إلى توجيه الاتهام للنظام الإيراني بانتهاك حقوق الإنسان من قبل المنظمات الدولية، وبالتالي حجب إيران عن العالم مع رفضها المؤكد للتحقيق في هذه القضية دولياً. أما التفسير الثاني فيتعلق باتجاه يرى أن التصفية الجسدية لمعارضيه بإهدار دمهم هي السبيل الوحيد الذي لا حيدة عنه ولا بديل.

وهذا الاتجاه لا يقنع بالحوار ولا تبادل الفكر ولا الاقتناع، ولا يقبل أى حكم سوى حكمه أو توبة المعارضين على أعتابه، ولدى هذا الاتجاه إمكاناته ووسائله التي يستطيع من خلالها أن يصدر الفتوى، فيقوم الأتباع والمناصرين بالتنفيذ. والتفسير الثالث أن منفذى هذه الاغتيالات هم أشخاص استغلوا مراكزهم في جهات أمنية خاصة جهاز الاستخبارات، وقاموا بتنفيذ هذه العمليات لمصالح شخصية وأهداف لا علاقة لها بالنظام، وإن كانوا قد استغلوا مكانتهم في هذا النظام.

والتفسير الرابع يتعلق بالاصلاحيين أنفسهم ومؤيدي الرئيس خاتمي، وهدفهم تصفية المعارضة داخل صفوفهم، وقد

من القضايا التي تشغل الرأي العام داخل إيران في هذه الآونة، ونجدى لها صدى على المستويين الاقليمي والدولي، قضية الاغتيالات السياسية، فقد جذبت هذه القضية القومية الرأي العام داخل إيران وخارجها لأهميتها وحساسيتها ومساسها للنظام الإيراني بشكل مباشر سواء في توجيه الاتهام، حيث أشارت أصابع الاتهام إلى كبار المسؤولين بالحرس الثوري ووزارة الاستخبارات في البداية، كما ألمحت إلى تورط شخصيات لها مكانتها داخل نظام الدولة، أو في أسلوب التحقيق والتقصي لأن هذه القضية تعتبر من أندر القضايا التي يبحثها النظام القضائي في إيران بهذا الشكل، ويتابعها عن كثب المسؤولون في النظام وبدقة بالغة. لقد فجرت هذه القضية الكثير من المناقشات والحوارات بين رموز النظام الإيراني وكبار المسؤولين فيه، وتكشفت من خلال هذا الجدل حقائق كثيرة، وإن لم تكن كاملة في معظمها.

فمنذ أشعل الرئيس الإيراني محمد خاتمي فتيل هذه القضية، بقوله: «بعد اغتيال داريوش فروهر - ممثل المعارضة من خلال حزب الشعب الإيراني - وزوجته في ٢٢/١١/١٩٩٨م، قررت أن أواجه هذه القضية، وأيدنى مرشد الثورة. وإننى على يقين أنه لولا تأييده ومساندته، لما أمكننى المواصلة في هذا السبيل. ومنذ ذلك الحين تفجرت الأجواء سواء داخل بعض الأجهزة، أو على مستوى المجتمع، ولكنى توكلت على الله، وأقدمت، وكنت على ثقة من أنها بؤرة فساد تخرج منها هذه الموجات الخبيثة، ويجب التصدي لها» (*). والتصريحات تتوالى من قبل المسؤولين من ناحية، كما تتوالى المناقشات والاتهامات على مستوى الأحزاب السياسية من ناحية أخرى.

وتثير هذه التصريحات والاتهامات الكثير من التساؤلات

وجد هذا التفسير من روجوا له من معارضى جبهة الاصلاحيين.

وما زالت لجان التحقيق المشكّلة من السلطة القضائية وجهاز الاستخبارات تتولى التحقيق فى هذه القضية، إلا أنه لا يزال الغموض يكتنف الكثير من جوانبها، فقد تشعبت هذه اللجان فى تحقیقاتها، وتطرقت إلى أمور عديدة، وتكشف لها الكثير من الحقائق، أو كما ورد فى التقارير أنها انحرفت عن مسارها الأصلي، وتطرقت إلى موضوعات غير متعلقة بالاغتيالات. والمرجح أنها مجموعة من التجاوزات الأخرى داخل النظام الإيرانى، أو على الأقل تتعلق بأفراد داخل هذا النظام.

إلا أن ما يثير الشك داخل النفوس أن «سعيد امامى» المشهور بسعيد اسلامى - المتهم الأول فى قضايا الاغتيالات، وكان يعتبر الشخص الثالث فى وزارة الاستخبارات بعد الوزير ونائبه - عندما تم اعتقاله فى شهر يناير ١٩٩٩م، حاول الانتحار ست مرات، كان أولها فى شهر أبريل، وكانت المرة الأخيرة فى يونيو ١٩٩٩م، وقد أكدت لجنة التحقيق عدم وجود أية شبهة جنائية فى انتحاره، وعدم التقصير فى نظام مراقبته حتى داخل زنزانه بالسجن، إلا أنه كان فى كل مرة يستخدم طريقة مبتكرة فى انتحاره، كان آخرها تجرعه لوسائل منظف أثناء استحمامه. ورغم انتحاره أقيم له مجلس عزاء حضره العديد من رجال الدين والأمن الإيرانيين، فهل سعيد امامى كان بطلا قوميا - فى نظر بعض المسؤولين - يجب المشاركة فى مجلس عزائه؟

وما زال المسؤولون يصرحون بأن هناك تفاصيل لا يمكن تقديمها للرأى العام فى الوقت الحالى نظرا لأن القضية لم تنته بعد، ولتبيينهم تشعب القضية وتطرقها إلى أمور تمس أمن إيران الداخلى مما يمكن أن يستغل ضد النظام، ومنها الفيلم الذى سجل اعترافات المتهمين فى قضايا الاغتيالات، وتقرر أن يعرضه التلفزيون الإيرانى، ثم تقرر عدم عرضه لمصلحة النظام.

والتابع لتاريخ الثورة الإسلامية فى إيران يتضح له أن سلسلة الاغتيالات السياسية بدأت فى الظهور مع السنوات

الأولى للثورة واستمرت لخمس سنوات تقريبا منذ سنة ١٩٧٩ وحتى سنة ١٩٨٤ باعتبارها ظاهرة ملازمة للثورة، ثم هدأت - نسبيا - حتى سنة ١٩٩٨، وما لبثت أن ظهرت ثانية فى أواخر سنة ١٩٩٨م لتشمل شخصيات سياسية وفكرية وثقافية وأدبية فى إيران، وأغلبهم من مؤيدى الرئيس محمد خاتمى أثناء وبعد انتخابه وتولية السلطة فى شهر أغسطس سنة ١٩٩٧م. إن قضية الاغتيالات واحدة وإن اختلفت صورها وتنوعت أشكالها بين اغتيال الفكر بالقمع أو اغتيال الجسد بالقتل، فكلها تهدف إلى إفناء المعارضة دون اللجوء إلى القانون، أو النظر إلى القانون بنظرة أحادية الجانب، فيكون الأقوى هو القاضى والجلاد دون مراعاة المصلحة العامة أو دفاع الآخر عن نفسه.

إن ما يحدث فى إيران - خاصة بالنسبة لقضية الاغتيالات - يمكن أن نطلق عليه (ثورة تصحيح) بدأها الرئيس الإيرانى محمد خاتمى بخطوات محددة فى الداخل والخارج، ويهدف منها إلى تصحيح مسار الثورة وتجاوز الأخطاء التى ربما تكون قد وقعت فيها، والحد من التجاوزات التى ارتكبها بعض المسؤولين بإسم النظام وبإدعاءات المحافظة على أمن الدولة وحماية النظام.

إن ما يقوم به الرئيس خاتمى بفتح ملف قضية الاغتيالات هو حركة إصلاح جديدة تهدف إلى تطبيق القانون الذى حرص على إظهار احترامه له وتمسكه به، ولكن هذا التطبيق يجب أن يكون على كل من يتجاوز حتى وإن تجاوز بإسم القانون ولمصلحة النظام. والتبعات التى حدثت فى إيران فى الآونة الأخيرة من أحداث المدينة الجامعية واضطرابات خرم آباد هى سوء فهم من الجانبين: النظام بتوجيهاته، والشعب بتطلعاته فى هذه المرحلة، ولا ينبغي أن نغفل قوة لها نفوذها ومتغلغلة داخل جميع أجهزة الدولة، وتحظى بقدسية لدى الشعب هى القوة الدينية التى تعارض بأشكال متعددة تحركات الرئيس خاتمى ومؤيديه نحو الإصلاح، وتلجس لإظهار سلبياتها ونقاط تعثرها وتقليص نفوذها وصلاحياتها وتغلغلها داخل أجهزة الدولة. فهل يستطيع الرئيس الإيرانى ومؤيدوه مواجهة التحديات والفكر المضاد؟

بين التحول والتغيير

[خصوصية بنية النظام السياسي الإيراني]

أحمد منيسى

يطرح التنافس الدائر في الساحة السياسية الإيرانية بين الإصلاحيين والمحافظين ، والذي يأخذ في بعض الأحيان شكل الصراع الحقيقي تساؤلاً محورياً حول مستقبل النظام الإسلامي الإيراني. وينطوي هذا التساؤل المحوري على عدة تساؤلات فرعية تسهم الإجابة عليها في البحث عن إجابة موضوعية على هذا التساؤل الجوهرى، من هذه الأسئلة: ماهى طبيعة الإصلاح المقصود ؟ وماهى الأوراق التى يمتلكها التيار الإسلامى ؟ وماهو موقف المحافظين ؟ وماهى المعوقات التى تحول دون تحقيق «الإصلاح» ؟ .. هذه التساؤلات تحتم معالجة عدة قضايا أساسية نورد لها تباعاً ، لكن لابد من الإشارة بداية إلى أن هذا الصراع الذى تشهده إيران فى بعض الأحيان، وهذا التفاعل المكثف بين التيارين الإسلامى والمحافظ له تأثيره الكبير ، وذلك نظراً للوزن الإقليمى والدولى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، التى مثلت أيديولوجيتها الثورية مضرباً للقلق على الصعيدين الإقليمى والدولى ، خاصة فى العقد الأول للثورة ، وذلك من خلال شعارى تصدير الدولة الى النطاق الإقليمى، ومناطحة الدول البارزة فى النظام الدولى، وذلك قبل أن تشهد البلاد انفتاحاً ملموساً على الصعيد الداخلى، ومرونة واضحة فى سياساتها الخارجية بعد رحيل الامام آية الله الخومينى .

وثمة مؤشرات عديدة على هذا التغيير الذى طال السياسة الإيرانية داخلياً وخارجياً :

فعلى الصعيد الداخلى هناك تنام واضح لقوى اجتماعية جديدة من الأجيال الجديدة التى ولدت فى أعقاب الثورة وأولئك الذين كانوا فى سنوات العمر الأولى عند اندلاع الثورة فى

١٩٧٩، وتتمثل هذه القوى بشكل رئيسى فى الشباب والمرأة ، وهذه القوى لها أجندة مختلفة ، وقد عبرت عن مطالبها من خلال مشاركتها الكثيفة فى الانتخابات الرئاسية التى أوصلت السيد محمد خاتمى إلى سدة السلطة فى عام ١٩٩٧ ، حيث تراهن هذه القوى على خاتمى فى تحقيق انفتاح أكثر فى مسيرة النظام السياسى .

وهناك أيضاً تنام واضح فى سلطة الصحافة التى باتت تتمتع بقدرة أكثر على التعبير وتمثيل أكثر للتيارات المختلفة التى يروج بها المجتمع الإيراني .

وعلى الصعيد الخارجى، هناك اتجاه واضح لإعادة دمج إيران مرة أخرى فى نطاقها الإقليمى والدولى، وقد بدأ هذا الاتجاه فى عهد الرئيس السابق السيد هاشمى رافسنجاني، وتبلور بوضوح فى عهد الرئيس الحالى محمد خاتمى . وأبرز مؤشرات ذلك نظرية حوار الحضارات أو الرؤية الإيرانية الخاصة بتفاعل الثقافات المختلفة التى يتبناها الرئيس خاتمى.

حقيقة المشهد :

بيد أن هذا التغيير الحادث فى السياسة الإيرانية داخلياً وخارجياً، لا يمكن ان يخفى حقيقة ان إيران وبعد مرور أكثر من عشرين عاماً على الثورة الإسلامية لاتزال فى الحقيقة متأرجحة بين تيارى التشدد والاعتدال، ويعكس هذا التآرجح حالة الصراع بين الاتجاهين الأساسيين لأيديولوجية الثورة وهما: الاتجاه الثورى الذى يعد الابن الشرعى لحقبة آية الله الخومينى، والاتجاه المعتدل الذى نما وترعرع فى ظل عهد الرئيس السابق هاشمى رافسنجاني ، واستطاع ان يكتسب شرعية كبيرة فى أوساط الشارع الإيراني والنخبة الحاكمة فى

عهد الرئيس خاتمي، الذي اعتبر وصوله الى قمة السلطة - وعلى حساب منافسه على أكبر ناطق نوري أحد أهم رموز التيار المحافظ - دليلاً على القوة التي بلغها التيار المعتدل. وثمة عدة عوامل تغذي كلا من التيارين على النحو الذي يؤكد ان حالة التآرجح هذه سوف تظل تلازم السياسة الإيرانية حتى إشعار آخر .

فمن ناحية، يبدو ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية مازالت تعيش روح الثورة رغم مرور أكثر من عقدين على اندلاعها، فانتخابات مجلس الخبراء التي أجريت في أعقاب انتخابات الرئاسة ، وذلك في أكتوبر ١٩٩٨، جاءت نتائجها لتؤكد تعادل نفوذ التيارين : المحافظ والمعتدل، حيث اقتسم التياران تقريباً مقاعد المجلس البالغ عددها (٨٦) مقعداً . وإذا كانت انتخابات مجلس الشورى الأخيرة قد أشارت إلى ان ميزان القوى قد مال كثيراً لصالح المعتدلين، فإن حيثيات معركة الرئاسة التي بدأت تنور رحاها من الآن لا تؤكد ان إيران باتت في حضيض الإصلاحيين تماماً ، حيث استعد المحافظون لمعركة شرسة .

أضف إلى ذلك، ان هناك عوامل بنيوية في النظام السياسي الإيراني نفسه تقوى شوكة التيار الثوري وفي مقدمتها الدستور الصادر عام ١٩٨١، والذي يعطى لمُرشد الثورة، والمتمثل حالياً في آية الله السيد علي خامنئي أحد أبرز رموز التيار المحافظ، حق السيطرة على الاعلام والقضاء وكذلك جهاز الاستخبارات وقوات الأمن وتحديد المعالم الرئيسية للسياسة الخارجية، وقد رأينا كيف قام خامنئي بسحب مشروع قانون الصحافة الجديد الذي تقدم به المعتدلون إلى مجلس الشورى مؤخراً ، ودار حوله جدل كبير.

والواقع ان هذه السلطات الواسعة الممنوحة لمُرشد الثورة، والتي تم النص عليها في الدستور الذي تم الإعداد له بعد أيام قليلة من وقوع الثورة، قد كرس ما يمكن تسميته «الثورة الدستورية» وهذا ما جعل الثورة الإيرانية ذات طابع فريد بين أقرانها في قاموس الثورات الكبرى، حيث لم تمر ثورة الخوميني بما يطلق عليه في الأدب السياسي النظري مرحلة الشرعية الثورية التي يتم فيها تعطيل المؤسسات الدستورية، والتي تتطور لاحقاً الى مرحلة الشرعية الدستورية التي يصاحبها مؤسسات سياسية غير مشبعة تماماً بروح الثورة ، على النحو الحادث في الدستور الإيراني.

لكن، وعلى صعيد آخر ، فإن ثمة عوامل تصب في اتجاه تقوية التيار المعتدل، منها الاتجاهات الواقعية للسياسة الخارجية الإيرانية، والتي أوجدها المعتدلون أنفسهم ، حيث ان هذه الاتجاهات تعيد تقديم إيران للعالم في صورة جديدة مقبولة بعكس الصورة التي ضاغها ويحاول ان يجعلها ثمرة التيار المحافظ ، هذه الاتجاهات والتي هي من صنع المعتدلين تعد نجاحاً يرجع فضلها اليهم. أما على الصعيد الداخلي، فإنه

في ضوء الانفتاح الحادث في البلاد والذي خلقه أيضاً المعتدلون أنفسهم يصب أيضاً في صالح المعتدلين، فإعادة بناء الدولة وتجديد مؤسساتها عبر آلية الاقتراع يشكل فرصة مهمة أمام الاتجاه المعتدل لكي يكسب مزيداً من التغلغل في المؤسسات الهامة المنوط بها صناعة القرار وتشكيل الرأي العام .

انتخابات وتحولات :

في هذا السياق جاءت انتخابات مجلس الشورى في فبراير الماضي لتكشف المزيد من حالة التفاعل بين الإصلاحيين والمحافظين ، حيث ان الذين راقبوا العملية الانتخابية عن كثب ربما يكونون قد أدركوا مدى هلامية هذا التمييز بين الإصلاحيين والمحافظين، أو بمعنى أدق تطور صيغة التفاعل بين الجانبين، حيث قفز المتشددون الى مرتبة الإصلاحيين، واختفت حدة الشعارات الأيديولوجية للمعسكر المتشدد ، ولم تحمل لافتاتهم الدعائية شيئاً منها، وكان تركيزهم الأساسي على الأجندة الاقتصادية، وهو ما أدى الى تشابه البرامج الانتخابية لكلا المعسكرين. ومن ناحية ثانية، فإن أجواء هذه العملية قد أشارت الى ان المسرح السياسي الإيراني ما عاد منقسماً الى معسكرين فقط حيث أكدت هذه الأجواء صعود تيار ثالث ممثلاً في كتل الوسط الذي تقوده جبهة كوار بناء الموالية للرئيس السابق هاشمي رافنسجاني. وهكذا يمكن القول ان هذه الانتخابات قد أكدت على نتيجتين هامتين :

- أولاًهما : ان الخط العام للنظام السياسي بدأ يسير في خط الإصلاح، أو بمعنى أدق، الانفتاح الذي جاء بفعل تأثير بيئة النظام سواء المتعلق منها بطبيعة المستجندات الجديدة في هذه البيئة ، أو ما يمثل منها استجابة طبيعة أو خبرة لحصاد سيطرة المنطق السوري .

- وثانيهما: ان الانتخابات التي حتمت نتائجها ضرورة مراجعة الرؤية الكلاسيكية للحياة السياسية الإيرانية باعتبارها مناصفة بين التشدد والاعتدال، حتمت من ناحية أخرى، ضرورة عدم النظر الى التكتلات المختلفة باعتبارها كتل مصمتة ، حيث حدثت تمايزات واضحة داخل هذه التكتلات.

هوية الصراع :

التساؤل الذي يطرح نفسه في اطار هذا الوضع يدور حول طبيعة الصراع الذي تشهده إيران والذي يعكس، كما سبق القول، حالة من التآرجح حول حسم خيار الإصلاح. في هذا السياق ثمة ملاحظتان أوليتان:

- الملاحظة الأولى، تتمثل في غموض مفهوم الإصلاح لدى التيار المعتدل نفسه، أو بمعنى أدق تردد هذا التيار في إيضاح غاياته بشكل صريح ، حيث ان المحافظين يرددون دائماً ما هو المقصود بهذا الإصلاح وما هو معنى المفاهيم التي يقول بها الإصلاحيون مثل مفهوم «المجتمع المدني» ، بعبارة أخرى فليس ثمة أجندة محددة الأهداف لدى المعتدلين، فهم مع

أيديولوجيا الثورة ولكنهم مع الإصلاح ، فى الوقت الذى لا يطرحون فيه كيفية الجمع بين الاثنين .

- الملاحظة الثانية ، تتمثل فى هذا الاستقطاب الكبير فى النظرة الى طبيعة صراع الإصلاح ، وفى هذا الاطار ثمة اتجاهان أساسيان ، الاتجاه الأول هو الاتجاه الذى لا تروق له التجربة الإسلامية الإيرانية والذى يرى فى هذا الصراع بشارة لاقترب نهاية النموذج الذى تمثله هذه التجربة أصلاً ، وثانيهما ، الاتجاه المؤيد للتجربة على طول الخط ، والذى يجد نفسه ، فى إبان تفجر الصراع ، فى حيرة لأمره أحياناً ، وفى أحيان أخرى ، يصب جام غضبه على سياسات الرئيس خاتمي على الرغم من أنه يقود من وجهة نظرهم عملية تطوير آليات النظام السياسى ، الأمر الذى يجعل إتباع هذا التيار فى بعض الأحيان فى مواقع شديدة التطرف .

على أى الأحوال ، لابد من التأكيد بداية على ان الصراع الذى يشهده النظام السياسى - أى نظام سياسى - طالما كان هذا الصراع منضبطاً ، يعد فى حد ذاته ظاهرة صحية ، فالنظم السياسية المعافاة هى التى تشهد مثل هذه الأنماط من الصراعات ، وليس معيار السكون فى جميع الأحوال دليلاً على استقرار مسيرة النظام السياسى ، وبالتمثيل على حالة النظام الإيرانى على وجه التحديد ، نجد ان الصراع أو التنافس الذى يدور بداخله هو صراع منضبط استناداً الى عدة مؤشرات :

- يلعب القضاء وباعتباره رمانة الميزان فى أى نظام سياسى دوراً محورياً فى هذا الصراع .

- يتخذ الصراع شكل الاختلاف ، حتى لو كان هذا الاختلاف شديداً ، بمعنى أنه لا يقوم على رغبة طرف فى اجتثاث الطرف الآخر ، أى أن هناك قبولاً مبدئياً بين مختلف الفاعلين فى الساحة السياسية .

- تأكيد السيد على خامنئى ، والذى يمثل أعلى قمة السلطة ، ان هذا الصراع يدور فى اطار الاتفاق ، أو بتعبيره الحرفى « خلاف بين جناحى عصفور واحد » .

وهكذا فإن ما يتصوره البعض من أن ذلك الصراع قد يكتب نهاية النظام الإسلامى الإيرانى وأن ليس هناك ما يؤيده على أرض الواقع ، والصراع الذى سوف يتكرر من حين لآخر داخل النظام يندرج فى اطار الصراعات العادية التى تشهدها النظم السياسية ، وإن تفردت الحالة الإيرانية ببعض

الخصائص باعتبارها نموذجاً مختلفاً .
أى مستقبل ؟

ان ما يشهده النظام السياسى الإيرانى هو عملية تطوير طبيعية تنقل التحكم فى دفة الأمور لصالح التيار الأكثر اعتدالاً ، وواضح ان السيناريو الأكثر سواداً لمستقبل هذا النظام والمتمثل فى انقلاب المحافظين جذرياً على سياسات الإصلاح لم يعد هناك ما يؤيد حدوثه ، وطالما ان الأمور تحكم عبر الإرادة العامة ومن خلال صناديق الاقتراع ، فإن مشكلة الاطر الدستورية التى تعوق حركة الإصلاح اليوم قد لا تكون قائمة بالغد .

وإذا ما اتفقنا على ان ما تشهده الساحة السياسية الإيرانية عملية "PROCCES" تطوير فى اتجاه البعد عن الاطر الأيديولوجية الجامدة ، فإنه يمكن التكهّن بأن المستقبل سوف يدعم تواجد ثلاث تيارات رئيسية وهى :

- التيار الأول ، وقاعدته جبهة المشاركة الإسلامية بأطروحاتها الراديكالية ، ويتشكل من تحالف التيار الراديكالى والقوميين الليبراليين والمستقلين والمنتمين الى أجنحة فكرية تقليدية ، وسوف يكون فى صدر أولوياته ، الدعوة الملحة للانفتاح السياسى والإصرار على دفع التحولات الاجتماعية بشكل متسارع ، وبشكل يجعل من هذا التيار شبيهاً بأحزاب الاشتراكية الديمقراطية .

- التيار الثانى ، وقاعدته جبهة كوادى بناء وتشكيل من تحالف يمين الوسط التكنوقراطى الليبرالى ويسار الوسط العمالى ، وسيكون شغله الشاغل الانفتاح بحذر على العالم وإيجاد حلول واقعية للأزمة الاقتصادية بشكل يجعل منه أقرب الى الأحزاب الديمقراطية المسيحية فى أوروبا .

- التيار الوسط ، ويتمثل فى تحالف اليمين التقليدى المحافظ والليبراليين المعتدلين المنشقين أصلاً عن اليمين ، وسيكون هذا التيار هو الأقل انفتاحاً والأكثر تمسكاً بالمقولات الأيديولوجية .

على أى الأحوال ، يمكن القول أن التفكير الحقيقى فى مستقبل النظام السياسى الإيرانى لا ينبغى ان يدور حول امكانية انتكاسة الإصلاح ، وإنما حول مسار تطورها المستقبلى ، وما يشمله هذا التطور من تفاعلات جديدة وإعادة ترتيب وخلق قوى مستحدثة فى المسرح السياسى .

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولي 3-130-227-977-I.S.B.N.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام ، يسعى من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا ، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر .

١ - الدوريات

(أ) الكراسات الاستراتيجية :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتباراً من يناير ١٩٩١ ، ويرأس تحريرها د . طه عبد العليم . وتتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي . وتصدر « الكراسات الاستراتيجية » بدءاً من يناير ١٩٩٥ ، باللغتين العربية والإنجليزية .

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ ، تعنى بتقديم تحليلات مكثفة وتقديرات للمواقف لأبرز الأحداث الجارية مصرياً وعربياً ودولياً . ويرأس تحريرها د . حسن أبو طالب .

(ج) مختارات إسرائيلية :

دورية شهرية تصدر عن المركز اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ ، وتعنى هذه الدورية بديلاً عن سلسلة اتجاهات الصحافة الإسرائيلية التي كان يصدرها المركز لعدة أعوام . وتعنى هذه الدورية بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيد الائتلاف الحاكم والمعارضة . وبالأحداث حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويتولى رئاسة تحريرها د . عماد جاد .

(د) قضايا برلمانية :

دورية شهرية تهدف إلى تعريف الرأي العام عامة والنخبة السياسية خاصة ، والبرلمانية بشكل أخص بأوضاع البرلمان المصري ، وهي تركز على سلسلة من الدراسات والمقالات في الموضوعات التي تتعلق بالعمل البرلماني عامة . ويرأس تحريرها د . هالة مصطفى .

(هـ) قراءات استراتيجية :

دورية شهرية تصدر من يناير ١٩٩٦ وتهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات العالمية وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية . ويرأس تحريرها د . ألفت حسن أغا .

(و) أحوال مصرية :

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية ، وتهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويرأس تحريرها د . محمد السيد سعيد .

(ز) مختارات إيرانية :

دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ، وتهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران . ويرأس تحريرها د . محمد السيد إدريس .

٢ - التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي :

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ ، ويرأس تحريره د . وحيد عبد المجيد . ويسعى التقرير إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري . ويصدر التقرير الاستراتيجي العربي أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ .

(ب) تقرير الحالة الدينية :

تقرير سنوي يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات ، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية الإسلامية والمسيحية بالأساس ، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها . ويرأس تحريره أ . نبيل عبد الفتاح .

٣ - الكتب

أصدر المركز منذ إنشائه عشرات الكتب والكتيبات التي غطت موضوعات متعددة من العلاقات الدولية ، والقضايا العربية ، والصراع العربي - الإسرائيلي ، والقضية الفلسطينية ، والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر ، والتاريخ الحديث والمعاصر المصري والعربي ، بالإضافة إلى إصدار سلسلتين من الكتب لمعالجة الصحافة الإسرائيلية وقضايا الاشتراكية الديمقراطية . ويرأس تحرير سلسلة الكتب أ . نبيل عبد الفتاح .

٤ - المركز على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية . وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز .

وتقع صفحة المركز على العنوان التالي <http://www.acpss.org> والبريد الإلكتروني acpss@acpss.org بالإضافة إلى البريد الإلكتروني للمركز عن طريق مؤسسة الأهرام

acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب من المكتبات العامة ومكتبات الأهرام ومركز توزيع الأهرام ، فضلاً عن إمكانية الاشتراك السنوي في إصدارات المركز الدورية والتي يمكن طلبها من :

إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٥٧٨٦٠٣٧/٥٧٨٦٠٣٧/٥٧٨٦٠٣٧ فاكس : ٥٧٨٦٠٣٣/٥٧٨٦٠٣٣

E-mail: acpss@ahram.org.eg